مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مصر النهضة

الطليعة الوفدية والحركة الوطنية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

د. إسماعيل محمد زين الدين

مصر
النهضة
مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر
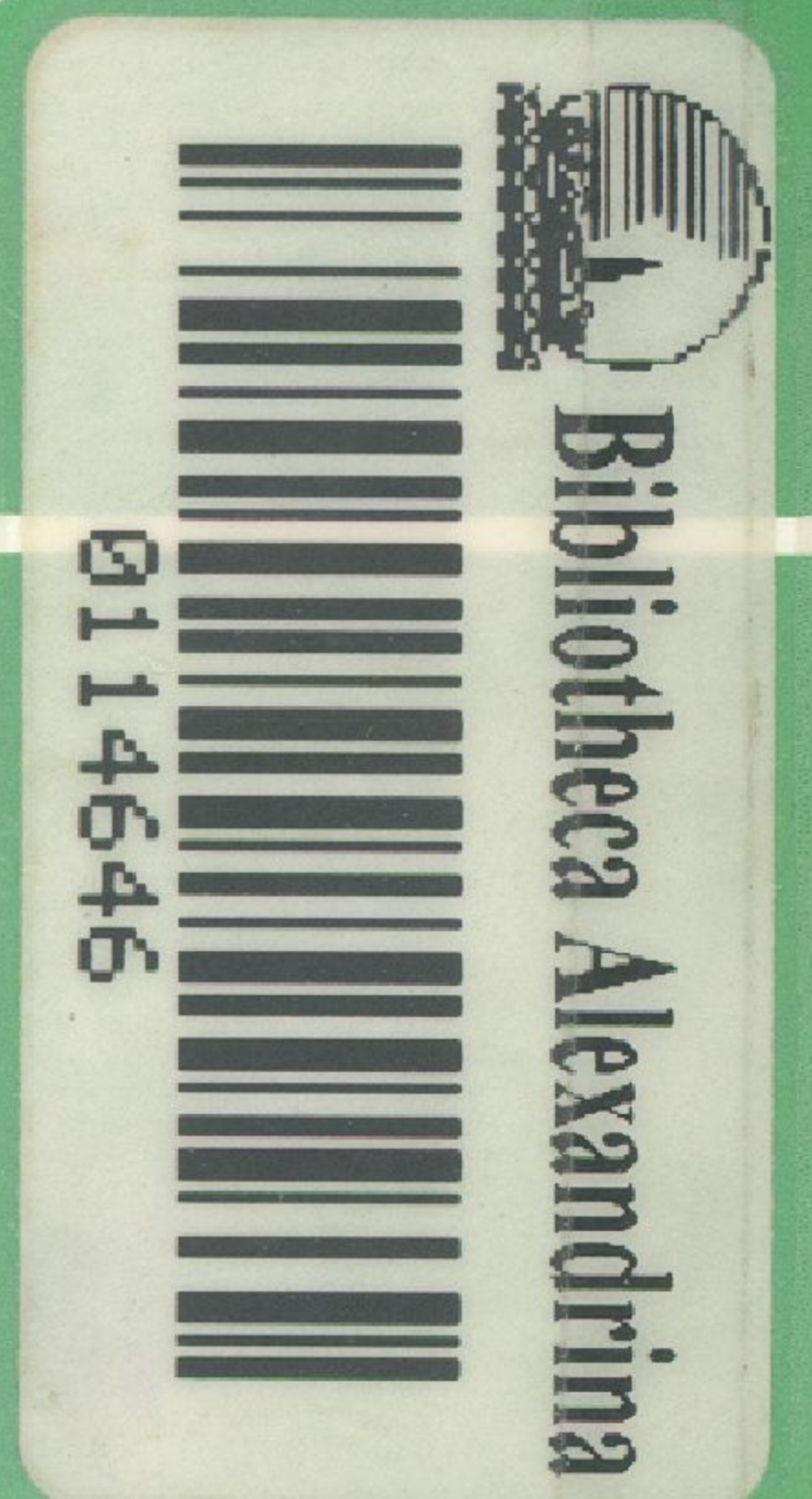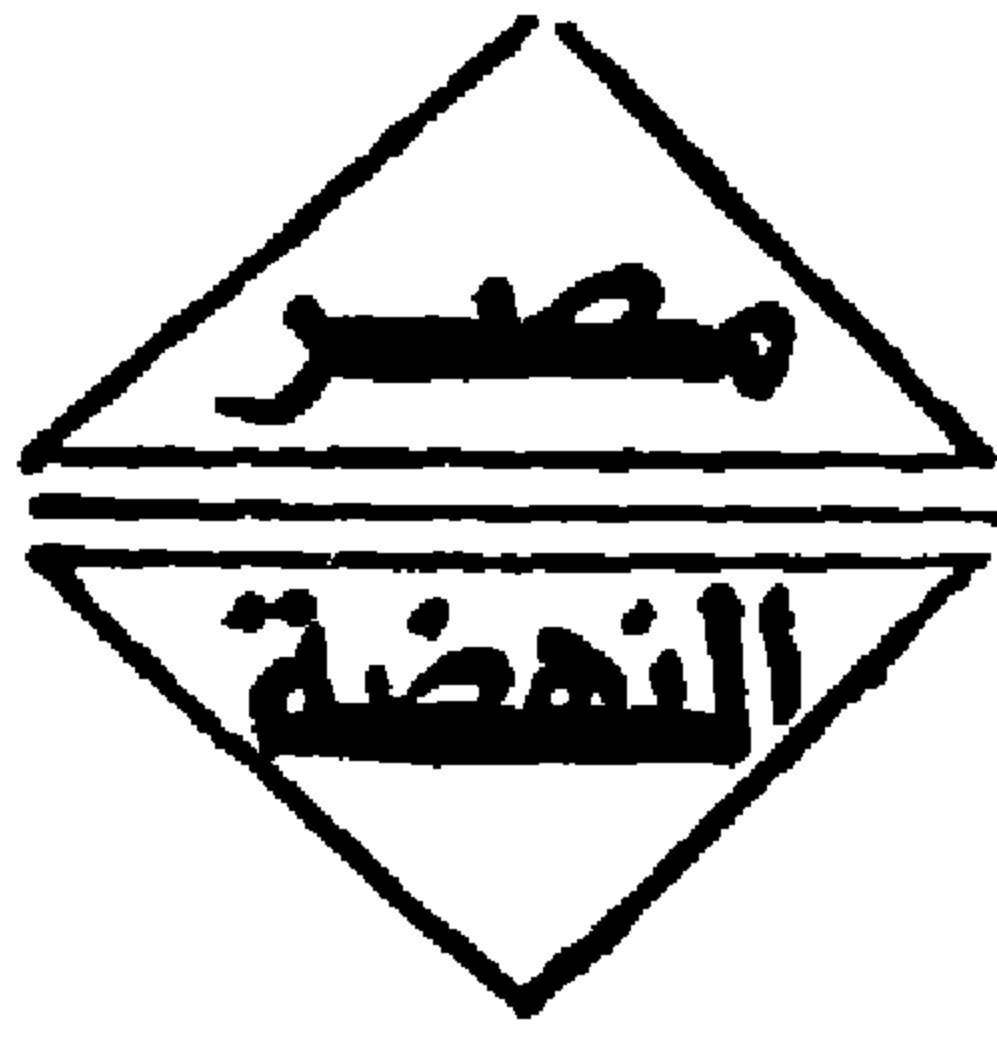
إشراف : أ. د. يونان لبيب رزق
سكرتير التحرير : خلف عبد العظيم الميري

DL

الطليعة الوفدية والحركة الوطنية

١٩٤٥ - ١٩٥٢

تأليف

د. إسماعيل محمد زين الدين

كلية الآداب - جامعة القاهرة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩١

تقـــديم

هـذه الدراسـة عن « الطليعة الوفدية والحركة الوطنيـة ١٩٤٥ ــ ١٩٥٢ » التى أعدها الدكتور اسماعيل محمد زين الدين مدرس التاريخ الحديث بكلية الآداب ــ جامعة القاهرة من الدراسات التى سعى القائمون على السلسلة وراءها !

فبالرغم من الشـهرة العريضـة التى اكتسبتهـا جماعـة « الطليعة الوفدية » ورموزها ، محمد مندور وعزيز فهمى ، فانه لم تتوفر دراسـة حول هـذه الجماعـة ، ومن ثم فان ما فعله الدكتور اسماعيل زين الدين وفر ما كان مطلوبا .

وتصـدر قيمـة « الطليعـة الوفديـة » من مجموعـة من الاعتبارات :

١ ــ فهى تجسـد تلك الظـاهرة التى ظـل « وفـد » ما قبل ١٩٥٢ حريصا على تاكيدها ، وهى انه جبهة وطنية تتجمع تحت مظلتها سائر أجنحة العمل الشعبى .

٢ ــ وهى تؤكد ان « اليسار » كان موجودا دائمـا تحت

العباءة الواسـعة للحزب الشعبى الكبير ، واذا كان هذا الجناح ذا طابع سياسى قبل عـام ١٩٣٦ ، فقد اخذ طابعه الاجتمـاعى بعد ذلك .

٣ ــ ان اليسار الوفدى سواء فى ثوبه السياسى قبل ١٩٣٦ يقوده الأفندية ، احمد ماهر والنقراشى ، أو فى ثوبه الاجتماعى بعد ذلك ، يقوده مندور وعزيز فهمى كان العنصر الديناميـكى فى الحزب الكبير ، فهو الذى يقود وينظم .. باختصار هو الذى كان له وجود حقيقى فى الشارع السياسى المصرى ، الأمر الذى افتقده « يمين » الوفد ، وبامتداد عمره التاريخى .

وتأسيسا على هذه الاعتبارات تأتى أهمية هذه الدراسـة التى نأمل أن يشاركنا القارىء فى قيمتها .

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

المقدمـــة

بالرغم من الدراسات الجادة العديدة التى تعرضت لحزب الوفد منذ نشأته عقب ثورة ١٩١٩ ، ودوره فى مسار الحركة الوطنية ، باعتباره طليعة الأحزاب التقليدية التى ظهرت على الساحة السياسية عقب دستور ١٩٢٣ وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، فان أحدا من الباحثين لم يلق اهتماما بافراد دراسة خاصة تتناول ذلك التيار التقدمى الذى خرج من تحت عباءة الوفد ليشكل ، بدوره ، جماعة أطلقت على نفسها « الطليعة الوفدية » ، بعد أن فشل الحزب ، وخصوصا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى دافع عنها مكرم عبيد دفاعا شديدا باعتبارها « معاهدة الشرف والاستقلال » ، فى اعطاء مضمون اجتماعى يتيح له قيادة الحركة الوطنية بمختلف اتجاهاتها (١) .

---

(١) مما هو جدير بالذكر أنه قد وجد تنظيما للقمصان الزرق تابع للوفد فى ثلاثينات تلك الفترة برآسة زهير صبرى ومحمد بلال ويوسف الجندى وقد اطلق على نفسه « شباب الوفد » غير أنه كان يحمل السمة السياسية واستخدامه الوفد كسلاح ضد معارضيه .

وقد لعبت الطليعة الوفدية دورا هاما ومؤثرا فى احــداث الحركة الوطنيــة التى شهدتها البــلاد فيما بين عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، كما قدمت لحزبها من خلال العديد من المقالات والدراسات مضمونا اجتماعيا للاستقلال الوطنى ، وأساسا اجتماعيا للحركة الوطنيــة ، حيث ربطت بين الاستقلال الوطنى وتحقيق العــدالة الاجتماعية للمواطنين (٢) . كذلك وقف هــذا التيار بالمرصاد لكل من قام ــ سواء من رجال حزب الوفد او حكومات الأقلية ــ بمحاولة للاعتداء على الحريات العامة أو الدستور ، اضافة الى طرح صورة تقدمية لحزب الوفد ، تمثل هــذا فى انتهاج بعض السياســات الاجتماعيــة كتقرير مجانيــة التعليم واقرار مشروع الضــمان الاجتماعى ، هذا الى جانب الضغوط المستمرة التى مارســها هذا التيار النقدمى على قيادته التقليدية ، وفى تعبئة الجماهير لحملها على الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وعلى الرغم من اختلاف التركيب الاجتماعى للطليعة الوفدية عن قيادات الحزب من الجنــاح اليمينى المحافظ ، الا أنهــا لم تفكر ، ولعديد من العوامل والأسباب ، فى الانفصال أو الانشقاق عن الوفد ، كما فعلت بعض الفصــائل الأخرى أثناء رحلة خروجها عن الحزب ، وارتضت لنفسها الارتباط بالتيار الأصيل داخل الحزب والعمل تحت جناحه ، على أمل أن تدفعه الى ســلوك سياسة أكثر تقدمية وخصــوصا فيما يتعلق بالقضية الوطنيــة والمسألة الاجتماعية ، غير أنها عجزت ، بدورها ، ولأســباب عديدة ، على أن تفرض رؤاها على قيادات الحزب من الجنــاح اليمينى المحافظ ، وأن تضــع الأهداف التى سعت الى تحقيقها

---

(٢) مما هو جدير بالملاحظــة اننــا قد افردنا دراســة خاصــة تتناول محمد مندور وفكره السياسى والاجتماعى انظر : المؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ .

موضع التطبيق والتنفيذ العملى ، لتجنيب البلاد حدوث ثورة اجتماعية قد تعصف بالنظام السياسى برمته ، وهو ما حدث بالفعل فى يوليو ١٩٥٢ .

وقد قسمت هذه الدراسة الى تمهيد واربعة فصول وخاتمة .

تعرضت فى التمهيد الى ملامح الأزمة الاجتماعية وظروف تدهور حزب الوفد ، ثم بدايات ظهور هذا التيار وتواجده على الساحة السياسية ، وفقا لاطاره التنظيمى الذى حددته الجماعة .

أما الفصل الأول ، فقد تناولت الحديث عن الدور الذى لعبه هذا التيار فى مسار الحركة الوطنية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وفى تكوين اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، ثم محاولة التقارب والاندماج بين بعض الجماعات الماركسية وهذا التيار ، بهدف سلخه عن الحزب . واختص الفصل الثانى ببيان موقف الطليعة من المسألة الاجتماعية والسياسية . وأفردت الفصل الثالث لابراز دورها فى الدفاع عن الحريات ، وموقفها من تشريعات الصحافة وقانون المشبوهين السياسيين ومحاولة الانتقاص — من جانب حكومة الوفد الأخيرة — من سلطات مجلس الدولة . وجاء الفصل الرابع والأخير ليوضح مواقف الطليعة فى آخر برلمان شهدته تجربة مصر الليبرالية قبل الثورة التى عصفت بالنظام (١٩٥٠ — ١٩٥٢) . واختتمت الدراسة بعرض تقييم شامل لسلبيات وايجابيات هذا التنظيم ، ودوره فى مسار الحركة الوطنية ، ثم موقفه من ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وقد تضمنت الدراسة نماذج لبعض المقالات العديدة التى كانت تعبر عن أفكار وتوجهات هذا التيار التقدمى ، اضافة الى تراجم لبعض الشخصيات التى قدر لها أن تلعب دورا هاما خلال هذه الفترة موضوع الدراسة .

واخيرا أرجو أن أكون قد وفقت فى اجلاء هـذه الصـورة الغامضة لفصيل هام من فصائل الحركة الوطنية .

وفقنا الله جميعا لخدمة وطننا العزيز ؟

دكتور اسماعيل محمد زين الدين

القاهرة ، ديسمبر ١٩٨٩

التمهيـــد

الأزمة الاجتماعية وتدهور الوفد

- بدايات ظهور التيار .
- الاطار التنظيمى للطليعة الوفدية .

عقب أنتهاء الحرب العالميـة الثانيـة كان المجتمع المصرى يعانى ازمة اجتماعية حادة ، حيث كان نحو ثلثى مساحة الأراضى الزراعية فى مصر يتركز فى أيدى بضـع مئات من كبار الملاك ، بينما كان هناك أكثر من مليونين من صغار الملاك لا يزيد ملكيـة الواحد منهم على بضعة قراريط .

ففى عام ١٩٣٧ ، كان كبار المـلاك يبلغون نحو نصف بالمـائة ويملكون حوالى ٣٩٪ من مساحة أراضى مصر الزراعية ، ومتوسط الملكية الزراعية فى هـذه الشريحة ١٨١ فدانا ، بينما الشريحـة الأكثر عددا من المـلاك هم صغار المـلاك الذين يملكون أقل من خمسـة أفدنة ويمثلون نحو ٩٣ر٣٧٪ من جمـلة عدد المـلاك ولا يملكون سوى ٢١٪ من مساحة الأراضى الزراعية ولا يتجاوز متوسط الملكية الفردية بينهم ٢١ قيراطا . وبين طبقـة النصف بالمـائة وهذا القطاع العريض من صغار الملاك تقع غلالة رقيقة من متوسطى الملاك لا يتجاوز نسبتهم ٦٪ من عدد الملاك يملكون ٣٠٪ من مساحة الأرض الزراعيـة بمتوسط لملكيـة الفرد نحو ١٢ فدانـا .

فاذا سلمنا بأن الأرض الزراعية أداة الانتـاج فى مجتمع عماد حياته الزراعة ، وعلمنا بأن نحو ٨٠٪ من سكان مصر كانوا يشتغلون بالزراعـة ، وان تعداد سـكان مصر عـام ١٩٣٧ بلغ

١٥٫٩٠٤٫٥٢٥ نسمة ، فان ذلك يعنى أن سكان الريف كانـوا يزيدون قليلا على ١٢٫٥ مليون نسـمة بينما لا يزيد عدد الملاك بينهم عن ٢٫٤٠٠٫٨٣٥ نسمة ، أى أن نسبة المعدمين من سكان الريف بلغت ٧٦٪ من جملة عدد السكان ، مما يعكس بشاعة مشكلة الفقر فى الريف المصرى عندئذ (١) .

وترتب على اعتبار الأرض مجـالا لاستثمار الأموال وليس مجرد أداه للانتاج ، تجمع الأراضى فى أيدى شريحة النصف بالمائة من اصحاب رؤوس الأموال من المصريين والأجانب على حد سواء وحرمـان المنتج الحقيقى (الفـلاح) من أداة الانتـاج الزراعى (الأرض) . فلم يعد هناك مجال أمام السواد الأعظم من سـكان الريف المعدمين سوى العمل كأجراء لدى كبار الملاك أو النزوح الى المدن التماسا للرزق ، كما لم يكن أمام صغار الملاك مفر من ان يلجـأوا الى كبار الملاك لتمويل نشاطهم الزراعى فيقترضـون منهم أو من المرابين الذين انتشروا فى ربوع الريف المصرى ، وكثيرا ما كانوا يعجزون عن الوفـاء بديونهم ، فيسلبون أرضهم ، وينضمون بذلك الى جيش المعدمين أو يستأجرون أرضا يفلحونها ويعيشون على فتات انتاجها بعد ما يستولى صاحب الأرض على معظم الريع (٢) .

ولقد واجهت البروليتاريا المصرية بشقيها الريفى والصناعى مصاعب جمة خـلال الحرب العالمية الثانية ، فالفلاحون فى الريف بمختلف فئاتهم كانوا يعانون الكثير . فعمال الزراعـة لا يزيد أجر الواحد منهم عن قرشين أو ثلاثـة قروش فى اليوم ، ولا يحظون

---

(١) رءوف عباس حامد : **جماعة النهضة القومية** ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٦ ، ١٧ .

(٢) المرجع السابق ص ١٨ .

بفرصة عمل دائمة ، وصغار مستأجرى الأراضى كانوا يعانون من ارتفاع قيمة الايجارات الزراعية ارتفاعا لا تبرره الاعتبارات الاقتصادية ، بل ان حرية التعاقد على الايجارات كانت مفقودة نظرا لتضخم عدد سكان الريف والتنافس على التأجير من جانبهم (٣) .

ولم يكن عمال الصناعة بالمدن احسن حالا من اخوانهم أهل الريف . حقيقة أن فرص العمل قد زادت أمامهم بسبب كثرة المصانع وورش الاصلاح والصيانة سواء منها المحلى أو التابع للقوات البريطانية ، فانتعشت أحوالهم المادية شيئا ما ، ولكن هذا الانتعاش لم يكن ظاهرة عامة تمتع بها العمال ككل وانما اقتصر فقط على من كان يعمل بمعسكرات الجيش الانجليزى وعلى من كان يعمل فى المصانع التى كانت تنتج سلعا تتطلبها الحرب والتى اضطرت لتشغيل أكبر عدد من العمال للوفاء بهذه المتطلبات وكان ثمة انتعاش استثنائى مرتبط بالظروف الاستثنائية أيضا التى أوجدتها الحرب . وعندما انخفض الانتاج الصناعى فى أواخر الحرب وهو الانتاج الذى لم يكن يهدف الى زيادة رخاء الجماهير ، وانما كان يهدف الى توفير احتياجات الجيوش فى المنطقة بدأت البطالة تنتشر بين العمال انتشارا ملحوظا حتى بلغ عدد العاطلين منهم ٣٧٦ الف عامل (٤) .

وكان من بين مظاهر سوء توزيع الثروات ، استمرار الهبوط فى متوسط الدخل القومى بالنسبة للفرد من ٩٫٦ جنيها فى العام خلال الفترة من ١٩٣٥ ـ ١٩٣٩ الى ٩٫٣ جنيها فى العام

---

(٣) عاصم أحمد الدسوقى : **مصر فى الحرب العالمية الثانية** ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٢٢٤ .

(٤) المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

خلال الفترة من ١٩٤٠ – ١٩٤٥ ، وفقا للأسعار الثابتة ، اى الأسعار الحقيقية مع أستبعاد عامل الارتفاع الملحوظ فى الأسعار ، أضف الي هـذا سوء التوزيع الشديد لهذا الدخل بين طبقات المجتمـع (٥) .

واذا نظرنا الى توزيع الدخل القومى لوجدنا أن ٦١٪ من هذا الدخل يذهب الى كبار المـلاك والرأسماليين ، فقد قدر الدخل القومى عام ١٩٤٥ بمبلغ ٥٠٢ مليون جنيـه ذهب منه ما يزيد على ٣٠٨ مليون جنيه على شكل ايجارات وارباح وفوائد ، بينما نجد متوسط أجر العـامل الزراعى فى العـام لا يزيد عن أربعة عشر جنيها وفق احصائيات ١٩٥٠ ، ولو راعينا ارتفـاع تكاليف وأعباء المعيشة لكان الأجر الحقيقى لا يتجاوز ثلاثة جنيهات فى العام ، كمـا أن متوسط الأجر السـنوى لعمـال المدن وفق احصائيات ١٩٤٢ لا يزيد عن ٣٥ جنيها ، أى ثمانية جنيهات أجر حقيقى فى العام الواحد (٦) .

وحتى هـذه الأرقام وحدها لا تكفى للدلالة على مقـدار ما كانت تعانيه مصر ، فقد قدرت مصلحة الاحصاء فى عام ١٩٤٢ أن ما يلزم لعامل وزوجته وأربعة أولاد ، لا يقل عن ٤٣٩ قرشـا فى الشهر طعاما وكساء ، وذلك وفق الأسعار الرسمية ، لا أسعار السـوق السـوداء التى كانت منتشرة فى هـذا الوقت . ومع هـذا فقد كان متوسط الأجر الشهرى للعـامل فى عـام ١٩٤٢

---

(٥) وفقا لتقرير اللجنـة المـالية بمجلس النواب لعام ١٩٣٩ ، قدر متوسط دخل الفرد فى مصر سنويا بمبلغ تسعة جنيهات أى بما يعادل ٧٥ قرشا شهريا لنفقات المـأكل والملبس والمسكن ، مما يوضح بجلاء مدى احتدام الأزمة الاجتماعيـة .

(٦) شهدى عطية الشافعى : **تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦** ، ص ٩٢ .

لا يتجاوز ٢٩٣ قرشا فى الشهر ، أى ان الأغلبية العظمى للطبقة العاملة فى المدن كانت تعيش دون الحد الأدنى للكفــاف بمقدار النصف تقريبا . وكانت أحوال عمال الزراعة أسوا حالا من عمال المدن . هذا فى الوقت الذى زادت فيه الأرباح الموزعة فى الشركات المساهمــة فى مصر من ســبعة ملايين ونصف مليون جنيــه فى عام ١٩٤٢ الى نحو عشرين مليون جنيه عــام ١٩٤٦ ، يذهب أغلبها الى جيوب الاحتكاريين من اجانب ومصريين . كما ارتفعت ايجارات الأراضى الزراعية من ٣٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى ٩٠ مليون جنيه عام ١٩٤٥ ؛ يذهب معظمها الى جيوب كبار ملاك الأراضى الزراعية (٧) .

وقد يقال ان بعض الحكومات ازاء هــذه الأزمة الاجتماعية الملحة لجأت الى ايجاد بعض الحلول بالنسبة لأصحاب الدخول الثابتة عن طريق منح الموظفين اعانة مالية لمواجهة الغلاء ووضــع نظام للتسعيرة الجبرية وتقييد الاستيراد ومنع التصــدير للســلع التى يحتاجها السكان بغير تصريح خاص منها ، الا أن هذه المحاولات باءت بالفشل السريع لأن الزيادة لم تكن توازى الارتفاع الملحوظ فى أسعار الحاجات والسلع الضرورية ولم تنجح التسعيرة الجبرية بسبب تلاعب المنتجين والتجــار وضعف الرقــابة الحكوميــة ، بل وتدخل بعض المسئولين على أعلى المستويات فى خدمة هــذا التلاعب . وكانت الطبقات ذات الدخول العالية بفضل مواردها الكبيرة من أهم العوامل فى عدم نجــاح سياسة تقييد الاستهلاك التى تكفل بدورها عدالة التوزيع والحد من ارتفاع الأسعار (٨) .

---

(٧) المرجع السابق ، ص ٩٢ .

(٨) محمد أنيس : **تطــور المجتمــع المصرى من الاقطــاع الى ثــورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢** ، ص ٢٢٠ .

وتكشف المناقشات التى دارت بالبرلمــان خلال تلك الفترة عن مدى غياب الوعى الاجتماعى عند كبار المــلاك والرأسماليين المصريين الذى جعلهم يرون فى ابقاء الطبقات الفقيرة تعيش فى فقر وجهل ومرض أضمن لمصالحها ، وبالتالى وقفت ضد كل علاج يطرح لحل بعض جوانب المسألة الاجتماعية من خــلال وضــع مسكنات لها فضلا عن التفكير فى الحلول الجذرية . وزاد من حدة هـــذا الاتجــاه أن الأحــزاب السياســية التى تعاقبت على الحكم ـ على اختلاف اتجاهاتها ـ كانت ترى أن أمامها مســألة تفوق ما عداها أهمية هى المسألة المصريــة ونعنى بهــا تحقيق استقلال مصر التــام وجلاء قوات الاحتــلال عن أرض الوطن ، أما المسائل الأخرى اجتماعية وغير اجتماعية فعليها ان تنتظر حتى تحين ساعة الاستقلال ، عندئذ يبحث القوم عن حل لها . وهكذا تقاعست كل تلك الأحزاب عن محــاولة ايجــاد حلول للمســألة الاجتماعية التى ازدادت تفاقما (٩) .

ومع تفاقم المسألة الاجتماعية وبقائها بلا حل بحجة التفرغ لتحقيق الاستقلال الوطنى التام وجلاء قوات الاحتلال البريطــانى عن مصر ، كانت الحاجة ماسة الى اعادة تغيير هذه الأوضــاع . وقد لعب المثقفون من أبناء الطبقــة الوســطى ، الذين تأثروا بالأفكار الاشتراكية التى شاعت خلال الحرب العالمية الثانية وفى أعقابها ، وبالحركة الوطنية ذات المضمون الاجتماعى ، دورا هاما فى طرح الأفكار الخاصة بعلاج الأزمة الاجتماعية من خلال الصحف والمجــلات وتقديم بعض الدراسات التى تتعلق بتنظيم الملكيــة الزراعية وتعديل نظــام الايجارات وزيادة أجور العاملين بحقلى الزراعة والصناعة . وحمل فريق آخر من هؤلاء عبء المطالبــة

---

(٩) رءوف عباس حامد ، المرجع السابق ، ص ٢٩ ، ٣٠ .

باصلاح النظام القائم على الاستغلال والقهر الطبقى للحيلولة دون حدوث هزات اجتماعية ، قد تعصف بالنظام القائم بأكمله ، وهو ما حدث بالفعل فى يوليو ١٩٥٢ . وكان من بين هؤلاء جماعة « الطليعة الوفدية » التى أعلنت رسميا عن تواجدها على الساحة السياسية فى مارس ١٩٤٧ ، وهو ما سوف نعرض له من خلال تتبعنا لظروف نشأتها ، ودورها فى مسار الحركة الوطنية ، وما طرحته من أفكار تتعلق بعلاج الأزمة الاجتماعية آنذاك ، اضافة الى موقفها من الديمقراطية السياسية ومسألة الحريات العامة .

وقبل أن نتعرض لظهور هذا التيار التقدمى وتواجده داخل الحزب يجدر بنا أن نقف قليلا لنتعرف على الظروف التى مر بها الوفد منذ توقيع المعاهدة وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى تتضح لنا بجلاء معالم تلك الفترة ، وما حدث بها من تطورات على الساحة السياسية .

فمنذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى صورت على انها « معاهدة الشرف والاستقلال » وخطوة هامة نحو الاستقلال التام ، بدأت التناقضات والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية فى الظهور ، وعجز الوفد عن طرح برنامج اجتماعى تقدمى يواجه به هذه المشاكل التى طفت على السطح أو يقدم حلولا لها ، كما فعلت أحزاب وتنظيمات الرفض التى ظهرت على يمين الوفد ويساره .

وقد شهدت الفترة التى تلت توقيع المعاهدة عديدا من التطورات الهامة ، أدت بدورها الى ضعف بناء الوفد التنظيمى وتدهوره ، وفقدان التجانس بين صفوفه ، مما ترتب عليه انفضاض كثير من الجماهير عنه ، بحثا عن مجالات أخرى للعمل السياسى .

وقد بدأ التمزق الداخلى ينخر فى كيان الوفد وبنائه التنظيمى

مع بداية حركة الانشقاقات التىشهدها الوفد آنذاك ، والتىبدأها السعديون عقب خروجهم من الحزب ، لكى ينشئوا الحزب السعدى عام ١٩٣٧ . وكان لهذا الانشقاق أثره فى اضعاف الوفـد وقوته التنظيمية ، لأن ثلاثة من هؤلاء المنشقين كانوا يمثلون أقطـاب الحـركة الثوريـة الوطنيـــة فى مصر منذ ثـورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٢٤ . فأحمد ماهر ، احد هؤلاء الخارجين ، أو المنشقين ، كان مســئولا عن حركة الاغتيالات السياســية ، ومحمود فهمى النقراشى كان مسئولا عن حركة العمال . اما ابراهيم عبد الهادى، فقد كان مسئولا عن حركة الطلبة وتوجيهها . وبذلك خرج ثلاثة من اقطاب الوفد كان لهم ماضيهم فى صفحة الجهـاد الوطنى الذى لايمكن اغفاله سواء فى دوائر الوفد نفسه أو بين الجمـاهير الشعبية .

ومن الملاحظ على هذا الانشقاق ، انه لم يحدث فى اطار وطنى ضد سلطة الاحتلال البريطـانى كما كان يحدث من قبل ، ولكنه حدث نتيجة الصراع على السلطة داخل قيادة الوفد .

كذلك كان لخروج مكرم عبيد من الوفد فى عـام ١٩٤٢ ، وانضمامه ، بدوره ، الى المعارضة ، ثم تكوينه جماعة سياســية جديدة اطلق عليها « الكتلة الوفدية المستقلة » مما ترتب عليــه زعزعة قواعد حزب الوفد ، نتيجة لشخصية مكرم عبيد الذى كان لسنوات طويلة السكرتير العـام للحزب ، والابن الروحى لسعد زغلول ، وبالتالى فقد كان لديه دراية ومعرفة تامة بكافـة شـئون الوفد وخباياه . كما كان نفوذه داخـل الحزب قويا ، لمـا اكتسبه من سمعة طيبة ونزاهة أدبية ، وهى سمعة من شأنها أن تعطى لهجماته ضد رئيس الوفد النحاس باشا ، والسياســة التى كانت تنتهجها حكومته ثقلا خاصا بين الأوساط السياســية والشعبية .

ففى بداية عام ١٩٤٣ ، ألف مكرم عبيد كتيبا جرى تداوله سرا على الفور . وهذا الكتيب الذى صدر باسم « الكتاب الأسود » عبارة عن « وثيقة اتهام » الهدف منها — بسبب ما كشفت عنه من الوقائع المزعجة — بذر الشكوك فى نزاهة رئيس الوزراء وفى اخلاص المحيطين به وارسلت نسخ منه الى القصر الملكى وسفارات بعض الدول الأجنبية . وكان للاتهامات التى ساقها مكرم عبيد عن المحسوبية والاختلاس واستغلال النفوذ من جانب المسئولين فى الوفد قد آثارت نحوه تعاطفا عميقا لدى الأوساط الشعبية (١٠) .

وفى الوقت الذى كان يعانى فيه الوفد موجة الانشقاقات هذه ، وخروج تلك العناصر التى كان لها وزنها داخل الحزب ، كان يتعرض على الجانب الآخر لكثير من النقد نتيجة لعقده معاهدة ١٩٣٦ ، التى جرت على مصر الكثير من المتاعب ، ودفعت ثمن توقيعها ، بما قدمته البلاد « للحليفة بريطانيا » من تضحيات أضرت الاقتصاد المصرى ، وأدت الى معاناة فئات عديدة من المجتمع خلال الحرب العالمية الثانية . هذا بالاضافة الى الشكوك التى أثيرت حول مجيىء الوفد الى الحكم عقب حادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢ ، والذى وصفه البعض بأنه كان على أسنة الحراب البريطانية . وأهم من هذا ان أسلوب الوفد فى العمل الوطنى لم يكن قد تغير فى كثير أو قليل ، أسلوب المفاوضة مع الجانب البريطانى كوسيلة لحل القضية الوطنية بالطرق السلمية ، دون طرح فكرة الكفاح المسلح من أجل الحصول على الاستقلال

---

(١٠) مارسيل كلومب : **تطور مصر** ، ترجمة زهير الشايب ، ص ١٤٥ ، ص ١٤٦ ، حول الاستثناءات والمحسوبية التى تضمنها الكتاب الأسود ، انظر استجواب مكرم عبيد لحكومة الوفد ورد النحاس رئيس الوزراء عليه . مضابط مجلس النواب الجلسة الرابعة عشرة ، يونيه ١٩٤٢ ، ص ١٤٥٥ — ١٤٧٤

الوطنى ، اضافة الى موقفه المتخاذل تجاه بريطانيا ، وخصوصا خلال فترة توليه الحكم أثناء الحرب ، بعدم اثارته القضية الوطنية استغلالا واستثمارا لظروف الحرب .

وقد زاد من حدة الأزمة الداخلية التى كان يتعرض لها الوفد آنذاك ، أن خروج هذه القيادات البارزة قد رافقه دخول عناصر من كبار ملاك الأراضى الزراعية الى قياداته ، والتى أدت بدورها الى حدوث تغييرات هامة فى تكوين الوفد ، فبدلا من تدعيم هذه القيادة بدماء جديدة من العناصر الشابة التقدمية كعزيز فهمى ومحمد مندور ، ضم اليها اشخاص وفقا لمعايير الثراء والعصبية دون اعتبار لدورهم الوطنى أو لماضيهم السياسى ، فكانت هذه العناصر الجديدة تمثل القوة الضاغطة وراء سياسة مهادنة واحتواء الملك وتقديم بعض التنازلات له ، ودعم من تأثيرها طبيعة تنظيم الوفد التى لم تكن تأخذ بقاعدة الانتخاب ولكن كان رئيس الوفد يقوم بتعيين عضو الوفد المصرى وهو اللجنة القيادية العليا وهكذا (١١) .

وكان من الطبيعى أن يؤدى تدهور الوفد وهو فى بؤرة القيادة المركزية الحركة الوطنية الى ظهور تيارات جديدة فى أقصى اليمين واليسار . ففى اليمين ظهرت جماعة الأخوان المسلمين بزعامة الشيخ حسن البنا وحزب مصر الفتاة برئاسة أحمد حسين . وفى اليسار ظهرت الجماعات الماركسية المختلفة ، كما تأثرت بعض التيارات التقدمية داخل الوفد بالاتجاهات الاشتراكية ، وعبرت عن تواجدها على الساحة السياسية بتكوين « جماعة الطليعة الوفدية » ، محور دراستنا .

بدايات ظهور هذا التيار :

اذا أردنا تحديدا زمنيا لظهور هذا التيار التقدمى وتواجده

---

(١١) محمد زكى عبد القادر : **محنة الدستور** ، ص ١٨٠ – ١٨٢ .

داخل حزب الوفد ، نستطيع القول انه فى بدايات عام ١٩٤٤ ، انتقلت قيادة الطلبة الوفديين كتنظيم يرتبط بتقاليد الوفد فى الدفاع عن الدستور والحريـة والاستقلال ، منذ نشأتـه عقب ثورة ١٩١٩ ، الى الطالب مصطفى موسى (١٢) .

ففى خلال المؤتمر الطلابى الذى حضره صبرى باشا أبو علم سكرتير عام الوفد ووزير العدل آنذاك ، لاعادة تنظيم لجان الوفد فى الأقاليم ، بالاضـافة الى الاهتمام بتنظيم لجان الطلبة الوفديين بالجامعة والمدارس والاشراف على جهودها ، برزت شخصـية الطالب مصطفى موسى ، لمـا كان يتميز به من سمات الشخصية القيادية والنزوع الى الفكر التقدمى ، اضافة الى ما قام به من مواقف نقدية واعية لسياسـة الوفد ، وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية وقضية العدالة الاجتماعية . وفى خـلال هـذا اللقاء الذى تم بين لجنة الطلبـة وسكرتير عـام الوفـد ، طالب

---

(١٢) ترجع جذور مصطفى موسى الاجتماعية الى الطبقة الوسطى ، اى الرأسمالية الوطنية ، حيث كان والده من كبار مقـاولى الأعمال الصحيـة فى مصر ، وقد التحق مصطفى موسى بكلية الهندسـة جامعة القاهرة عام ١٩٤٢ ثم فصل نهائيا منها نظرا لميوله الوطنية التقدمية ، وكان من بين المعتقلين فى فبراير ١٩٤٥ ثم أفرج عنه ، واعيد اعتقاله مرة ثانيـة بحجة تدبير مؤامرة ضد أحمد ماهر . وبعد ذلك تزعم طلبة الجامعـة فى معارضـة معاهدة صدقى - بيفن . وكان من بين الذين تم القبض عليهم فى قضية الشيوعية التى لفقهـا اسماعيل صدقى لخصـومه السياسيين فى ١١ يوليو ١٩٤٦ ، وبعد خروجه من السجن ، ألف بالاشتراك مع مجموعة من الشباب الوفدى التقدمى جماعـة الطليعة الوفدية ، ثم قبض عليه فى قضية القنابل الشهيرة فى مايو ١٩٤٧ وكان المتهم التاسـع فى تلك القضية . صوت الأمة ١٩٤٨/١٠/٣١ ، محضر تحقيق قضـية القنـابل . وقـد رشح فى الانتخابات البرلمـانية التى جرت أواخـر عام ١٩٤٩ عن دائرة باب الشعرية ، واستطاع أن يكسب المعركة الانتخابيـة لمـا لقيه من تأييد من جانب الطليعة ، غير أنه بدت عليه الميول الاعتدالية فى مواقفه خلال المناقشات التى دارت بالمجلس ابان تلك الفترة .

مصطفى موسى باستقلالية اللجنة ومواقفها بعيدا عن توجيهات قيادة الوفد ، مما ترتب عليه احتدام الخلاف بين أغلب أعضاء اللجنة وصبرى أبو علم . وعقب هذا اللقاء العاصف آلت زعامة لجنة الطلبة الوفديين تنظيميا الى مصطفى موسى ، على الرغم من الضغوط التى مورست من جانب بعض قيادات الوفد على الطلاب لتأييد ترشيح يس سراج الدين ، الذى كان يطمع فى رئاسة اللجنة ، ويلقى تأييدا من جانب البعض ، استثمارا لاسم عائلة سراج الدين (١٣) .

ومنذ اقالة حكومة الوفد فى أكتوبر ١٩٤٤ ، بدأت القيادة الجديدة الطلبة الوفديين وشباب الخريجين تعبر عن نفسها وتواجدها على الساحة من منظور عملى للسياسة ، بعد أن كان يغلب عليها التلقائية والانتفاع من وراء العمل السياسى الحزبى . وقد تزايدت قوة وتأثير هذا الجناح داخل الحزب بعد أن لعب دورا هاما ورئيسيا فى قيادة الحركة الوطنية التى شهدتها البلاد عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، حين قرروا بأنفسهم أسلوب النضال والكفاح الوطنى ضد الاحتلال البريطانى وممارسانه ، والقوى الرجعية داخل البلاد ،ودعوا الجماهير بكافة انتماءاتهم الى الالتفاف حول القيادة الجديدة وتأييد مطالبهم فى الحرية والاستقلال والاستجابة لنداءاتهم ضد القهر والاستغلال الطبقى من جانب السلطة الحاكمة .

وقد استمدت الطليعة الوفدية أفكارها التقدمية من بعض الأحزاب الأوروبية الغربية مثل حزب العمال البريطانى والحزب الاشتراكى الفرنسى ، أو من الحركة الشيوعية ، التى أخذت

---

(١٣) لقاء مع الدكتور عبد المحسن حمودة أحد قيادات الطليعة الوفدية بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨ .

الطليعة الوفدية عنها الفكرة القائلة بأن هناك تحالفا بين الاستعمار والطبقة الحاكمة ذات النفوذ والسيطرة السياسية والاقتصاديةعلى مقدرات الجماهير الكادحة ، وانطبقت هـذه الفكرة أيضا على قيادة حزب الوفد نفسه ذات الاتجـاه اليمينى المحافظ . وبدت المواجهة حتمية والصـدام متوقعا بين التيارين حين استطاع هذا الجنـاح التقدمى داخـل الحزب الحصـول على بعض الصحف والسيطرة عليها ، كصوت الأمة ورابطة الشباب والبعث ، تمكن من خلالها نشر أفكاره التقدمية بين الجماهير .

فعلى سبيل المثال ، احتج هـذا التيار على وقوف قيـادة الحزب موقف العطف والسلبية من التغلغل الأمريكى فى منطقـة الشرق الأوسط عقب انتهاء الحرب العالمية الثانيـة ، ادراكا ووعيا من جانبهم لحقيقة الولايات المتحدة الأمريكية والدور الذى كانت تلعبه للحلول محل الاستعمار البريطـانى فى المنطقة ، مستخدمة فى ذلك شتى الأساليب ، وبدعوى مقاومة الخطر الشيوعى ، الى جانب تأييدها لاقامة ربيبتها اسرائيل لكى تكون شـوكة فى قلب العالم العربى ، هـذا بالاضافة الى تطلعها لتحقيق السـيطرة والاستغلال الاقتصادى لمصادر الثروات الطبيعية فى المنطقة (١٤) . كان هذا التيار متمسكا بمبادئه تمسكا أشد فى موقفه من القوى الاستعمارية . وقد رأى أن التضامن الدولى مع نضـال الشعوب المقهورة الأخرى ضد هذه القوى المستغلة لابد أن يكون المبـدأ المرشـد فى السياسـة . ولهـذا اهتم بمقـاومة وكفاح الشـعب

---

(١٤) انظر المقال الذى نشر برابطـة الشباب فى ١٩٤٧/٤/١٧ بعنوان « الجزيرة العربية تحت وطأة الاستعمار الأمريكى » حيث يوضح أسس السياسة الأمريكية الجديدة فى المنطقة والتى كانت تتجه بخطى حثيثة نحو تأسيس الشركات الاستغلالية ، تدعمها القواعد الحربية ، وتقوى من نفوذها عن طريق اثارة الفتن والاضطرابات والحروب فى المنطقة .

الفلسطيني ضد الاحتلال الاسرائيلي اهتماما فاق قيادة الحزب نفسه التي تمسكت بمفهوم مصري ضيق للوطنية (١٥) . وعلى نقيض قيادة الحزب ، وكافة الأحزاب المصرية التقليدية ـ باستثناء الحزب الوطني ـ رفض هذا التيار أيضا أن يضع كل أمله في المفاوضات كوسيلة للحصول على الاستقلال التام ، اقتناعا منه بعدم جدوى المفاوضات لتحقيق ذلك ، وتعبيرا عن الرفض التام للاحتلال البريطاني للبلاد .

فعلي سبيل المثال أيضا ، حين اضطرت القوات البريطانية ، تحت ضغط الحركة الوطنية وحدها ، الى الجلاء عن القاهرة ، كان نداء رابطة الشباب ـ لسان حال الطليعة الوفدية ـ يحمل عنوان « أيها المصريون لا تنسوا أن الانجليز مازالوا في منطقة القناة » . وقد دعت في هذا المقال الى ضرورة تعبئة جماهير الشعب ضد الاحتلال البريطاني حتى يتم الجلاء التام عن البلاد دون أية شروط مسبقة ، ونبهت الى عدم اتخاذ هذا الانسحاب الناقص المحدود موضوع للدعاية ، وعارضت أن تظهره الحكومة وأبواق دعايتها المأجورة للشعب المصري على أنه انتصار كبير للقضية الوطنية على العدو ، مؤكدة ، وبعديد من الأدلة التي ساقتها ، ان الانجليز مصممون على البقاء بمصر والسودان ، وأن اجلاءهم عن وادي النيل يتطلب صراع شديد وكفاح أشد من جانب جماهير الشعب (١٦) .

وحين الغت حكومة الوفد الأخيرة معاهدة ١٩٣٦ في أكتوبر ١٩٥١ ـ استجابة لضغط الرأي العام والحركة الوطنية ـ

---

(١٥) رول ماير : الدراسات التاريخية المعاصرة ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ ، ترجمة احمد صادق سعد ، ص ٨٠ ـ ٨٢ .

(١٦) رابطة الشباب ، ١٩٤٧/٤/٣ . وكذلك الجماهير ، ١٩٤٧/٤/٧ .

ساهم هذا التيار بدور هام ومؤثر فى حركة الكفاح المسلح بمنطقة القناة ، كما قام فريق منهم ، بامداد الفدائيين بالأسلحة والذخائر والقنابل ، بل شارك البعض ، كعزيز فهمى ، فى المعارك التى دارت ضد قوات الاحتلال البريطانى .

الاطار التنظيمى للطليعة الوفدية :

ويقودنا هذا الى التساؤل عن الاطار التنظيمى للجماعة ، ومدى استمرارية هـذا النظام ، وهل سعت الجماعة الى تحقيق الاستقلال الذاتى والانفصال عن الحزب أم التزمت بالاطار العـام الذى رسمته وحددته قيادة الوفد ؟

عندما طرحنـا هـذا التساؤل على الدكتور عبد المحسـن حمودة ــ احد اعضـاء التنظيم البارزين ــ اجاب على ذلك بقوله : انه وجدت قيادتان للطليعة الوفدية ، تولت القيادة الأولى مهام العمل السياسى بين دوائر الجماهير والاتصـال بالرأى العام فى أوسع صوره واشكاله ، والنزول الى الميدان لتوعية ومخاطبة كافة فئات المجتمع المصرى ، وخصـوصا الطبقات الفقيرة من الفلاحين والطلبة والعمال والتى كانت تتعرض لشتى اساليب القهر والذل والحرمان ، من خلال الأفـكار التى كانت تطرحهـا الجمـاعة ، فيما يتعلق بالقضية الوطنية وأبعاد الأزمة الاجتماعية التى كانت تمر بها البلاد خلال تلك الفترة ، والعمل بقدر الامكان على ربط هذه الأفكار وابرازها فى صورة واضحة ، بهدف خلق تيار وطنى يشارك فى حل المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وقد تولى مسئولية قيادة وتنظيم هـذا النشاط وتحمل عبئه مصطفى موسى واعضـاء اللجنـة التنفيذية العليـا للطلبـة والعمـال ، كعبد المحسن حمودة وكيل لجنة الطلبـة التنفيذيـة العليـا ، واحمد عبد الجواد وهبه سكرتير اللجنـة ، وامين الكاشـف ،

واحمد كمال عبد الرازق ، وعبد الرءوف أبو علم ، ووجيه راضي ، اضافة الى بعض اعضاء الهيئة الوفدية ، الذين كانوا ينتمون فكريا الى الطليعة الوفدية ، وفقا لمواقفهم الوطنية التقدمية كالمهندس محمد حنفي الشريف (نائب سوهاج) ورفيق الطرزي (نائب أسيوط) ومحمد حسنين (نائب بولاق) وعبد اللطيف المردنلي (سكرتير دائرة وحيد يسري باشا) والذي يقال أنه ـ أي وحيد يسري ـ كان يقوم بمساعدة الجماعة والانفاق على بعض أفرادها تكاية في سراج الدين . وأخيرا الدكتور عزيز فهمي الذي كان يعد واحدا من أبرز العناصر التقدمية الشابة داخل الهيئة الوفدية . أما القيادة الثانية للتنظيم ، فقد تحملت عبء التنظير الفكري للجماعة ، من منطلق اصلاح النظام القائم على الاستغلال والقهر الطبقي ، دون العمل أو الدعوة الى هدم الأسس التي كان يستند عليها . وتولى هذا العبء الدكتور محمد مندور (١٧) . وقد استمر هذا العمل السياسي يمثل الاطار الرئيسي لنشاط الجماعة ، حتى تم القاء القبض على أغلب أعضاء التنظيم في مايو ١٩٤٧ ، بعد أن وجهت اليهم تهمة الاشتراك في القاء القنابل التي انفجرت بداري هيئتي الاستعلامات والأغذية التي كانت تابعة لسلطات الاحتلال البريطاني (١٨) .

---

(١٧) لقاء مع الدكتور عبد المحسن حمودة بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٤ . وقد أكد بعدم وجود مستندات أو وثائق خاصة بالتنظيم ، نظرا لتعرضهم للمطاردات والاعتقالات المستمرة من جانب الحكومة والبوليس السياسي . وحول نشاط التنظيم بين الجماهير ، انظر رابطة الشباب ، الاعداد ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦١ بتاريخ ١٧ ، ٢٤ أبريل ، ٨ مايو ١٩٤٧ . وقد صودرت الصحيفة بعد ذلك وحتى أواخر نوفمبر ١٩٤٧ .

(١٨) صوت الأمة ، ١٩٤٨/١٠/٢٢ . وكان من بين المتهمين في هذه القضية من أعضاء الطليعة الوفدية مصطفى موسى ، وعبد الرءوف أبو علم ، وأمين الكاشف ، ووعبد اللطيف المردنلي ، ورفيق الطرزي . وقد تم الافراج عن كل =

ولكن ، هل كانت الطليعة الوفدية تنشد الاستقلال الذاتى ، والانفصال عن الحزب ، نظرا لاختلاف رؤاها وأفكارها ، وانتماءات أعضائها الاجتماعية ، عن القيادة المسيطرة على توجهات الحزب ، وخصوصا فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية ؟

لم يكن للطليعة الوفدية ، لعديد من الأسباب ، لعل أهمها قصور الامكانات المادية ، ونقص الكوادر السياسية المتمرسة لمثل هذا العمل ، هدف الوصول ، ولو بالاشتراك والتعاون مع التنظيمات الثورية الأخرى التى ظهرت على الساحة السياسية الى الحكم ، كما أنها لم تفكر ، ونتيجة للأسباب السابقة ، فى أن تتخذ عملا حاسما وثوريا للحلول محل قيادتها التقليدية ، بل اقتصر نشاطها فى الضغط على قيادة الوفد من الجناح اليمينى المحافظ ، للعمل على دفعها الى سلوك وانتهاج سياسة أكثر تقدمية تتلاءم وطبيعة المرحلة ومدى ما حدث فيها من تغيرات اجتماعية واقتصادية ، حتى لا تفلت الأمور تماما من يديها — وهو ما حدث بالفعل — مع الحرص على ابقاء علاقتها الودية بتلك القيادات ذات الهيبة والنفوذ والثقل السياسى ، ضمانا لاستمرارية نشاطها بين الجماهير ، استثمارا واستغلالا لهذه الامكانات المتاحة داخل الحزب (١٩) .

= من مصطفى موسى وعبد الرءوف أبو علم وأمين الكاشف فى ٩ ديسمبر ١٩٤٧ ، بعد ان عدل المتهم الأول فى القضية (سعد زغلول فؤاد) من أقواله واعترافاته التى ادلى بها الى النيابة من قبل بدعوى انها كانت صادرة عن طريق التهديد من جانب البوليس السياسى . صوت الأمة ، ١٩٤٨/١٠/٣١ ، محضر تحقيق قضية القنابل ، كذلك رابطة الشباب ، العدد ١٦٦ ، ٤ ديسمبر ١٩٤٧ .

(١٩) رابطة الشباب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . مقال بعنوان كلمة الطليعة .ومما هو جدير بالذكر أن الدكتور عزيز فهمى كان قد تقدم بمذكرة موقعا عليها حوالى مائة عضو من الشباب الوفدى التقدمى فى أوائل عام ١٩٥٢ الى النحاس باشا ، طالب فيها أن يعود الوفد الى مبادئه الأولى =

على أن هذا الوضع غير الطبيعى أبقى الطليعة الوفدية تيارا يفتقد ضمانات الاستمرار الذاتى ويرتبط فى حدوده ونشاطه ومستقبله بموقف قيادة الوفد منه وسلطاتها على كافة تشكيلات الحزب ، وجعلها تقف تحت رحمة ونفوذ الاتجاه اليمينى الشديد المحافظ فى قيادة الوفد (٢٠) . وقد ظهر ذلك بوضوح ، حين تولى سراج الدين سكرتارية الوفد خلفا لعبد السلام فهمى جمعة، واراد ان يسيطر — بحكم منصبه هذا ونفوذه وثراءه داخل الحزب — على تنظيمات لجان الوفد ، وعلى نشاط اللجنة العليا والتى كان من بين اعضائها مصطفى موسى ، زعيم الطلبة الوفديين ، وواحد من أبرز قيادات الطليعة . كذلك دارت خلافات حادة وعنيفة بين مصطفى موسى وسراج الدين ، حين حاول الأخير تجريد زعيم الطلبة من سلطاته المخولة له من قبل اللجنة التنفيذية العليا للطلبة ، واتبع ذلك بالتدخل فى اختصاصه ، عندما اصدر قرارا يقضى بفصل خمسة من الطلاب الوفديين من اللجنة التنفيذية ، بعد أن وجه اليهم تهمة الشيوعية . ووصل الخلاف الى نهايته ، حين فكر سراج الدين فى اتخاذ قرار آخر يقضى بفصل مصطفى موسى من الهيئة الوفدية ، لتعنته ، وهجومه المستمر على تلك السياسة التى كان ينتهجها سراج الدين (٢١) .

= فى حماية الحريات والدفاع عن الدستور وتثبيت أركانه . ثم عرجت المذكرة على الانتهازيين الذين يلتفون حول الوفد كلما جاء الى الحكم لاستغلال مراكزهم أسوأ استغلال على حساب سمعة الوفد ورئيسه والأخيار فيه . وقد طالب عزيز فهمى بابعاد هؤلاء عن الوفد حتى تعود اليه ثقة الشعب به وباخلاصه ونزاهته . فكان هذا تلميحا من هؤلاء بتطهير الحزب من الجناح اليمينى المسيطر على توجهاته آنذاك .

(٢٠) طارق البشرى : **الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢** ، ص ١٥٧ .

(٢١) روزاليوسف ، العدد ١١٨٢ ، ٥ فبراير ١٩٥١ .

وفى البداية ، اتخذت « الطليعة الوفدية » من دار صحيفة « صوت الأمة » والتى كان يشرف على تحريرها خلال تلك الفترة الدكتور محمد مندور ، مقرا لعقد اجتماعات الجماعة ، الى أن اتصل بعض أعضاء الهيئة الوفدية بالنحاس وأبلغوه أن فريقا من شباب الوفد يعتنق المبادىء الشيوعية ويروج لها بين الجماهير، وأن هذا الفريق يتخذ من دار « صوت الأمة » مقرا له يعقد فيه اجتماعاته ، فما كان من النحاس الا أن قام باستدعاء الدكتور مندور وأمره بمنع مثل هذه الاجتماعات فى دار الصحيفة (٢٢) . وقد ترتب على ذلك قيام الجماعة بالبحث عن مكان آخر ، يضمن لهم الاستمرار فى عقد مثل هذه الاجتماعات ، بعيدا عن أعين وموضع رقابة البوليس السياسى ، فاهتدوا الى تكوين لجنة أطلقوا عليها « لجنة القاهرة للتأليف والنشر » ، واتخذوا من الطابق الأول من العمارة الكائنة بميدان الخديو اسماعيل مقرا لها . وقد انضم الى هذه الجماعة ـ فيما بعد ـ بعض العناصر اليسارية من جماعة الفجر الجديد كصادق سعد وأحمد رشدى صالح وسعيد خيال وابو سيف يوسف ، بعد اغلاق صحيفتهم ، اضافة الى عدد كبير من الصحف والمجلات التقدمية الأخرى ، فى أعقاب الحملة التى قام بها اسماعيل صدقى فى يوليو عام ١٩٤٦ (٢٣) . ثم حاولت الطليعة ـ فيما بعد ـ اصدار صحيفة

---

(٢٢) روزاليوسف ، العدد ٩٨٧ ، ١٤ مايو ١٩٤٧ . مقال بعنوان الوفد يتبرأ من شباب الوفد . وفى حوار لنا مع السيدة ملك عبد العزيز الشاعرة المعروفة وزوجة الدكتور محمد مندور أشارت الى أن بعض كبار الملاك من أعضاء الهيئة الوفدية أبدوا قلقهم للنحاس من محمد مندور ، وقالوا له : الى أين يسير بنا هذا الرجل ؟ ـ أى مندور ـ على انها ـ كما روت لنا ـ أشادت بموقف النحاس من مندور وباعجابه بمقالاته الوطنية وتشجيعه على الاستمرار فى توجيه النقد غير المباشر الى الحزب .

(٢٣) بعد القاء القبض على كافة الفصائل المعارضة لسياسة اسماعيل صدقى داخليا وخارجيا واغلاق صحفهم فى حملة يوليو الشهيرة (١٩٤٦) ، =

خاصة بهم لتعبر عن أفكار الجماعة بعيدا عن سيطرة قيادة الحزب ، غير أن وزارة الداخلية رفضت التصريح لهم باصدار مثل هذه الصحيفة . ومن هنا فقد اختمرت فى ذهن الجماعة الاتفاق مع ابراهيم الروبى المحامى وأحد الأعضاء المناضلين بالهيئة الوفدية على اصدار مجلته « رابطة الشباب الوفدية »(٢٤) .

وقد أشار ابراهيم الروبى الى ذلك بقوله : « كنا جمعا حاشدا بدار الزعيم مصطفى النحاس نتذاكر حال الوطن الذى نكب بهذا العهد المشئوم . وكان من بيننا كثير من الطليعة الوفدية التى عرف عنها الايمان بحقوق الوطن والتضحية بأغلى ما تملكه فى سبيل رفع نير الاستعباد .. وقد تحدث البعض منهم حديثا وطنيا رائعا . وتبين لى انهم ألفوا من أنفسهم تشكيلة جديدة تضاف الى تشكيلات الوفد المصرى الا وهى الطليعة الوفدية وأنهم راغبون فى اصدار مجلة أو صحيفة لتكون ملتقى

= وقف اسماعيل صدقى فى ١٥ يوليو يعلن فى مجلس الشيوخ ان اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لها هدف مستتر هو الترويج للشيوعية ، وأن أحد أعضاء مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى قد أرسل برقية يستنجد فيها بدولة أجنبية ، وان مجلة البعث التى كان يقوم باصدارها الدكتور محمد مندور وفدية شيوعية ، دون أن يواجه بمعارضة من جانب زعيم المعارضة الوفدية داخل المجلس آنذاك مما يؤكد تخلى قادة هذا الجناح اليمينى فى الحزب عن اعضائه الذين كانوا ينتمون للطليعة الوفدية والقى القبض عليهم فى تلك الحملة كمحمد مندور ومصطفى موسى .

(٢٤) كان ابراهيم الروبى من بين المعتقلين فى حوادث عام ١٩٣٥ عقب تصريح هور الشهير ، كما وجهت اليه أثناء رئاسته لتحرير صحيفة المصرى تهمة العمل على قلب نظام الحكم والعيب فى الملك . وقد سجن بسببها ما يقرب من أربعة شهور وأفرج عنه بالضمان فى عام ١٩٣٩ . وكان عضوا فى كل اللجان الوفدية التى شكلت لمواجهة الاستبداد والاعتداء على حرية الشعب ، ولذلك فانه كان هدفا لاضطهاد البوليس السياسى كلما حكمت الأقليات . وقد توفى فى ٢١ يوليو ١٩٥٢ . رابطة الشباب ، العدد ٢٥٠ ، ٢٢ يوليو ١٩٥٢ .

لأفكارهم ومنبرا يذيعون منه آراءهم ولتكون اداة اتصال ليس بينهم وبين شعب وادى النيل فحسب بل بينهم وبين شعوب الدول العربية جمعاء . وقد صادف هذا الرأى هوى فى نفسى فقدمت لهم مجلتى » (٢٥) .

على كل حال ، اتخذت الطليعة الوفدية من صحيفة رابطة الشباب الأسبوعية منبرا لأفكار الجماعة . فقد صدر العدد ١٥٤ فى ٢٠ مارس ١٩٤٧ يتضمن تحت اسمها عبارة « لسان حال الطليعة الوفدية » وبصدره صورة لمصطفى النحاس « زعيم الأمة وقائد الشباب » . ثم كلمة لسكرتير عام الوفد صبرى ابو علم يرحب فيها بتولى الشباب تحرير هذه الصحيفة ، لتتخذ منها منبرا عاليا تسمع به الأمة صوتها . وقد أشار فى هذه الكلمة أيضا الى واجب الشباب النضالى فى دفع الحكومة الصامتة الى الكلام وايقاظ نواب الأمة . كذلك أوضح محمود سليمان غنام فى هذا العدد أيضا ما تقوم به حكومات الأقلية التى لا تتمتع بتأييد الأغلبية الشعبية من كبت الشعور وتزييف ارادة الأمة فى اختيار ممثليها . وحذر مثل هذه الحكومات من شعور الأمة المكبوت ، والذى لابد من الانفلات يوما ما (٢٦) .

وحرصا على استقلالية الجماعة بعيدا عن مسميات التنظيمات الوفديه الأخرى ، والتى كانت قد أوغلت فى يمينيتها بتبعيتها لبعض قيادات الوفد ، كتنظيمات الشباب الوفدى والشبان الوفديين ، تم التوقيع على عقد شهرى لاستئجار المقر بين الطليعة الوفدية ممثلة فى مصطفى موسى وبين ابراهيم الروبى صاحب

---

(٢٥) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ٢٠ مارس ١٩٤٧ . ومما هو جدير بالملاحظة أن الصحيفة قد بدأت فى الاهتمام بتتبع ورصد أخبار السودان ونشاط الحركة الطلابية فيه ، وكذا أخبار العالم العربى وحركات التحرر فيه .

(٢٦) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ٢٠ مارس ١٩٤٧ .

الصحيفة (٢٧) . وقد استمرت الصحيفة تعبر عن افكار الجماعة منذ مارس ١٩٤٧ ، وحتى اغلاقها فى نهاية ديسمبر ١٩٤٧ ، بعد ان تعرضت الجماعة لموجة من المطاردات المتلاحقة من قبل الحكومة والبوليس السياسى ، أدت الى احتجاب الصحيفة عن الصدور فيما بين منتصف مايو ونوفمبر ١٩٤٧ ، نتيجة القاء القبض على اغلب قيادات التنظيم ، عقب حوادث القنابل الشهيرة (٢٨) . ثم عادت « رابطة الشباب » الى الصدور مرة أخرى فى مايو ١٩٥٠ ، ولكنها كانت تعبر عن السياسة العامة التى انتهجها الوفد آنئذ ، بعد أن تم احتواء أغلب قيادات تنظيم الطليعة أثناء وزارة الوفد الأخيرة كعبد المحسن حمودة الذى سافر الى الخارج للعمل كملحق صحفى لسفارتنا بواشنطن ، واحمد كمال عبد الرازق الذى عمل سكرتيرا للنحاس للشئون البرلمانية ،

---

(٢٧) لقاء مع عبد المحسن حموده بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨ . وجدير بالذكر أن **رابطة الشباب** قد أشارت فى عددها الأول ، بعد أن أصبحت تعبر عن افكار الجماعة ، الى انها تلفت نظر القراء الى ان ادارتها الجديدة الآن لا ترتبط بتعهدات الادارة القديمة ، وانها غير مسئولة عن سابق اتصالاتها وأعمالها ، ورجت القراء أن تكون المعاملات مستقبلا مع مدير الادارة الجديد رأسا ، وهو عبد الرءوف أبو علم ، الذى أصبح ـ فيما بعد ـ رئيسا للتحرير ، وتولى احمد كمال عبد الرازق المحامى مهام الادارة . وقد أكد عبد المحسن حمودة اثناء لقاءنا به على عزوف الطليعة عن تلقى دعم مالى من جانب قيادات الوفد ، وانها اعتمدت على التمويل الذاتى من جانب الأعضاء وخصوصا مصطفى موسى ، ووفقا لقدراتهم المادية .

(٢٨) كانت قيادة الطليعة الوفدية تتولى العبء الأكبر لاصدار الصحيفة ، حيث اختص مصطفى موسى بكتابة عمودا اسبوعيا بعنوان « منا .. اليكم » ، واحمد كمال عبد الرازق مقالا بعنوان « نحو الحرية » . اما احمد عبد الجواد وهبه فقد تولى تحرير ركن الطليعة ، وعبد الرءوف أبو علم اخبار العمال ، وتناول كل من وجيه راضى وعبد المحسن حموده متابعة القضايا السياسية والرد على خصوم الطليعة من الاتجاهات الأخرى .

ومصطفى موسى الذى بدات تظهر عليه علامات الاعتدال فى خطه السياسى المعادى لقيادات الوفد ، حتى تمكن من الفوز فى الانتخابات البرلمانية الأخيرة عن دائرة باب الشعرية ، مما ترتب عليه اضعاف الطليعة كمنظم ومحرك للوفد (٢٩) .

---

(٢٩) جدير بالملاحظة انه ، ونتيجة للضربات المتلاحقة التى تعرض لها مصطفى موسى ، وأثرت على وضعه الذاتى والعائلى ، مما دعاه الى التفكير فى بناء الذات وتحقيق أكبر قدر من الامكانات المادية لتكون معينا له فى حركة النضال ، فانشأ — فيما بعد — شركة الصعيد للمقاولات . ويبرر عبد المحسن حموده عملية الاحتواء هذه بمجيىء الوفد الى الحكم وبالتالى توقف حركة النضال الوطنى خلال تلك الفترة بعد أن أبعد الوفد عن الحكم أكثر من خمس سنوات .

الفصـــل الأول

الطليعة واللجنة الوطنية للطلبة والعمال

- اتصال المثقفين بالعمــال .
- محاولات التقارب من جانب اليسار .

فى يونيو ١٩٤٥ ، ونتيجة للضغط المتزايد من جانب الحركة الوطنية ، أعلنت الحكومة القائمة رفع الرقابة عن الصحف ، وانتهاء منع الاجتماعات العامة ، والغاء اجراءات الاعتقال الوقائى، ثم أتبعت ذلك بالغاء الأحكام العرفية فى أكتوبر من نفس العام ، مما كان له أثره على الأحوال الداخلية فى البلاد ، فبرزت على الفور المسألة الوطنية على مسرح الأحداث السياسية فى مصر ، لتفرض نفسها ، ولتحدد مستقبل العلاقات المصرية البريطانية .

فقد شهدت هذه الفترة العديد من المؤتمرات والاجتماعات السياسية والحزبية ، فى محاولة لايجاد صيغة ملائمة لتحقيق جلاء القوات البريطانية والاستقلال التام بعيدا عن ربط البلاد بعجلة السياسة البريطانية الجديدة التى كانت تهدف الى عقد محالفة عسكرية جديدة ، تضمن لانجلترا اتخاذ مصر قاعدة عسكرية للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط ، بدعوى مقاومة ومواجهة الخطر الروسى الذى يهدد سلامة المنطقة المرتكزة على المنشآت والمواصلات الحربية . وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن تأليف هيئتين لقيادة الحركة الوطنية فى مواجهة السياسة البريطانية الجديدة ، سياسة الأحلاف العسكرية والدفاع المشترك .

وكانت الهيئة السياسية الأولى والتى تألفت من الأحزاب

السياسية التقليدية المشتركة فى الحكم آنذاك هى التى تولت مفاوضة الحكومة البريطانية ، حول امكانية تغيير معاهدة ١٩٣٦ ، نتيجة لتغير الظروف الدولية والداخلية ، بمعاهدة جديدة تتفق وما قدمته مصر من تضحيات مادية وبشرية للحلفاء خلال الحرب ، وتحقق مصر من خلالها ، وبالطرق السلمية ، دون طرح فكرة الكفاح المسلح ، الاستقلال التام ووحدة وادى النيل . وقد حظيت هذه الهيئة بالرعاية والتوجيه وكانت موضع اهتمام وتأييد من قبل الحكومة القائمة والسراى .

أما الهيئة الثانية ـ موضوع دراستنا ـ فقد كانت بمثابة تجمع وطنى ، ضمت كافة العناصر الوطنية التقدمية من شباب الوفد والكتلة ، وبعض القوى الأيديولوجية الأخرى التى برزت على الساحة السياسية آنذاك كالاخوان المسلمين ومصر الفتاة والجماعات الماركسية بمختلف اتجاهاتها وانتماءات أعضائها .

وقد راى هذا التجمع الوطنى الذى انفصل عن القيادات السياسية التقليدية التى ارتضت بالمفاوضات ، أن التحرر الوطنى من الاستعمار والحصول على الاستقلال التام لا يمنحان بل يؤخذان بالقوة ، وذهبوا الى أن السلطات البريطانية لن تتنازل بمحض ارادتها عن الحقوق التى خلعتها عليها معاهدة ١٩٣٦ ، خاصة وأن الوعود البريطانية بالجلاء فاقت الثمانين وعداً (١) .

وكان من ابرز هذه القطاعات تقدما وثورية فى قيادة الحركة الوطنية الطلبة والعمال . وبدأ النشاط يدب فى هذين القطاعين

---

(١) F.O. 371/45932, Weekly Report from 20 — 26. September, 1945.

حيث قدم حزب الفلاح الاشتراكى مذكرة الى السفارة البريطانية ، اشار فيها الى مساهمة مصر فى المجهود الحربى ، وطالب بالاستقلال التام لمصر والسودان .

بالذات . اما بالنسبة للعمال فقد حدث فى أواخر عام ١٩٤٥ ، أن أعلن الاتحاد العالمى لنقابات العمال عن مؤتمره التأسيسى الأول وأهاب باتحادات العمال ونقاباتها أن ترسل مندوبين مفوضين عنها للاشتراك فى المؤتمر وكان ان قامت فى مصر هيئتان للعمال ، اللجنة التحضيرية لعمال القطر المصرى ثم مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى وأرسل العمال المصريون الى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات الذى عقد فى باريس فى أكتوبر ١٩٤٥ بوفدين . وفد يمثل اللجنة التحضيرية ووفد يمثل المؤتمر وفى باريس توحد الوفدان وفى أثناء انعقاد المؤتمر طرح وفد العمال المصرى عدة موضوعات كان اهمها : المطالبة بطرد القوات الأجنبية من وادى النيل ، وأثر السياسة البريطانية فى تأخر الصناعة المصرية ، والمشكلة الزراعية ، بالاضافة الى محاربتها للحركة النقابية والحياة الديمقراطية فى مصر .

وكان من الآثار الهامة المترتبة على ذلك أن ظهر بين قرارات الاتحاد العالمى للنقابات قرار يندد بالاستعمار البريطانى وأعوانه فى مصر (٢) .

أما الطلبة فقد عرفوا أيضا الاجتماعات المتواصلة لتنظيم صفوفهم استعدادا لجولة جديدة من العمل الوطنى عند بداية العام الدراسى فى أكتوبر ١٩٤٥ . وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن تشكيل اللجان التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة ووضعوا برنامجا من ثلاث نقاط :

اولا ـ النضال من اجل الاستقلال الوطنى ومكافحة الاحتلال العسكرى والسيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية والثقافية .

---

(٢) محمد انيس : **تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة يوليو ١٩٥٢**، ص ٢٢٣ .

ثانيا ــ العمل على تصفية عملاء الاستعمار المحليين ، من الاقطاعيين وكبار الماليين المرتبطين بالاحتكارات الأجنبية .

ثالثا ــ توحيد كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار .

وكان من أهم الشعارات التي رفعتها اللجنة « المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة » وهو شعار ينبىء بنهاية مرحلة من مراحل الكفاح الوطني كانت المفاوضات فيها هي الأسلوب الوحيد لتحقيق الأهداف الوطنية ويتضمن أي تنازلات يمكن أن تفرط بها الحكومة في حقوق الوطن ورفض شروط تقرر مقابل الجلاء ، كما انه شعار يفضي برافعه متى بقي مصرا عليه الى امساك السلاح لطرد المحتلين . وبهذه المثابة كان هذا الشعار يفوق حزب الوفد الذى قام أسلوبه التقليدى على المفاوضات ويفوق شعار الحزب الوطني « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » (٣) .

وقد دعت ، اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للطلبة ، الى اجراء انتخابات بين الطلبة من ممثلي اللجان الوطنية في الكليات والمعاهد المختلفة ، وتكونت بهذه اللجنة التنفيذية العليا ، حيث تم انتخاب الطالب مصطفى موسى زعيم الطلبة الوفديين بكلية الهندسة وأحد قيادات الطليعة رئيسا للجنة التنفيذية العليا للطلبة في ديسمبر ١٩٤٥ . وكان من بين أعضاء اللجنة المنتمين للطليعة الوفدية عبد الرءوف أبو علم وامين الكاشف واحمد عبد الجواد وهبه وعبد المحسن حمودة (٤) .

وعلى الرغم من غلبة العناصر الوفدية التقدمية ، ممثلة في

---

(٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٤) مما هو جدير بالملاحظة أن الدكتور فؤاد محيى الدين قد لمع نجمه السياسي فيما بعد وأصبح رئيسا للوزراء من خلال انضمامه فترة وجيزة الى اللجنة الوطنية للطلبة .

الطليعة ، والدور المؤثر والفعال الذى لعبته داخل اللجان المختلفة ؛ وفى تعبئة جماهير الطلاب ضد الاحتلال البريطانى للبلاد والقوى الرجعية الأخرى ، فان رفعت السعيد يحاول أن يؤكد على أن الطلبة اليساريين كانوا القوة الدافعة الحقيقية وراء الحركة الطلابية الوطنية فى هذه المرحلة ، ويستند فى ذلك الرأى ، على أن الأفكار التى صاغتها اللجنة التنفيذية الوطنية للطلبة كان يغلب عليها الفكر اليسارى ، لما تضمنه البرنامج المطروح من مطالب اشتراكية الى جانب المطالب الوطنية التى تتعلق بالجلاء التام ووحدة وادى النيل (٥) .

وعلى ضوء المذكرة المصرية فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٥ الى الحكومة البريطانية ، والتى طلبت فيها الدخول فى مفاوضات بين الدولتين لاعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦ ، نظرا لتغير الظروف الدولية والمحلية ، والرد البريطانى عليها فى ٢٦ يناير ١٩٤٦ ، ليؤكد « بأن المبادىء الأساسية التى قامت عليها المعاهدة سليمة فى جوهرها ، وأن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم بروح من الصراحة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الأمم البريطانية والامبراطورية فى أثناء الحرب » (٦) . تحركت

---

(٥) رفعت السعيد : **تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠** ، ص ٢٦٦ . وهذا الرأى يعتبر انحياز من جانبه لهؤلاء ، حيث تجاهل ما قام به يسار الوفد ممثلا فى محمد مندور فى الدعوة مرارا الى تحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من الاستعمار والاستغلال الاقتصادى . انظر مقالنا بعنوان « محمد مندور وفكره السياسى والاجتماعى » ، المؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ .

(٦) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ، ج ٣ ، ص ١٧٩ . وقد أعاد هذا الرد الى الاذهان تصريح « هور » الشهير وزير خارجية بريطانيا فى نوفمبر ١٩٣٥ ، والذى اشار فيه أن مصر ليست جديرة بالحياة النيابية ولا بالاستقلال ، فكان لذلك أثره فى تحريك الشعور الوطنى المعادى للسياسة البريطانية .

اللجان التنفيذية للحركة الوطنية ممثلة للطلاب للأعداد لعقد مؤتمر عام بجامعة القاهرة (جامعة فؤاد) فى التاسع من فبراير ١٩٤٦ ، حضره حشد كبير من طلاب الجامعات والأزهر والمدارس الثانوية ، واسفر هـذا المؤتمر على القيـام بمظاهرة ضخمة من الطـلاب تحركت نحو قصر عابدين لابلاغ الملك القرارات التى استقر عليها الطلبة لمواجهـة الموقف المتخـاذل من جانب حـكومة النقراشى فيما يتعلق بقضـية الاستقلال والتحرر الوطنى ، والاعراب عن احتجاجهم من تلك السياسة البريطانية التى اتسمت بالمراوغـة والمطل والتسويف ، تلك السياسة التى اتصفت بها بريطـانيا منذ احتلالها لمصر عام ١٨٨٢ . وهنا حدثت مذبحة كوبرى عبـاس الشهيرة ، حين تصدت قوات الأمن والبوليس لاعتراض الطلبة ، ومنعهم من مواصلة المسير ، وانهالت عليهم ضربا ، فلجأ بعض الطلاب الى القفز من فوق الكوبرى هروبا من الضرب الشـديد فسقطوا فى النيل . وقد أصيب من الطلاب فى تلك الحوادث نحو المـائة باصابات مختلفة ، كما تم القبض على أعداد أخرى منهم حيث نقلوا فى لوريات تابعة للشرطة الى محافظة الجيزة وهنـاك تولت النيابة التحقيق معهم (٧) .

وقد اشعلت مذبحة كوبرى عباس النار فى جموع الشـعب بمختلف طوائفه وحدثت مصادمات أخرى عنيفـة بين البوليس والعناصر الثائرة من الطلبـة والشباب الوطنى فى كافة أنحـاء البلاد ، واستمرت المظاهرات فى الأيـام التاليـة تهتف بسقوط الاستعمار والاستبداد ، وانضم اليها العمال بعد ان أضربوا عن العمل فى الكثير من المصانع . وتظهر روح هذه الأيام فى اسـلوب عزيز فهمى الجياش ، وهو كما نعلم واحدا من أقطاب الشباب الوفدى التقدمى « انه وطننا فاحصدوا أرواحنا حصدا واحشرونا

(٧) المصرى ، ١٣ فبراير ١٩٤٦ .

فى السجون حشرا واستعينوا على خطف جثث الشـهداء بالكلب نمر وبغيره من الكلاب ، وحرموا علينا الاحتفال بالشهداء وأبيحوا دماءنا فما أهون الفداء . لن ننزل عن شبر من الوطن المقدس ولن نفرط فى ذرة من وادى النيـل أو نفنى عن بكرة ابينا . انه وطننـا وسنحميـه بسـواعدنا وانهـا ارضـنا وسندفع عنهـا بأيدينا (٨) .

ولكبت هذا الشعور الوطنى الفيـاض ، سلكت الحكومة وأجهزة الأمن مسلك العنف والشـدة تجاه تلك المظـاهرات ، كما صودرت أعداد كثيرة من الصحف التى كانت تقوم بتتبع ونشر اخبار المظـاهرات او التحقيقات التى كانت تجريها النيابـة مع المقبوض عليهم من هؤلاء ، مما ترتب عليه ازدياد موجة السخط والاستياء بين كافة طوائف الشعب ، الأمر الذى ادى الى اضعاف مركز الوزارة ، فقدم النقراشى استقالته فى ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، بعد أن عجزت وزارتـه عن تحقيق الأمن العـام والسيطرة على الأوضاع الداخلية المتدهورة داخل البلاد . وهنا ادركت السراى خطورة الطابع الجديد للحركة الوطنية ، فعهدت الى اسماعيل صدقى تأليف الوزارة الجديدة ، فألفها فى ١٧ فبراير ١٩٤٦ (٩) .

رأى اسماعيل صدقى ان منع المظـاهرات اطلاقا ومواجهتها بالقوة كان من الأسباب التى أدت الى زلزلة مركز وزارة النقراشى، ومن ثم فقد سمح بقيامها مع الاحتياط لحفظ الأمن والنظـام ، والعمل على صيانة ممتلكات الأجانب ، واطلق سراح بعض الطلاب

---

(٨) **الوفد المصرى** ، ١٣ فبراير ١٩٤٦ . كذلك طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٩١ .

(٩) **الوفد المصرى** ، العدد ٢٣٦٩ ، ١٧ فبراير ١٩٤٦ . وقد هـاجم عزيز فهمى اسماعيل صدقى واصفا اياه « بجلاد الشعب ومزيف ارادة الأمة بنسبة ٦٧٪ من مجموع الناخبين عام ١٩٣١ » .

المعتقلين ، بل لقد هناهم على مشـــاعرهم الوطنية وتعهد بالذود عن مصالح البلاد (١٠) .

على ان جهود صدقي لتحقيق الأمن والاستقرار الداخلي ذهبت ادراج الرياح ، لما كان يمتلكه من رصيد وماض فى مواجهة الحركة الوطنية ، مستخدما فى ذلك اسلوب البطش والارهـاب ، والغاء دستور ١٩٢٣ ، مما أدى الى زيادة موجة التذمر والاستياء من جانب الحركة الوطنية ، فبدأ الاتصـال بين الطلبة والعمـال لتنسيق العمل الوطني فى مواجهة الأوضاع الجديدة ، واسفر هذا التلاحم عن تاليف اللجنة الوطنية العليا للطلبة والعمال ، التى اصدرت قرارا بجعل يوم الخميس ٢١ فبراير ١٩٤٦ « يـوم الجلاء » وفيه يتم اضراب عام لجميع هيئات الشعب وطوائفـه للاعـراب على التمسـك بالجـلاء التام وتحقيق وحـدة وادى النيـل (١١) .

تحركت المظاهرة كما تحدد لها فى بيان اللجنة العليا للطلبـة والعمال وطافت بشوارع القاهرة ، وعمت الجموع روح الوحدة الوطنية ، بعيدا عن الانتماءات الحزبيـة ، أعادت الى الاذهـان ذكرى مظاهرات ١٩١٩ ، ١٩٣٥ . وهنـا شـعرت السـلطات البريطانية بمدى خطورة الموقف ، وأن ثمة قيادة جديدة للحركة الوطنية ، لديها القدرة على مخاطبة الجماهير مباشرة ، فرأت أن الأمر يتطلب نزولها ميدان المعركة لفصم عرى الوحدة الوطنية ، التى تهدد الاحتلال البريطـانى ومصالحه الحيوية فى المنطقـة ، لذا فقد قامت بالتصدى لجموع المتظاهرين باطلاق النيران عليهم بميدان الاسماعيلية (التحرير حاليا) ، مما أدى الى استشهاد ٢٣ وجرح واصابة ١٢١ من المصريين .

---

(١٠) مارسيل كلومب : **تطور مصر** ، ترجمة زهير الشايب ، ص ١٧٢ .
(11) F.O. 371/53289, 21 Feb. 1946.

وعلى الرغم من تدخل القوات البريطانية ، واعتراض المظاهرات السلمية باطلاق الرصاص عليها ، مما أسفر عن استشهاد واصابة عدد كثير من المصريين . نقول على الرغم من مسئولية سلطات الاحتلال البريطاني عما وقع من احداث اليمة فى هذا اليوم ، فان الحكومة البريطانية تقدمت فى مساء ذلك اليوم الذى شهد هذه المأساة بمذكرة احتجاج رسمية الى الحكومة المصرية عن طريق المستر بوكر Boker مساعد السفير البريطانى بالقاهرة وولتر سمارت Samart السكرتير الشرقى للسفارة ، وفيها طالبوا ، بشيء من التهديد ، بمنع المظاهرات منعا تاما وضرورة المحافظة على الأمن العام ، وعلى ممتلكات الأجانب ، وفى نهاية المذكرة طالبوا الحكومة المصرية بمعاقبة المسئولين عن تلك الحوادث ، ودفع التعويضات اللازمة عن الاضرار التى نجمت عن ذلك . ولم ينس الانجليز فى تبليغهم الرسمى هذا أن يهددوا بارجاء المفاوضات لتعديل المعاهدة اذا عجزت الحكومة عن تحقيق تلك المطالب . وأرسلت صورة من هذا الانذار الى الملك فاروق ، بعد أن تم تبليغه الى اسماعيل صدقى رئيس الوزراء (١٢) .

لن نتعرض للاحداث الداخلية التى شهدتها هذه الفترة بالتفصيل ، ونكتفى هنا بالاشارة الى الدور الهام الذى لعبته الطليعة الوفدية ، ممثلة فى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، فى قيادة حركة الاضراب العام الذى عم كافة انحاء البلاد ، كما كان لها دورها فى احباط مشروع صدقى — بيفن — وفى ابراز جوهر السياسة البريطانية الجديدة فى المنطقة ، والتى كانت تهدف الى

---

(12) F.O. 371/53284, 21 Febrauary 1946.

وجدير بالذكر ان اسماعيل صدقى بدلا من قيامه بارسال برقية احتجاج الى الحكومة البريطانية لتدخلها فى شئون مصر الداخلية ، وتحميلها مسئولية تلك الحوادث الأليمة ، قام باتخاذ اجراءات صارمة ضد الحركة الوطنية .

ربط مصر بمعاهدة من معاهدات التحالف مع الاستعمار ، وربطت تحقيق الأهداف الوطنية بالمضمون الاجتماعي للحركة الوطنية ، وتحملت من اجل ذلك متاعب جمة ، كما تعرضت للاضطهاد السياسي من قبل حكومات الأقلية (١٣) .

وعلى الرغم من تلك القيادة الجديدة للحركة الوطنية ممثلة فى « اللجنة الوطنية للطلبة والعمال » ، فانها عجزت بدورها عن الاستمرار فى قيادة الحركة الوطنية ، لاقتصار نشاطها بين صفوف الطلبة والعمال ، دون أن تتوجه الى الريف المصرى الذى لعب دورا هاما ومؤثرا فى أحداث الثورة العرابية وثورة ١٩١٩ ، كما انها لم تنظم صفوفها بين دوائر الجماهير ، بتكوين لجان فرعية لها فى المصانع وبين طلاب المدارس والجامعات . هذا بالاضافة الى الانقسامات التى سادت بين صفوف قيادتها ، لتعدد اتجاهاتهم وانتماءاتهم ، وعدم التنسيق والتوحيد فيما بينهما (١٤) . ففى الوقت الذى تكونت فيه اللجنة الوطنية للطلبة والعمال لقيادة الحركة الوطنية ، بادر الاخوان المسلمون وبعض المنظمات الأخرى، بالانسحاب من اللجنة ، وبايعاز من حكومة صدقى ، قاموا بتشكيل « اللجنة القومية » وذلك لتحطيم اللجنة الوطنيــة للطلبة العمال ، وفتح لها أبواب الدعاية والنشر المختلفة ، بينما حرم هــذا على اللجنة الوطنية ، مما كان له اثره فى تفتيت جهود الحركة الوطنية فى مواجهة السياسة الاستعمارية والحكومات الرجعية .

---

(١٣) دليلنا على الدور المؤثر الذى لعبته الطليعة الوفدية فى مسار الحركة الوطنية أن غالبية قيادة اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كانوا ينتمون اليها . انظر ، الوفد المصرى ، ١٩٤٦/٢/٢٤ . قرارات اللجنة التنفيذية العليا للطلبة .

(١٤) من امثلة ذلك حركة الانشقاقات بين الجماعات الماركسية لاختلاف رؤاها فيما يتعلق بالقضية الوطنية . انظر
Weekly Appreciation From Cairo, to F.O., F.O. 317, 29, August, 1947.

وبعد أن تناولنا الدور الهام الذى لعبته الطليعه الوفدية ، بالتعاون والتنسيق مع التيارات التقدمية الأخرى فى قيادة الحركة الوطنية ، ينبغى الاشارة الى نقطة هامة تتعلق بموقف الطليعة من بعض التنظيمات السياسية الأخرى .

فقد شهدت هذه الفترة ، موضوع دراستنا ، عديد من محاولات التقارب والائتلاف بين بعض فصائل الحركة الوطنية من ناحية وبين التيارات التقدمية فى حزب الوفد من ناحية أخرى . وكانت قيادة الوفد برغم غلبة العناصر اليمينية فيها ، تفسح المجال لهذا التقارب استغلالا واستثمارا لكل الامكانات المتاحة لضرب حكومات الأقلية التى كانت تهدف ، بدورها ، القضاء على الوفد ، وتأثرا بضغط التيارات التقدمية داخل الحزب .

ووفقا لما توافر لدينا من معلومات تتعلق بمثل هذا التقارب والائتلاف ، يمكننا القول أن ثمة تجربتين من جانب الجماعات الماركسية لاستقطاب بعض الطلبة الوفديين وشباب الطليعة ضد قيادات الوفد من الجناح اليمنى . بدا ذلك واضحا من خلال تلك المحاولة التى قامت بها جماعة « الفجر الجديد » بالعمل داخل صفوف حزب الوفد ، والتعاون مع الطليعة الوفدية فى اصدار صحيفتى صوت الأمة ورابطة الشباب ، بالاضافة الى المساهمة فى نشاط لجنة القاهرة للتأليف والنشر ، بهدف خلق تيار يسارى بين صفوف الحزب ، وخصوصا بعد اغلاق صحيفتهم عقب الحملة التى قام بها اسماعيل صدقى للاطاحة بالعناصر الوطنية والصحف المعارضة لسياسته فى ١١ يوليو ١٩٤٦ (١٥) .

اما التجربة الثانية ، فكانت تتمثل فى تلك المحاولة التى

---

(١٥) احمد صادق سعد : صفحات من اليسار المصرى فى اعقاب الحرب العالمية الثانية ، ص ٥٥ .

قامت بها « حدتو » بهدف استقطاب بعض العناصر التقدمية في الحزب والعمل على سلخها من الوفد . وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال المقال الذى نشرته « الجماهير » لشهدى عطية الشافعى ـ أحد أعضاء هذا التنظيم ـ والذى يدعو فيه صراحة الى ضرورة تأسيس حزب للطبقة العاملة والجماهير الكادحة ليمثل ارادتها ويعبر عن مصالحها (١٦) .

وعلى الرغم أن « الجماهير » كانت تطلق على « رابطة الشباب » « الزميلة المناضلة » . وحين قامت الحكومة بمصادرة احد أعداد المجلة ، اشارت الجماهير بأن ذلك العمل يعد ضربة موجهة للحركة التحريرية ، ويمثل اضطهادا للصحافة الوطنية المعارضة فى ظل النظام الحاضر . وأضافت أنه فى الوقت الذى تتمتع فيه الصحف الحكومية الأجيرة بكامل حريتها فى نشر الدعاية للحكومة وتبرير عبثها بقضية الوطن ، نراها من ناحية أخرى تتعسف مع الصحافة الحرة وتلقى بالكتاب الوطنيين فى أعماق السجون (١٧) . نقول على الرغم من هذا وذاك فقد ووجه هذا المقال السابق الاشارة اليه بهجوم عنيف من جانب يسار حزب الوفد ، ممثلا فى الطليعة ، ادراكا من جانبهم بأن الوفد بجماهيريته الواسعة ، وما يتمتع به من ثقل على الساحة السياسية وبين

---

(١٦) رفعت السعيد : **الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ ـ ١٩٤٨** ، ص ١٩٠ .

(١٧) **الجماهير** ، العدد السابع ، ١٩ مايو ١٩٤٧ . وكانت رابطة الشباب قد صودرت فى ١٩٤٧/٥/١٤ . انظر ، صوت الأمة ، ١٩٤٧/٥/١٦ . حيث أرسلت لجنة الطلبة التنفيذية العليا برقية احتجاج لرئيس الوزراء ، استنكرت فيها هذا الاجراء الاستبدادى ضد الصحافة الشريفة بينما يترك الحبل على الغارب وتفتح خزانة المصروفات السرية للصحف الحكومية التى تشوه الحقائق وتفسد قضية الوطن .

الجماهير ، نظرا لصلابته فى الكفاح وصدق وطنيته ، وباعتباره وليد ثورة تغلغلت فى ضمير الشعب ، هو المؤهل تاريخيا لقيادة الصراع الوطنى والاجتماعى معا ، وان أى كفاح طبقى يجب أن ينصب من صفوف العناصر التقدمية فى الحزب الى داخل الوفد نفسه لتحويله وتطويره الى حزب يتبنى مصالح الطبقات الكادحة . فلم يكن من المعقول ، والحال كذلك ، أن تترك الطليعة حزب الوفد بجماهيريته الواسعة ، وباعتباره ممثل الأغلبية ، وتذهب الى حركات ضيقة تعيش فى عزلة عن الشعب وتفتقد الى القيادات الواعية بأبعاد المشكلة ، أى أن مجال العمل الوطنى والتغير الاجتماعى لابد أن يكون عن طريق الوفد . ثم ان الطليعة ولدت فى رحم الوفد — على حد قول عبد المحسن حموده — فلم يكن من الممكن أن تترك هذا الرحم وتذهب الى تلك التنظيمات الأخرى ، التى قد تعوق الطاقات الكامنة فى الطليعة ، لأن هذه الجماعات الماركسية التى سعت الى الارتباط تنظيميا بالطليعة ، كانت تعتمد على الحلقات والدروس دون أن تحاول التوغل فى أعماق الجماهير والعمل بينها (١٨) .

---

(١٨) لقاء مع عبد المحسن حموده بتاريخ ١٩٨٩/٢/٨ . ومما هو جدير بالذكر انه لم ينف مبدأ العمل والتعاون مع هؤلاء من خلال اللقاءات والصحف واللجنة الوطنية للطلبة والعمال ، دون أن يكون هناك ارتباط تنظيمى معهم . وكانت الطليعة تحترم جدية هؤلاء فى متابعتهم للقضايا الهامة والحيوية وخطهم الوطنى الديمقراطى . وقد أبدى عزيز فهمى ، على الرغم من اختلافه معهم فى بعض الآراء السياسية ، اعجابه بهؤلاء ، وبحملات « الجماهير » فى مكافحة الاستعمار وأعوانه فى مصر ، ودفاعها القوى عن الحريات العامة ، وكذا دفاعها عن العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الطبقات الشعبية . الجماهير ، العدد ١٥ ، ١٤ يوليو ١٩٤٧ ، حديث لعزيز فهمى لمندوب الجماهير .

الفصــل الثــانى

الطليعة والمسألة الاجتماعية والسياسية

- أولا : المســألة الاجتماعية .
- ثانيا : المسألة السياســية .

اهتمت الطليعة الوفدية بنضال الطبقة العاملة المصريـة ضد الراسمالية الأجنبية والمصرية ، التى كانت تهدف الى استنزاف موارد البلاد الاقتصادية ، وتحقيق أكبر قدر من الأربـاح على حســاب جهد واستغلال هذه الطبقة الكادحـة ، دون أن تلقى بالا لمطالبهم المتمثلة فى تحسين أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية ، بالاضافةالى توفير الرعاية الصحية لهم ، اسوة بزملائهم الأجانب من العاملين داخل تلك المؤسسات الصناعية .

وكان للمعاناة الاجتماعية والاقتصادية التى واجهتها الطبقة العاملة المصرية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، اثرها فى زيادة موجة الاضطرابات والاضرابات من جانب العمال داخل المصانع .

ومن الملاحظ انه قد ارتبطت المطالب الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة المصرية بالمسألة الوطنية ، ونعنى بها حركة التحرر الوطنى من الاستعمار ، بدا هـذا واضحا من خلال مطالعتنا للوثائق البريطانية ابان هذه الفترة ، والتى كانت تشير مرارا الى مدى الشعور بالعداء والكراهية من جانب هؤلاء للتواجد الانجليزى وسياسـته الجديدة المتعلقة بالأحـلاف العسـكرية والدفـاع المشترك (١) .

1. F.O. 371/63021, 29 Auguste, 1947., F.O. 371/41319, Weekely Report, from 16 — 22 November, 1947.

ففي مناطق التجمع الصناعي بالمحلة الكبرى وكذلك في شبرا الخيمة ازدادت موجة الاضطرابات منذ بداية عام ١٩٤٦ . ففي يناير من هذا العام امتنع عن العمل خمسة وثلاثون الفا من العمال يضمون بالدرجة الأولى عمال النسيج في مصانع الحرير والأقطان والأصواف . وانتشرت الاضرابات بالجملة حتى لزم الأمر احتلال بعض المصانع بالقوة العسكرية . وطالب العمال بالا تتجاوز ساعات العمل ٤١ ساعة أسبوعيا بدلا من ٥٤ ساعة وبحد أدنى للأجور قدره ٣٠ قرشا يوميا وبدفع الأجور عن أيام العطلات والأعياد . وبعد أن هدأ الاضراب بعض الوقت استؤنف في شهر مايو من العام نفسه وامتد الى الاسكندرية حيث توقف عمال شركة الغزل عن أعمالهم من ١٥ الى ١٩ يوليو واستمرت الحركة في شهر سبتمبر ١٩٤٧ (٢) .

وعلى الرغم من التحذيرات والتهديدات المتكررة من جانب الحكومة ، وبايعاز من سلطات الاحتلال البريطاني بمنع مثل هذه الاضرابات ، فقد استطاع عمال الغزل والنسيج بمدينة الاسكندرية القيام بمظاهرة ضخمة ضمت حوالى اربعة الاف عامل في ١١ سبتمبر ١٩٤٧ (ذكرى الاحتلال البريطاني) ، واطلقت عليهم قوات الأمن والبوليس الرصاص لتفريقهم ، مما أدى الى حدوث العديد من الاصابات ، كما قتل أحد العمال . وفي نفس هذا اليوم الذي شهدت فيه الاسكندرية تلك المظاهرات والاضطرابات العنيفة ، أضرب موظفو وعمال المطبعة الأميرية بالقاهرة عن العمل (٣) . واستمرت تلك الحوادث في شهر يناير ١٩٤٨ ،

---

2 F.O. 37/63021, **Weekly Report** from Cairo to F.O., 16 August, 1947.

كذلك مارسيل كلومب : **تطور مصر** ، ترجمة زهير الشايب ، ص ٢٨٧ .

3. F.O. 371/63021, 13 September, 1947.

مما ترتب عليه تدخل البوليس وقوات الجيش ، نتيجة اتساع دائرة أعمال العنف بين العمال .

وانفجرت اضرابات أخرى ، كان من بينها اضراب عمال السكك الحديدية الذى أدى الى اعلان الأحكام العرفية . ثم اضراب عمال ومستخدمى شركات توزيع البنزين فى فبراير ١٩٤٨ ، وهو الاضراب الذى شل حركة المواصلات جزئيا واكتسبت الحركة الاجتماعية أرضا جديدة واخذت تمتد شيئا فشيئا لتشمل مستخدمى وموظفى الدولة واصبح الجميع يطالبون بتحسين اجورهم وأحوالهم الاجتماعية (٤) .

وقد أفسحت الطليعة الوفدية المجال للمطالب العادلة للطبقة العاملة المصرية ، وحرصت على ابراز مشاكل العاملين الخاصة بتحسين أجورهم واوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ، وهاجمت الأسلوب الذى تنتهجه الشركات الأجنبية لاستغلال هذه الطبقة الكادحة الى أقصى حدود الاستغلال ، وضربت الأمثلة على ذلك بما كانت تقوم به شركة السكر والتى امتلكت ست مصانع كبيرة لانتاج السكر فى الحوامدية وأبى قرقاص والشيخ فضل ونجع حمادى وكوم أمبو وأرمنت ، بالاضافة الى ما كانت تمتلكه من تفاتيش زراعية تبلغ مساحتها الاف الأفدنة ، من استغلال للطبقة العاملة المصرية فى مصانع الانتاج هذه ، اضافة الى تسخير الفلاحين الذين يعملون فى تفاتيش الشركة (٥) . كذلك نددت الطليعة بأسلوب الفصل التعسفى الذى كانت تستخدمه الشركات بدعوى عدم توافر الأسواق لتصريف الانتاج المتزايد ، وانخفاض الطلب على السلع من جانب المستهلكين ، دون مراعاة أو احترام

(٤) مارسيل كلومب ، المرجع السابق ، ص ٢٨٨

(٥) صوت الأمة ، العدد ١٧٢ ، ١٢ فبراير ١٩٤٧ .

للقوانين والتشريعات العمالية التي حرمت ذلك . وطالبت اصحاب هذه الشركات بالالتزام بقوانين العمل ، وتطبيق نظم التأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة ، فضلا عن التامين ضد البطالة ، اضافة الى توفير الرعاية الطبية والاجتماعية للعاملين ، اسوة بزملائهم الأجانب من العاملين بهذه الشركات والمصانع (٦) . وهاجمت النظم المبتورة التى وضعتها بعض الشركات الكبرى لعمالها كشركة قناة السويس وشركة السكر وشركات المياه والكهرباء والترام بالاسكندرية وشركة الغزل بالاسكندرية ، التى كانت تصرف لعمالها مكافآت ضئيلة عن مدة خدمتهم أو تقوم بمنحهم معاشا صغيرا مقابل استقطاعات من اجورهم او مرتباتهم . كما اتخذت الطليعة طابع الهجوم العنيف على الباشاوات الراسماليين وسماسرة العهد الذين أضروا بقضية البلاد السياسية والاقتصادية بتعاونهم مع الراسمالية الأجنبية المستغلة لتحقيق اغراضهم ومصالحهم الاقتصادية الواسعة على حساب افقار جماهير الشعب الكادحة . ودعت المصريين الى الوقوف صفا واحدا للتخلص من الأعداء الثلاثة الجاثمة على صدر هذا الوطن ، ممثلة فى الأوتوقراطية الحاكمة والراسمالية المدمرة ـ كما أسماها البعض منهم ـ وعبيد الحكم ، حتى يتمكنوا من القضاء على ثالوث الفقر والمرض والجهل (٧) .

وحين تعرضت الطليعة لقانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمال ، الذى نظره مجلس النواب فى ١٩ فبراير ١٩٤٧ ، ووافق

---

(٦) **رابطة الشباب** ، العدد ١٥٥ ، ١٩٤٧/٣/٢٧ . وقد أوضحت الصحيفة مدى تفشى الأمراض القاتلة بين العاملين بهذه الشركات بشكل مزعج ، وأوردت احصائية بعدد المصابين منهم بأمراض مختلفة لانعدام الرعاية الصحية لهم .

(٧) **الوفد المصرى** ، العدد ٢٤٧٨ ، ١٩٤٦/٦/٣ . كذلك **رابطة الشباب** ، العدد ١٥٨ ، ١٩٤٧/٤/١٧ ، العدد ١٥٩ ، ١٩٤٧/٤/٢٤ .

على اقراره بعد اجراء تعديلات طفيفة عليه . اشارت رابطة الشباب بأنه تشريع ضار بمصالح العمال ، واضافت بأنه يخالف روح الدستور ، ولا يساعد على حل المشاكل العمالية ، كما أنه يضر بالصناعات الوطنية ، حيث يعطى لوزير الشئون الاجتماعية الحق فى تعيين أغلب أعضاء اللجان . وأوضحت بأن تدعيم الديمقراطية يتطلب انشاء محاكم عمالية خاصة ، وليس لجانا معينة ، مشيرة بأن الفكرة من انشاء هذه المحاكم الخاصة لتعرض عليها قضايا العمال ، باعتبارها قضايا اقتصادية واجتماعية ، وبالتالى فهى بحاجة الى تخصص ودراسة من هذا النوع ، فضلا عن توفير الاجراءات العديدة التى تتم فى مراحل عرض القضايا على المحاكم العادية ، ولكونها سلطة قضائية تتمتع بالاستقلال التام بعيدا عن المؤثرات المختلفة ، ولديها الضمانات لكون حكمها سليما غير مغرض أو متحيز . وأوضحت بأنه يجب ان تكون هذه المحاكم على درجتين حتى يمكن استئناف الحكم قبل محكمة اعلى . واختتمت نقدها لهذا المشروع بقولها : « انه لو تم بوضعه الحالى سيكون قانونا دكتاتوريا أحكم وضعه وصيغت لينفذ سيطرة أصحاب الأعمال على العمال وليعطيهم ثغرات ينصب منها عليهم غضبهم واستغلالهم تحت سمع القانون وتطبيقه » (٨) .

وعلى الرغم من اهتمام الطليعة الوفدية بقضايا العمال والاتصال بهم فى مواقع العمل والانتاج للكشف عما يعانونه من استغلال وقهر طبقى وانخفاض فى مستوى معيشتهم الاقتصادى والاجتماعى ، فضلا عن تقديم بعض الحلول والمقترحات لمشاكلهم ، الا انه لم يلحظ لها اتجاه مماثل من الاهتمام بأحوال الفلاحين ، حيث يؤخذ عليها عدم تواجدها بين دوائر الفلاحين وفى أعماق

---

(٨) رابطة الشباب ، العدد ١٥٤ ، ١٩٤٧/٣/٢٠ .

الريف المصرى ، والكشف عما كانت تتعرض له هـذه الطبقـة من استغلال واستنزاف من قبل كبار الملاك والرأسماليين ، اضافة الى تدنى مستوى معيشتهم الاقتصادى والاجتماعى ، الى جانب تعرضهم للكثير من الأوبئة والأمراض والمجاعات التى كانت تفتك بعدد غفير من هؤلاء ، لعدم توافر الرعاية الصحيـة لهم . وأهم من هذا عدم التعرض صراحة لأبعاد الأزمة الاجتماعية ، ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية فى مصر ، كما فعلت بعض فصـائل التنظيمات السياسية الأخرى ، وكذا جماعة النهضة القومية ، وكانت أقصى ما وصلت اليه الطليعة الوفدية لحل هـذه المشكلة أو مواجهتها ، هو الموافقة الضمنية وباستحياء شديد على المشروع الذى قدمـه العضـو محمد خطـاب الى مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٤٥ ، والذى كان يقضى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا بالنسبة للمستقبل أيضا (٩) .

ولعل ذلك التردد من جانب الطليعة لمواجهـة هذه القضية الهامة ، راجع الى التركيب الاجتماعى لهذه الجماعة ، فمن الثابت تاريخيا أن قيادات الطليعة كانت من المثقفين وطلاب الجامعات ، أبناء الطبقة البورجوازية الوسطى ، والتى كان لبعضها مصـالح زراعية واسـعة فى الريف المصرى ، ومن ثم فقد ركزت نشاطهـا على مشكلات مجتمع المدينة ، دون أن تلقى بالا أو اهتمام كبير لمشاكل الريف ، وخصـوصا فيما يتعلق بسـوء توزيع الملكيـة الزراعيـة ، فضـلا عن عدم توافر الكوادر وقصـور الامكانات المـادية ، هذا بالاضافة الى تخوفها من الاصطدام بقيادات الوفد من الجناح اليمينى ، لذا فقد تجنبت الطليعة الوفدية المسـاس بمصالح هـذه الفئة من كبار الملاك الزراعيين ، حتى لا تصطدم

---

(٩) انظر مقالنا ، بعنوان محمد مندور وفكره الاجتماعى والسياسى بالمؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ .

بالخط السياسي للحزب ، وخصوصا بعد أن تعرضت لضربات متلاحقة ولموجة من الاعتقالات المستمرة والسجن من قبل حكومات الأقلية ، نتيجة لمواقفهم السياسية والاجتماعية ، دفعت بعضهم الى فقدان مستقبلهم الاجتماعي ، بعد ان تعرضوا للفصل من الجامعات ، كمصطفى موسى وأمين الكاشف وعبد المحسن حموده، دون أن تلقى مؤازرة أو مساندة من جانب قيادة الحزب ذات الاتجاه اليميني المحافظ ، التي حرصت على اعتبار هؤلاء من الخارجين على الخط السياسي للحزب (١٠) . وقد ظهر ذلك بوضوح حين تخلت قيادة الحزب عن هؤلاء في بعض القضايا التي لفقت لهم ، كقضية الشيوعية في يوليو ١٩٤٦ ، وحوادث القاء القنابل في مايو ١٩٤٧ .

ثانيا ــ المسالة السياسية :

كان من أهم الجهود التي بذلتها الطليعة الوفدية في هذا المجال هو الدفاع عن الحياة النيابية ، ودعم الديمقراطية السليمة في ظل أحكام القانون والدستور والدعوة المستمرة الى التمسك بالحزبية . فقد صاغ محمد مندور مجموعة من الأسس والمبادىء، ودعا الشباب الى التمسك بها ، وتتلخص هذه المبادىء في انه « على كل شاب أن يتعصب لدستور وطنه وما يكفله هذا الدستور للمواطن من حقوق ، كحق التمثيل النيابي وكفالة الحريات العامة . ويجب أن تؤمن ايمانا راسخا ومتينا بأن قضية وطنه لن تحل ما لم تتحقق ارادة الأمة في اختيار ممثليها الحقيقيين ، وكل رأى مخالف لهذا الرأى انما هو نفاق تمليه

(١٠) مما هو جدير بالذكر أن الخط السياسي للطليعة الوفدية عقب حوادث الاغتيالات السياسية عام ١٩٤٨ ، كان يغلب عليه طابع الاعتدال وعدم التطرف في المواقف ، بعد التجارب المريرة التي مرت بها الجماعة .

مصالح الحاكمين الذين يستبدون بأمورنا » . وقد استمر محمد مندور فى دعوته للشباب الى التمسك بالحزبية ، مشيرا ومبها الى ان الحياه السياسية فى بلاد دستوريه لايمكن الا أن تقوم على الحياه الحزبيه . وهاجم دعوة البعض الى القوميه واللاحزبية (١١) .

وكانت هناك جبهة جديدة قد تكونت من مصر الفتاه والسعديين والدستوريين وجماعة الاخوان المسلمين والحزب الوطنى وجبهة مصر بزعامة على ماهر والتى تكونت من مجموعة من المستقلين عن الأحزاب السياسية . ودعت هذه الجبهة الى جمع الكلمة واتحاد الأهداف ونبذ الخلافات السياسية والترفع عن النظام الحزبى والبعد عن التيارات السياسية المتطاحنة للوصول الى الحكم ، ودعت الى تحقيق « الوحدة الوطنية » ، وبرروا حيادهم هذا بأنه الوسيلة الوحيد لانقاذ الوطن وخير ما يعمل فى سبيله . وقد رد عبد المحسن حموده على مزاعم هؤلاء بالدعوة الى البعد عن الحزبية ، متسائلا عما يقصد به من مفهوم « الاعتدال وعدم الحزبية » ، مؤكدا أن « الطليعة الوفدية ترى فى الوفد دون الأحزاب الأخرى معانى الوطنية الصادقة والصلابة فى الكفاح ، وتفخر بتعصبها لوفديتها وتطرفها فى مبادئها التى تدعو الى طرد الانجليز والدفاع عن الحرية والديمقراطية

---

(١١) رابطة الشباب ، العدد ١٦٧ ، ١١ ديسمبر ١٩٤٧ . مقال بعنوان « طريق الخلاص » . وجدير بالملاحظة أن محمد مندور قد نشر فى ديسمبر ١٩٥٢ كتيبا صغيرا بعنوان « الديمقراطية السياسية » أوضح فيه لقادة الثورة مدى تأييد وحماس جماهير الشعب لهم ، مذكرا اعضاء التنظيم « بأن المفهوم أن يؤدى طرد الملك من مصر عودة السيادة الى الأمة » . وطالب بتعدد الأحزاب باعتباره ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية . انظر ، محمد مندور ، الديمقراطية السياسية ، كتاب المواطن ، القاهرة ، ١٩٥٢ .

وحقوق جماهير الشعب المقهورة بمختلف طبقاته » (١٢) .

ومع اشتداد الهجوم من جانب حكومات الأقلية على الوفد ، بهدف الضغط عليه ومنعه من مزاولة نشاطه السياسي بين دوائر الجماهير من أجل القضية الوطنية ، دعا النحاس الشباب الى تنظيم صفوفهم لمواجهة الاخطار التى يتعرض لها الوفد . فنشطت الطليعة فى هذا العمل التنظيمى بدعم اللجان القاعدية للحزب والعمل على أحكام بنائها واقترحت رابطة الشباب ان يكون لكل من لجان الوفد فى الاحياء اجتماعات دوية منتظمة لتصبح « كل لجنة وحدة قائمة بذاتها يمكن الاعتماد عليها عند الشدائد والمناسبات » وأن « تحيا كل لجنة حياة منظمة تزيل البلبلة السياسية القائمة وتشارك فى حياة الشعب اليومية مشاركة تامة » . وقد قادت الطليعة الوفدية حركة واسعة لانشاء نواد سياسية وفدية فى المدن والأحياء الشعبية (١٣) .

ومما هو جدير بالذكر أن ثمة مشروعا كانت تتبناه الطليعة الوفدية ، لاعادة النشاط والحيوية داخل تنظيمات الشباب الوفدى ، على أنه يتولى سراج الدين سكرتارية الوفد ، خلفا لعبد السلام فهمى جمعه تم القضاء على هذه الفكرة من منبتها ، نظرا لتخوف سراج الدين من أن نجاح مثل هذا المشروع ، سيترتب عليه تقلص التنظيمات التقليدية التى كانت تسيطر عليها

---

(١٢) رابطة الشباب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . وكان وجيه راضى - احد قيادات تنظيم الطليعة - قد رد من قبل على اتهامات الشيخ حسن البنا لأعضاء التنظيم بالشيوعية فى مقال له بعنوان « لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديمقراطيون » . انظر ، رابطة الشباب ، العدد ١٦٢ ، ١٥ مايو ١٩٤٧ .

(١٣) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ١٥٧ .

وتوجهها قيادات الحزب من الجناح اليمينى ، أمام تغلغل الطليعة بينها ، مما جعله يقاوم مثل هذا المشروع ويعمل على وئده (١٤) .

ركزت الطليعة الوفدية هجومها المنيف على السياسة الاستعمارية البريطانية التى كانت ترتكز على الأحلاف والدفاع المشترك وعلى التطلعات الأمريكية الجديدة فى منطقة الشرق الأوسط ، لاحكام قبضتها على المنطقة ، عن طريق الاستغلال الاقتصادى المتمثل فى السيطرة على مصادر الثروات الطبيعية وآبار البترول فى المنطقة ، واقامة القواعد العسكرية والأحلاف السياسة مع الحكومات الرجعية . وانتقدت السياسة التى كانت تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية للحلول محل الاستعمار البريطانى فى المنطقة بدعوى مقاومة انتشار الخطر الشيوعى . كذلك أفسحت الطليعة الوفدية مجالا واسعا للحديث عن ظروف العالم العربى وحركات التحرير فيه وسياسة الاستعمار ازاءه وموقف القوى الرجعية فى تلك البلاد من الديمقراطية والحياة النيابية . فأوضحت أن معظم بلاد المنطقة قد قامت فيها انظمة نيابية من حيث الشكل ، وصاغت لنفسها دساتير اقتبستها من الدول الغربية اقتباسا صحيحا أو مشوها ولكن الفرق شاسع بين الصورة والفحوى ، وبين المظهر والجوهر . أو بعبارة اخرى بين هذه الأشكال النيابية والحياة الديمقراطية الحقيقية . كما طالبت الطليعة بدعم كيان الجامعة العربية والبعد بها عن التيارات الاستعمارية ، وذلك بالالتزام بمبدأ الحياد التام بين الكتلتين ، وبضرورة تحقيق الوحدة العربية من الدول المستقلة استقلالا

---

(١٤) لقاء مع عبد المحسن حموده بتاريخ ١٤/٢/١٩٨٩ .

حقيقيا . كذلك ساندت الطليعة الوفدية حركات التحرر الوطنى التى اجتاحت دول العالم الثالث عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، حيث أفردت رابطة الشباب ركنا دائما للحديث عن مدى الاستغلال والقهر والاستنزاف الاقتصادى الذى كانت تتعرض له تلك الشعوب من جانب القوى الاستعمارية المختلفة ، ونضالها ضد الاحتلال والقوى الرجعية ، من أجل التحرر والاستقلال الوطنى .

الفصـــل الثـــالث

الطليعة والدفـــاع عن الحريات

- تشريعات الصحافـة .
- قانون المشبوهين السياسيين .
- قانون مجلس الدولـة .

معركة تشريعات الصحافة :

عندما عهد الملك فاروق الى النحاس باشا بتأليف الوزارة فى ١٣ يناير ١٩٥٠ ، بعد أن فاز الوفد بالأغلبية الساحقة فى الانتخابات بتمكنه من الحصول على ٢٢٨ مقعدا من مجموع عدد مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدا ، كان أول اصلاح استهلت به الحكومة أعمالها هو الغاء الرقابة على الصحف وكافة المطبوعات، ثم أتبعت ذلك بالغاء الأحكام العرفية التى كانت قد أعلنت عقب نشوب الحرب العالمية الثانية ، ونتيجة لهذا فقد الغيت كافة القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية .

وكان النحاس قد أشار فى خطاب العرش الذى القاه فى افتتاح البرلمان فى ١٦ يناير ١٩٥٠ ، بأن الحكومة قد قررت الغاء الأحكام العرفية وستتقدم بمشروع القانون الخاص بذلك ، وأضاف انها قد رفعت فعلا كل رقابة على الصحف والمطبوعات ، وبدأت فى الافراج عن المعتقلين لكى تنقل البلاد من الحالة الاستثنائية القائمة الى حالتها الطبيعية ، التى قوامها الأمن والحرية والمساواة فى ظل الدستور وأحكام القانون العام (١) .

---

(١) مضابط مجلس النواب ، الهيئة النيابية العاشرة ، جلسة الاثنين ١٦ يناير ١٩٥٠ ، ص ٥ .

وما ان الغت الحكومة الأحكام العرفية فى مايو ١٩٥٠ ، حتى انطلقت الصحافة الشعبية ونهضت الأحزاب والتنظيمات السياسية وبدات الجماهير تنادى لتتجمع ، وطفت المشاكل السياسية والاجتماعية ـ مشاكل مرحلة تاريخية كاملة ـ طفت على السطح وارتفعت الأصوات ضد الملك وبطانته والحاكمين ، تهاجم البوليس السياسى مصدر الارهاب ، وتطالب بالمساواة وبالقوت والحرية ، وتهاجم الملك والفساد والاسراف والغلاء وسوء توزيع الثروات بين أفراد المجتمع أرضا كانت أم رؤوس أموال (٢) .

وكانت البلاد قد بدات وقتئذ تضيق ذرعا بتصرفات الملك فاروق وفضائح أفراد الأسرة المالكة وخصوصا والدته التى ضربت بالتقاليد الملكية والاسلامية عرض الحائط ، وبدات تعب من مباهج الحياة وهى فى خريف حياتها ، وما كان من مباركتها لزواج شقيقته الصغرى (الأميرة فتحية) من رياض غالى ونزوحهم جميعا الى الخارج ، حيث أساءت تصرفاتهم الى سمعة البلاد .

وفى ظل هذا الجو من الحرية ، بدات البلاد تتلمس طريق الصحافة تتنفس منه ، وتعتمد عليه فى الدفاع عن قضاياها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ثم استدارت الى الملك فاروق تندد بتصرفاته ومسلكه الخاص وتهاجم رجال السراى والأسرة المالكة هجوما عنيفا بالتصريح حينا ، وبالتلميح حينا آخر . وكان هجوم هذه الصحف الشعبية من الحدة والعنف بحيث افقدت الملك صوابه . كما قام طلاب الجامعات والمدارس الثانوية بعدة مظاهرات عدائية ، هتفوا فيها هتافات عدائية ضد الملك واسرته ، كان من بينها « أين الغذاء والكساء يا ملك النساء ؟ » (٣) ...

---

(٢) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٣٤٣ .

(٣) ابراهيم طلعت : ايام الوفد الاخيرة ، روزاليوسف ، ١٤ فبراير عام ١٩٧٧ .

لذا ، وتحت ضغط الملك ، بدات حكومة الوفد تعمل على اصدار سلسلة من التشريعات تتمكن من خلالها تقييد حرية الأفراد والرأى العام ، مثل قانون الجمعيات وقانون المشبوهين السياسيين الذى كان يطلق أيدى الادارة فى تعقب العناصر السياسية النشيطة ، وقانون يحظر نشر أخبار القصر فى الصحف الا بعد الموافقة المسبقة عليها من جهات الادارة وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة ، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش الا بعد الموافقة عليها من جانب الرقابة لتفادى ما حدث بالنسبة لقضية الأسلحة الفاسدة التى اثارت الرأى العام وعبئت الجماهير ضد المسئولين عن هذه الجريمة . وكانت الصحافة والتنظيمات الشعبية تواجه كل هذه المحاولات من جانب الحكومة والمسئولين بحملات شديدة وعنيفة من الهجوم وتعبىء الجماهير وتثير الرأى العام ضد العدوان على الحريات (٤) .

فعلى سبيل المثال ، نص قانون المشبوهين السياسيين الذى وضعه سراج الدين ، وحاول تمريره فى البرلمان ، متبعا فى ذلك شتى الوسائل والأساليب لحمل النواب على قبوله واقراره دون معارضة بعد أن رفعه الى مجلس الوزراء توطئة لاصداره نص هذا القانون على أن يوضع تحت مراقبة البوليس فريقان : الفريق الأول وهم الذين سبق أن حكم عليهم مرتين فى قضايا خاصة بالمبادىء الهدامة . أما الفريق الثانى ، فهم الذين اشتهروا باعتناق هذه المبادىء والعمل على الترويج لها ، اذا وجدت أسباب موضوعية تقنع القاضى بفرض الرقابة من قبل البوليس السياسى على مثل هؤلاء (٥) .

---

(٤) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٣٤٨ .

(٥) مما هو جدير بالملاحظة أن الحكومة كانت قد حاولت فى عهد وزارة ابراهيم عبد الهادى أن تضع قانونا للجمعيات وآخر شبيه بقانون المشبوهين =

وقد قوبل هذا القانون بمعارضة جماعية عنيفة من كافة الصحف ، كما عارضته نقابة المحامين وأصدرت بيانا أثبتت فيه أن هذا القانون يتعارض مع روح الدستور ونصوص مبادىء ميثاق حقوق الانسان منذ أن أعلنتها الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩ ، ثم مناداة هيئة الأمم المتحدة بالاعلان عنها فى عام ١٩٤٨ . وفى مجلس النواب تكونت جبهة من المعارضة بزعامة عزيز فهمى ومحمد مندور ومصطفى موسى للوقوف صفا واحدا ضد هذا المشروع المقيد لحرية الأفراد والعمل على احباطه ، مما ترتب عليه قيام الحكومة ، وتحت ضغط الحركة الوطنية ممثلة فى كافة التيارات ، بالموافقة على الغاء النص الخاص بالاشتهار (٦) .

وفى يوليو عام ١٩٥١ عادت الحكومة لممارسة الاعتداء على الحريات ، حيث أعدت ، ونتيجة للضغوط التى كانت تتعرض لها من جانب الملك والسراى ، مجموعة من التشريعات التى تقيد بها حرية الصحافة على نحو دائم ومنتظم ، على أنها لم تستطع – أى الحكومة – أن تتقدم بمثل هذه المشروعات الى البرلمان ، حيث لقيت معارضة من بعض أعضاء مجلس الوزراء ، ممن كانوا

= السياسيين ، فثار رجال الوفد ثورة عنيفة ، واعتبروا مثل هذه القوانين بمثابة المسمار الأخير فى نعش الأمة ، وبمثابة مقصلة ترفع على رأس كل كاتب وكل صاحب رأى حر .

(٦) روزاليوسف ، العدد ١١٤٨ ، ٢٦ مايو ١٩٥٠ . وقد هاجم عزيز فهمى داخل البرلمان هذا المشروع الذى كان يرمى الى تخويل الجهات البوليسية سلطات واسعة لمراقبة الوطنيين هجوما عنيفا موضحا ما يتصف به هذا المشروع من رجعية تهدم حريات الشعب وحقوقه الدستورية . ووجه حديثه لقيادات الوفد ، قائلا لهم « ان الأمن ليس فى حاجة الى الظلام ليحميه . ان مسئوليتنا الأولى هى توطيد دعائم الحريات والحقوق الدستورية » . المصرى ، ١٩٥٢/٦/١٠ .. ذكرى الأربعين لوفاة عزيز فهمى .

لا يزالون على عهد التقاليد الوفدية وخصوصا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية والحريات العامة ، كمحمد صلاح الدين وابراهيم فرج ، اللذين قالا أثناء اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة هـذه القضية الهامة « ان موافقة البرلمـان على هذه التشريعات أمر مستحيل وان الوزارة يجب الا تتحمل مسئوليتها فى ذلك » . فاقترح بعض الوزراء أن تكلف أحد نواب الوفد بتقديمها باسمه الشخصى ، ووافق مجلس الوزراء على هذه الطريقة رغم معارضـة البعض منهم ، لتخوفهم من انكشاف خيوط المؤامرة لدى الرأى العـام وأعضاء البرلمـان . وقد وقع الاختيـار على المحـامى اسطفان باسيلى النائب الوفدى لتقديمها الى البرلمـان (٧) .

ويقدم ابراهيم طلعت فى مذكراته التى نشرتها روزاليوسف على أعداد قسما بين عامى ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ تفسيرا آخر لهذه المناورة، وهو أن فاروق استـدعى مستشاره الصـحفى (كريم ثابت) لمناقشته فى هذا الأمر . واقترح الأخير على الملك أن يقوم باستدعاء النحاس باشا لمقابلته ، ثم يقدم اليه مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات تعديلا من شأنه فرض الرقابة على أنباء القصر وتفسير بعض أحكام الدستور ، بحيث لا تتمكن الصحافة الشعبية غير المـأجورة من المساس أو القذف فى عرض الأفراد ، وكذا الخدش بسمعة العائلات ، أو تحريض واثارة الجمـاهير على بعض طبقات المجتمع الذين أثروا على حسابهم (٨) .

وقد أكد كريم ثابت للملك ان النحاس سوف يرحب بتقديم مثل هـذا التعديل باسم الحكومة الى البرلمـان الذى يؤيدها ؛

---

(٧) وكانت المـادة ١٥ من دستور ١٩٢٣ تنص على عدم جواز مصـادرة الصحف أو تعطيلها اداريا ما لم يكن ذلك ضروريا لوقاية النظام الاجتماعى . وهى عبارة لم يصـدر بتحديد معناها تشريع معين .

(٨) ابراهيم طلعت : **أيام الوفد الأخيرة** ، روزاليوسف ، ١٤ فبراير ١٩٧٧ ، ص ٢٤ وما بعدها .

وان أعضاء مجلسى النواب والشيوخ ســوف يوافقان فورا وبدون معارضة على اصدار مثل هذا القانون بما للنحاس من سـلطة أبوية عليهم . وقد ذكر ابراهيم طلعت ، فى مذكراته هذه ، أن محمود سليمان غنام الذى كان يشغل منصب السكرتير العـام المساعد لحزب الوفد آنذاك ، قد تمكن من الحصـول على مسودة هذه القوانين ـ بطريقة ما ـ ثم قام بمقابلة اسطفان باسيلى ، طالبا منه عرض هذه التشريعات على البرلـان ، بعد أن أوضح له ظروف وملابسات هذه المسألة ، مشيرا عليه بأن الهدف من تقديمه لهذا المشروع هو اثارة النواب والشيوخ الوفديون عليه ، ورفض تلك التشريعـات والدعوة الى معارضتها واسقاطهـا بعد احداث ضجة وثورة ترهب الملك ورجال السراى ، فلا يعاودون التفكير ـ مرة اخرى ـ فى محاولة العدوان على حرية الصحافـة بصفة خاصة أو الحريات عامة .

كانت تلك الرواية التى قدمها ابراهيم طلعت فى مذكراته ، والذى كان واحدا من أعضاء الطليعة الوفدية واحد أعضاء مجلس النواب الأخير ، والتى أكد فيها أيضا أن محمود سليمان غنـام قد استخدم اسطفان باسيلى كمخلب قط لاثارة البرلـان ضـد الملك وقوانينه الجائرة (٩) .

على أن تلك التبريـرات التى ساقهـا ابراهيـم طلعت فى مذكراته ، وحاول بها أن يبعد عن قيادات الوفد من الجناح اليمينى مسئولية التواطؤ مع الملك فيما يتعلق بتلك القضية لا ينفى هـذه التهمة عن رجال الوفد ، ومحاولاتهم اقناع الشباب الوفـدى

---

(٩) المصدر السابق . ومما هو جدير بالملاحظة ان تلك الرواية قد أكدها فيما بعد اسطفان باسيلى لصـلاح عيسى فى لقاء شخصى بينهما عام ١٩٧٤ . انظر صلاح عيسى : محاكمة فؤاد سراج الدين ، القاهرة ، ١٩٨٣ .

التقدمى من أعضاء البرلمـان تمرير مثل هذه القوانين التى تمثل قيدا على الصحافة وتحد من الحريات العامة .

ففى أثنـاء اجتمـاع الهيئـة الوفـدية لمناقشـة هـذه المسـألة ، بدا واضحا موقف الحكومة المتخـاذل واتجاههـا نحو الموافقـة الضمنيـة على هـذه التشريعـات لممالأة الملك الملك وكسـب وده وتأييده ، ثمنـا لبقـاء الوفـد فى الحـكم ، ودليلنا على ذلك الحديث الذى وجهه سليمان غنام لعزيز فهمى أثناء هـذا الاجتماع العاصف ، والذى أوضح فيه « ان هـذه الاقتراحات على الرغم من انهـا سيئة الا أنه يمكن صياغتهـا كتشريعات لا تجهض الحريات العامة أو حرية الصحافة . وفى ذات الوقت تحول بين الطعن فى أعراض الناس والعائلات » . وحين سأله عزيز فهمى عن راى النحاس فى هـذه الاقتراحات اجابه ـ اى غنام ـ اجابة مبهمة ، على حد قول ابراهيم طلعت ، الذى شـهد هذا الاجتماع العاصف (١٠) . ونزيد فى الأمر ايضاحا ببيان موقف آخر لأحد وزراء الوفد آنذاك وهو عبد الفتاح حسن باشا وزير العدل ، ووزير الداخلية بالنيابة لعدم تواجد سراج الدين داخل البلاد خلال تلك الفترة . فقد وقف عبد الفتـاح حسن يدافع عن هذه التشريعات باسم الحكومة أمام اللجنة التشريعية ، مشيرا عليها بعدم التأثر بتلك الضجة والثورة المفتعلة التى تثيرها بعض الصحف ، مؤكدا ان هذه القوانين المقترحة ليس فيها حد من حرية الصحافة ، بل هى على العكس تحمى الصحافة الحرة من عبث الدخلاء عليها ، والذين لاهم لهم الا اشاعة الأكاذيب وتشويه سمعة الشرفاء والخوض فى أعراضهم (١١) .

---

(١٠) ابراهيم طلعت ، المصدر السابق .

(١١) مضابط مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٢٩ . وكان عبد الفتاح حسن يشير فى ذلك الى الحملة التى شنها احمد ابو الفتح على الحكومة وانتقد سياستها بوجه عـام وموقفها من الطبقات الفقيرة والقوانين المقيدة للحريات . انظر المصرى ، العدد ٤٩٠٨ ، ١٩٥١/٧/٢٨ .

أودع النائب اسطفان باسيلى سكرتارية المجلس مشروعات القوانين الثلاثة ، والتى وضعها أحد رجال القانون ، بهدف ادخال تعديلات واضافات على قانون العقوبات بصورة تعطى مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحف اداريا ، طالبا من المجلس نظرها واقرارها على وجه السرعة .

ويقضى المشروع الأول بانه فى حالة ارتكاب جريمة القذف فى حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة او السب أو الاهانة طعنا فى عرض الأفراد أو خدشا بسمعة العائلات بطريق النشر فى احدى الصحف ، مع استمرار الصحيفة فى النشر أثناء التحقيق أو بعد احالة الدعوى الى المحكمة ، أمرت المحكمة ، بناء على طلب النيابة، بتعطيل الصحيفة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد عن خمس عشرة مرة ، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الصحيفة الى النشر .

اما الاقتراح الثانى ، فكان يقضى بتفسير بعض أحكام الدستور بحيث تعتبر الصحيفة خطرا على النظام الاجتماعى اذا ثبت انها دابت بكيفية مضطردة على نشر أخبار من شأنها ايقاع العداء بين طبقات المجتمع ، أو اغراء الأفراد الى القضاء على احداها او تشويه صورتها ، ويجوز فى الحالات المذكورة لمجلس الوزراء الغاء الصحيفة أو وقفها عن الاستمرار (التعديلات المقترحة فى المادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من أحكام قانون العقوبات الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف) .

ونص الاقتراح الثالث والأخير على ضرورة نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة (١٢) .

---

(١٢) مضابط مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٢٨ . اقتراح بقانون بتعديل المادة ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون العقوبات .

وما أن قدم اسطفان باسيلى هذه التشريعات لتقييد حرية الصحافة ، حتى ثار الرأى العام ضد هذه المشروعات ثورة عارمة . وانبعثت أعنف صور المقاومة لها من التيار التقدمى داخل الهيئة الوفدية وشباب الطليعة بزعامة عزيز فهمى وأحمد ابو الفتح ، اللذين حملا لواء المعارضــة واشتدوا فى نقدهم للحكومة ، كمـا انتقلت المعارضة بدورها الى اجتماعات الهيئة الوفدية والبرلمانية . وشنت الصحافة حملة ضارية عنيفة ضد مقدم هــذه الاقتراحات وضد الذين أوحوا بتقديمها ، واتهمته بالعمالة والعمل لحساب السراى والملك . وسرى الهمس بين النواب والشيوخ بأن اسطفان باسيلى ليس الا مخلب قط لبعض زعمــاء الوفد الذين يريدون ممالأة الملك ثمنا لبقاءهم فى الحكم (١٣) .

وقامت المصرى بزعامة احمد ابو الفتح بحملة واسعة فى صحيفتها لاجهاض تلك التشريعات ، وعبئت الجمــاهير ضــد الحكومة ومسلكها السلبى ، ودعت الرأى العام الى الوقوف صفا واحدا ضد هــذه القوانين الجائرة ، وناشدت النواب بالوقوف فى وجه هــذه التشريعــات التى تفرض قيودا جديــدة تحد من الحريات العامة التى كفلها الدستور الذى كافح الوفد ورجــاله سنوات طويلة ، تحمل خلالها الكثير من المتاعب ، لتوطيد أركانه وتدعيم نصوصه ، ورجت اعضاء المجلس ان يحرصوا على حضور جلسة المناقشة ، حتى يعرف الشــعب ان الذين كانوا جنودا للدفاع عن الدستور لن يكونوا أداة لتحطيمه . واشارت فى دعوتها لمناهضة المشروع بأن الصحافة ستسجل اليوم لكل نائب موقفه وهى لن تغفر لنائب أن يقف فى وجهها . وذكرت النواب بأن هــذه التشريعات التى يراد فرضــها الآن تقوم على اســاس

---

(١٣) ابراهيم طلعت : ايام الوفد الأخيرة ، روزاليوسف ، ١٤ فبراير عــام ١٩٧٧ .

مشروعات كان قد أعدها اسماعيل صدقى من قبل فلا يليق بنواب الشعب اليوم ان يقروا تشريعات أراد فرضها على الشعب يوما ما أعداء الشعب (١٤) .

وانتهز أحمد أبو الفتح هذه الفرصة التى واتتـه للقيام بحملة عنيفة على الحكومة وانتقاد سياستها الداخلية التى وسعت الهوة بين الغنى الفاحش والفقر المدقع ، مشيرا الى الفوارق الطبقية داخل المجتمع . وقد استعرض فى حملته هـذه سلسلة القوانين التى تحد من حرية الأفراد ، مشيرا فى تهكم شديد على الحكومة « بأنه كيف يمكن أن يقال أن الصحافة تحتـاج الى قيد جديد والصحافة فى مصر تعانى من القوانين ما يعرض الصحفيين للحبس والاعتقال ، والصحف للمصـادرة والغلق بينما الصحفيون والصحف فى جميع الدول المتحضرة لا تجد من القوانين الا ما يكفل لها حرية مطلقة وحماية ممن تسول له نفسه أن يقف فى سبيل حريتها » . وتساءل فى حيرة وامتعاض عن الحرية التى تتمتع بها الصحافة فى مصر والتى يراد تقييدها وتكبيلهـا بتلك القوانين الجائرة . ثم رد على هذا التساؤل بقوله : « الا تكفى قوانين المطبوعات وقانون العقوبات وقانون أنباء القصر وقانون اضراب الطلبة وقانون أضراب العمال وقـانون اضراب الموظفين وقواعد حظر أنباء الجيش ونيابة الصحافة وبوليس الصحافة السياسى ،

---

(١٤) **المصرى** ، العدد ٤٩١٠ ، ١٩٥١/٧/٣٠ . وكان هنـاك اقتراح فى مجلس نقابة المحامين بفصل النائب اسطفان باسيلى من النقابة لأنه تقدم الى المجلس بتشريع لخنق حرية الصحافة ، كما اتهمه بعض أعضـاء النقابة بالاساءة الى كرامة المحامين بقبوله تقديم هـذا التشريع الذى يتنافى مع كل معـانى الحرية والديمقراطية ، كذلك اتفق الصحفيون فى مجلس النواب على عدم الاشارة الى اسمه على الاطلاق فى جميع الصحف . روزاليوسف ، العدد ١٢٠٧ ، ١٩٥١/٧/٣١ .

الا يكفي هـذا الحمل الثقيل من القوانين التي تجثم على قلب الصحافة فتكاد تزهق روحها » (١٥) .

ثم استدار موجها حديثه الى الحكومة والمسئولين ، مشيرا « بأن القوانين ما شرعت الا للصـالح العام فأين الصالح العام فى فرض مثل هـذه القوانين التعسفية ، والبرلمـانات ما وجـدت الا لتكون سياجا يحمى الحرية ويصونها فأين هى الحماية من تلك القوانين المجردة للحرية » . وقد تساءل أبو الفتح عن الأسباب التى ادت الى انتشار الشيوعية واعتناق بعض الأفراد من هـذا المجتمع لمبادئها ، وهل فكرت الحـكومات المتعاقبة فى بواعثهـا ودراستها ، وتلمس أسبابها فى محاولة جادة لعلاجها ، أم اكتفت تلك الحكومات بفتح السجون والمعتقلات لمعتنقى هذه المبادىء وتوجيه الاعتمادات المـالية اللازمة لمقاومتها . ووجه حديثـه تلميحا الى كبار الملاك والرأسماليين الذين أثروا على حساب فقر الشعب ومرضه وبؤسه ، مشيرا الى الظروف السيئة البالغـة القسوة والصعوبة التى يعانى منها الفلاحون ، نتيجة للسياسات الخاطئة من قبل الحكومات المتعاقبة ، بالرغم انهم يمثلون السواد الأعظم من هـذا الشعب ، الذى يبحث جاهدا عن الخبز فلا يجده، والكساء فلا يجده ، بالاضافة الى اصابتهم بعديد من الامراض ، فتكت بعدد كبير منهم ، لعدم توافر الأدويـة اللازمة والظروف الصحية الملائمة ، بعد ان لفظتهم المستشفيات الحكومية ، لعدم توافر الأماكن والوسـائل الكفيلة باستقبالهم وعـلاجهم . ثم تساءل — مرة أخرى — عن البرامج والخطط المدروسـة التى اخذت بها كل الدول فيما عدا مصر ، والاشتراكية الحقة التى اعتنقتها كل الدول الا مصر ، ومشروعات التأميم الكبيرة التى قامت كل دول العالم بتنفيذها عدا مصر . واختتم هجومه على الحكومة

---

(١٥) المصرى ، العدد ٤٩٠٨ ، ١٩٥١/٧/٢٨ .

وسياستها محذرا اياها « بأن الحياة الصعبة القاسية التى فرضت على هذا الشعب الذى تحمل الكثير من التضحيات ، دون أن يلقى بالا من جانب المسئولين ، تكمن فى ظلها الشيوعية ، وفى ظل الفقر والمرض والجوع والعرى واليأس والخوف تترعرع مبادئها . وفى الإهمال والتقصير تغذية للمبادىء التى اطلقت عليها الحكومة هدامة » (١٦) .

وقد انعقدت الهيئة البرلمانية للوفد فى جمعية عمومية بالنادى السعدى ، وحضرها جميع الوزراء ، فيما عدا سراج الدين لتواجده خارج البلاد ، وتزعم عزيز فهمى واحمد ابو الفتح ومحمد مندور وابراهيم طلعت ورفيق الطرزى ومصطفى موسى وعبد اللطيف المردنلى وحافظ شيحا ، وهم من الطليعة الوفدية ، جبهة المعارضة لهذه التشريعات . وقد لقى هؤلاء النواب تشجيعا وتأييدا لموقفهم هذا من قبل بعض الوزراء ، الذين كانوا لايزالون على عهدهم بالتقاليد الوفدية ، مما ترتب عليه حدوث اضطراب وقلق شديد عند الملك فاروق ، الذى علم بذلك الى حد ان أحد رجاله فى الوزارة صرح للصحف بتصريحات مشهورة جاء فيها « أن هذه التشريعات يجب أن تطبق فى مصر مهما كان الأمر اذ لايمكن أن تحكم وزارة بيضاء شعبا أحمر » (١٧) .

---

(١٦) المصرى ، العدد ٤٩٠٨ ، ١٩٥١/٧/٢٨ . مقال لاحمد ابو الفتح بعنوان « دولة القوانين » .

(١٧) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٠٧ . وكان من بين مؤيدى جبهة الرفض محمد صلاح الدين وزير الخارجية آنذاك ، الذى أكد بأنه يعارض كل مشروع مقيد للحرية ، وانه سيذهب فى المعارضة الى أقصى الحدود التى ترسمها مسئوليته كوزير ، سواء فى هيئة الوزارة أو فى الهيئة الوفدية أو فى مجلس الشيوخ » . بينما وجدنا على الجانب الآخر الدكتور حامد زكى باشا ـ أحد وزراء حكومة الوفد وقتئذ ـ يعلن تأييده صراحة لتلك التشريعات ، كوسيلة لمواجهة الصحف التى تعمل على قلب النظام الاجتماعى والفرقة بين الطبقات . انظر ، المصرى ، العدد ٤٩١٤ ، ٢ أغسطس ١٩٥١ .

وفى هذا الاجتماع حدث نقاش حاد وعنيف بين محمود سليمان غنام والدكتور عزيز فهمى ، الذى اخذ زمام المبادره ليقف على عادته خطيبا ثائرا ، مشيرا على الأعضـاء الذين حضروا الاجتماع بضرورة رفض هذه المشروعات ، حتى لو وافق عليها النحاس باشا من ناحية الشكل ، بالرغم مما يحمله لنا جميعا من عاطفة الأبوة والزعامه وما نكنه له من اخـلاص وحب وتقدير . وقد نبـه عزيز فهمى المجتمعين بأن اقرارهم لمثل هذه التشريعات المقترحة معناه أن يسجل التاريخ لبرلمـان الشعب القائم أنه تولى بنفسه محق الدستور والاعتداء على كل ما كفله من حريات (١٨) . ثم انتقل الى الحديث فى موضوع التشريعات المقترحة ، موضحا ان التشريعات الثلاثة ليس أخطرها ـ كمـا يتبادر الى الذهن ـ التشريع الخاص بوقاية النظام الاجتماعى ، مشيرا بأن تقديم هذا التشريع بالذات على التشريعين الآخرين لايمكن أن يوصف الا بأنه منـاورة سياسـية تهدف الى صرف النظر عن خطورة هـذين التشريعين المتعلقين بالمـادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون العقوبات ، ثم استمر فى حديثه قائلا : ان مقدم هذه التشريعات تعمد ان يجعل تشريعه الخـاص بحماية النظام الاجتماعى شديد القسـوة الى أبعد الحدود ذرا للرماد فى العيون ، وذلك بهدف أن يكون محور النقاش الدائر بين الأعضاء منصبا كله حول هـذا التشريع ، مما يترتب عليه الرفض التام من جانب الأعضاء لهذا الاقتراح ، بينما يتم على الجانب الآخر الموافقة على ما بقى من تلك التشريعات المقترحة . وبهذا يتحقق الهدف منها وهو القضـاء على حرية الرأى .

وعند هـذه النقطـة الهامة التى أوضحها عزيز فهمى ، دارت مناقشة طويلة بين الأعضاء ، وبدأ النواب مصطفى موسى

---

(١٨) ابراهيم طلعت ، المصدر السابق ، ١٤ فبراير ١٩٧٧ ، ص ٢٤ وما بعدها .

وحافظ شيحا ورفيق الطرزى وعلى عبد العظيم يشرحون كل بدوره مدى الخطورة الكامنة وراء هـذه التشريعات المذكورة . ثم عاد عزيز فهمى لتناول الموضوع مرة ثانية ، موضحا للأعضاء بأن التعديل المقترح على المـادة ١٩٩ ، يتيح للحكومة الحق ، لو أرادت ذلك ، فى القيـام بالغاء كافة الصحف خـلال اسـبوع واحد ، دون أن تلقى معارضة فى ذلك . واضـاف ان هنـاك ثلاث نقاط على جانب كبير من الخطورة فى التعديل المقترح على هذه المـادة . وبعد أن تناول هذه النقاط بالشرح والتحليل ، ناشد النواب والشـيوخ ان يخطـوا خطوة مضـادة فيؤيـدوا التشريعات التى تقدم بها لالغاء المـادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قـانون العقوبات ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لفك القيود والاغـلال التى تطبق على الصحافة وتحط من شأنها ومن كرامة البلاد (١٩) . وقد أيده فى ذلك رفيق الطرزى ، الذى طلب ، بدوره ، من زملائه أعضاء مجلس النواب أن يتضـافروا جميعا فى رفع تلك القيود والاغلال عن الصحافة .

أما احمد أبو الفتح ، فقد أيد موقف عزيز فهمى ، مشـيرا

---

(١٩) مما هو جدير بالذكر أن عزيز فهمى قد توفى فى مايو ١٩٥٢ ، بعد ان افنى زهرة شبابه فى سبيل الدفـاع عن الحريات واستقلال الوطن ومناصرة الطبقات الفقيرة . وكانت وفاته اثر اصابته بحـادث سيارة وهو فى طريقه من القاهرة الى الغشن لحضـور احدى جلساته للدفاع عن الحريات . وهناك غموض يكتنف وفاته افصح عن ذلك اللواء محمد نجيب عقب قيام الثورة مباشرة. ويبدو أن الحرس الحديدى الذى كان تابعا للملك فاروق كان وراء حادث وفـاة عزيز فهمى . وكان رفيق الطرزى أحد أعضاء الطليعة ونائب منفلوط فى برلمـان الوفد الاخير قد تعرض هو الآخر لمحـاولة لاغتياله من جانب رجـال هذا الحرس نتيجة لمواقفه الوطنية ضد الملك وحكومات الاقلية ، ومساهمتـه الواضحة أثناء اعلان الكفاح المسلح فى منطقة القناة حيث كان مع احمد ابو الفتح ضمن مجلس قيادة كتائب التحرير التى تكونت برئاسة عزيز المصرى عقب الغاء المعاهـدة .

على الذين حضروا هــذا الاجتمــاع العاصـف بأنـه يتـكلم بصفتــه نائبـا وفديـا ثم بصفتـه صحفيـا وفديـا وهو لهذا يرجو أن تفهم وتعى الحـكومة جيدا أنه من العــار ان تنسـب مثل هذه التشريعات المقترحة اليها ، واضاف انه وان كان الذى قدم هذه التشريعات هو احد النواب الوفديين وليس الحـكومة الا ان سنها والموافقة عليها فى عهد حكومة الوفد يكون عارا على الوفد وعارا على صفحة الجهـاد النظيفة التى حمل الوفد رايتها منذ فجر الحركة الوطنية (٢٠) . وانفض الاجتماع العاصف هذا على أن يرغم المجتمعون اسطفان باسيلى على سحب تشريعاته أو يقررون فصله من الهيئة الوفدية . عندئذ تراجع باسيلى امام هذه الضغوط من جانب التيار التقدمى داخـل الحزب وقرر سحب مشروعه المشار اليه .

وكان عزيز فهمى وابراهيم شكرى قد تقدما الى مجلس النواب فى جلسة ١٩٥١/٧/٣٠ بعدة اقتراحات تتعلق ببعض مواد قانون العقوبات وهى المواد ١٩٣ ، ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ . وطلب مقدماها احالتها على وجه السرعة الى لجنة الشئون التشريعية التى شكلت بالمجلس لمناقشة وبحث المشروعات بقوانين التى تقدم بها النائب اسطفان باسيلى . وقد رأى مقدما هـذه الاقتراحات انها تتضمن تعديلات لمشروعات القوانين المقدمة من باسـيلى . مما يترتب عليه اتاحة الفرصة للنظر الى كليهما معا .

ويقضى المشروع الذى تقدم به عزيز فهمى بالغاء المـادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات . وقد أوضح فى مذكرته الايضاحية الأسباب التى توجب ذلك ، مشيرا الى أن « هاتين المـادتين لا شبيهة لهما فى اى تشريع من التشريعات الجنائية وكليهما دخيل على قانون العقوبات » .

أما الاقتراح الثانى فكان ينصب على الغاء المـادة ٢٠٠ من

---

(٢٠) المصرى ، العدد ٤٩١٢ ، أول أغسطس ١٩٥١ .

قانون العقوبات ، باعتبارها ـ كما أوضحت المذكرة الايضاحية ـ « لا تتفق مع المبدأ الأساسي الذى بنى عليه التأثيم فى قانون العقوبات وهو مبدأ مسئولية الفرد عن جريمته وبالتالى تخالف مبدأ قانونيا مقررا وهو مبدأ شخصية العقوبة » (٢١) .

وامعانا فى احراج الحكومة ، بعد أن سحب باسيلى اقتراحاته المقيدة لحرية الصحافة ، أشار عزيز فهمى اثناء اجتماع لجنة الشئون التشريعية لمناقشة هذه الاقتراحات التى تقدم بها ، الى أنه قد أشيع ـ ان صدقا أو كذبا ـ أن الحكومة وافقت موافقة ضمنيــة على بعض ما جـاء فى مشروعات القوانين التى سحبها باسيلى ، وأضاف بأن هذه الاشاعة قد تركت فى نفوس بعض النواب وفى الرأى العام أثرا غير طبيعى لذلك يكون من المستحسن أن يدلى أحد الوزراء بتصريح يثبت فى محضر الجلسة يطمئن اللجنة التشريعية والنواب جميعا الى أن الحكومة لا تزمع اصدار مثل هذه التشريعات المقيدة للحريات ، على وجه الخصــوص ، أثناء العطلة البرلمــانية فى صورة مراسيم بقوانين طبقا للمادة ٤١ من الدستور . مما أثار عبد الفتاح حسن ، الذى رد عليه بالقول: « ان هذه الحكومة ليست أقل حرصا من أغلى غلاة المتحمسين لحرية الصحافــة وتقديس رسالتها ، وأكد أن الحكومة لن تقوم باستعمال المــادة ٤١ من الدستور فيما يتعلق بهذه القضــية على وجه الخصوص » (٢٢) .

---

(٢١) مضابط انعقاد مجلس النواب ، محضر جلسة ١٩٥١/٧/٣٠ . اقتراح بقانون مقدم من النائب عزيز فهمى بالغاء المادتين ١٩٣ ، ١٦٩ من قانون العقوبات ومطالبة صاحبه باحالته على وجه السرعة الى لجنة الشئون التشريعية . المضبطة (٣٧) ، (٣٨) ص ١٢ ، (٣) .

(٢٢) المصرى ، العدد ٤٩١٤ ، ٣ اغسطس ١٩٥١ ، كذلك أنظر ، عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٦ ـ ٤١ وقد أشار عبد الفتاح حسن الذى كان يتولى وزارة الداخلية بالنيابة =

وقد اشارت روزاليوسف فى هـذا الصـدد الى ان معركة تشريعات الصحافة التى استمرت اسبوعا ثم انتهت بانتصار الجناح التقدمى داخل حزب الوفد يجب الا تكون الأخيرة ، وانه ينبغى على هـذا الجناح أن يثور لكل حادث رشوة أو سرقـة أو استغلال وأن يفضح كل مساومة او مؤامرة أو معاهدة ملوثة .
واضافت بأن معركة الصحافة لم تكن تمثل للشعب المصرى أكثر من ظاهرة عابرة للمعركة الكبرى ضـد الذين لا يتنفسون الا بخنق الآخرين . وهى بالنسبة للوفد أيضـا يجب أن تكون كذلك .
واشادت بمواقف عزيز فهمى وأحمد أبو الفتح الوطنية والتى كان من ثمارها القضاء على هذه المؤامرة (٢٣) .

كان لنجاح هذا التيار التقدمى داخل الحزب ، ممثلا فى الطليعة الوفدية ، أثره فى اجهاض مثل هذه التشريعات التى كانت تمثل قيدا حديديا على الصحافة والأفراد ، وقد ادرك الرأى العام أنه استطاع كسب هذه الجولة فازداد ضغطه على الحكومة ، مطالبا بالمزيد من الحريـة للصحافـة والاجتماعات ، ظهر ذلك بوضـوح فى تلك المشروعات التى تقدم بهـا كلا من عزيز فهمى وابراهيم شكرى الى مجلس النواب ، بهدف الغاء القوانين القائمة المقيدة لكافة الحريات . وكان لهذا اثره أيضا فى موافقة البرلمـان على قانون يقضى بعدم جواز حبس الصحفيين احتياطيا فى جرائم النشر ، بعد اجبار الملك على التصـديق عليـه فى ٢٣ سبتمبر

= خلال هذه الفترة فى مذكراته تلك الى وجود أكثر من وزير قد اقتنع بصواب اصدار تشريعات الصحافة التى تقدم بها باسيلى بالصورة التى بدت عليها فلما قوبلت بتلك الموجة من السخط رات الحكومة أن تعلن تخليها عن مؤازرة استصدار تشريعين من التشريعات الثلاثة .

(٢٣) روزاليوسف ، العدد ١٢٠٨ ، ٦ أغسطس ١٩٥١ .

عـــام ١٩٥١ (٢٤) .

أما بالنسبة لرجال الوفد من الجنـــاح اليمينى ، الذين لم يتمكنوا من فرض هذا القيد الضار بالحرية ، ثمنا لبقاءهم فى الحكم ، فقد كان موقفهم ـ على حد قول محمد زكى عبد القادر ـ يدعو الى مزيد من العجب والدهشـــة ، فقد كان الوفد أبدا يعيب على الحكومات غير الشعبية اقدامها على تقييد الحريات وعدوانها على الصحافة فكيف به لا يكتفى بالتقييد العرفى ، ولكن يحاول صياغته فى قوانين دائمة التطبيق (٢٥) .

---

(٢٤) وهو الاقتراح الذى تقدم به عزيز فهمى لتعديل المـادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية الخاصـة بجرائم النشر .

(٢٥) محمد زكى عبد القادر : **محنة الدستور** ، ص ١٩٨ . ومما هو جدير بالملاحظة أن حكومة الوفد لم تكتف بتلك الانتقادات التى وجهت اليها ، بل قدمت فى ديسمبر ١٩٥١ الى البرلمـان مشروع قانون خاص بتعديل قانون مجلس الدولة بهدف الانتقاص من سلطات المجلس واستقلاله ، حيث أبـاح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الاشراف الادارى على المجلس ، وفى ذات الوقت يسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومية لتكون من حق لجنة قضائية تشكل لهذا الفرض . انظر الملحق رقم (١١) . حيث نشير الى موقف عزيز فهمى من هذا القانون .

الفصـــل الرابـــع

الطليعة وبرلمـان (١٩٥٠ ــ ١٩٥٢)

ــ المشكلة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادى .

ــ القضـــية الوطنيـــة .

ــ الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية .

فى يوليو ١٩٤٩ جيىء بحسين سرى رئيسا للوزراء فى وزارة ائتلافية اشترك فيها كل من الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين بأربعة وزراء والحزب الوطنى بوزيرين ، كما اشترك فيها اربعة من المستقلين . وكان معروفا منذ البداية أن هذه الوزارة قد تشكلت بهدف محدد وهو الاشراف على اجراء انتخابات مجلس النواب مع تهيئة الأوضاع السياسية الداخلية لهذه المعركة الانتخابية ، تمهيدا لتأليف وزارة جديدة تعبر عن الرأى الشعبى وهو ما تضمنه الأمر الملكى لحسين سرى بتأليف الوزارة وجواب الأخير على هذا الأمر (١) . فكانت وزارة حسين سرى ، بطبيعتها وزارة انتقالية تقوم باجراء الانتخابات ، وتمهد لحكم آخر .

وقد اجريت الانتخابات فى ٣ يناير ١٩٥٠ ، وكانت نتيجتها حصول الوفد على ٢٨٨ مقعدا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدا . وحصل السعديون على ٢٨ مقعدا والأحرار الدستوريون على ٢٦ مقعدا ؛ وكان معظم هذه المقاعد فى المناطق التى يتمتع فيها أعضاء هذين الحزبين بعصبية عائلية أو ماليـة

---

(١) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية ، ص ٥٠٠ .

قوية . وحصل الحزب الوطنى على ٦ مقاعد ، والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) على مقعد واحد . كما نجح المستقلون فى الحصول على ٣٠ مقعدا . وقد اعتبر الوفد هـذه النتيجة تمثـل فوزا ساحقا (٢) .

وكان من بين الذين نجحوا فى هذه الانتخابات التى اجريت فى يناير ١٩٥٠ ، ممثلين لحزب الوفد ، عدد من أعضـاء الطليعـة الوفدية ، نذكر منهم ، وفقا لمواقفهم التقدمية ، واعلانهم الصريح بتبعيتهم وانتمائهم فكريا لهذا التنظيم ، كل من محمد مندور وعزيز فهمى ومصطفى موسى واحمد أبو الفتح وابراهم طلعت ورفيق الطرزى ومحمـد حسنين وعبد اللطيف المردنلى ومحمد حنفى الشريف ورياض شمس ومحمد بلال . والأخير موضع شك فى انتمائه للطليعـة من جـانب عبد المحسن حموده أحد أعضـاء التنظيم ، الذى وصفه بأنه لم يكن بمثل يوما ما الاتجاه التقدمى ، غير اننا اعتمدنا فى تصنيفنا له مع هذا التيار مواقفه الوطنية داخل البرلـمان (٣) .

ووفقا لمـا ذكرته عزة وهبى ، استنادا على بعض المصـادر المعاصرة ، بخصـوص البنية الاجتماعية للأغلبية الوفدية داخـل

---

(٢) عبد الرحمن الرافعى : **فى اعقـاب الثورة المصريـة** ، جـ ٣ ، ص ٢٩١ . كذلك طارق البشرى ، المرجع السـابق ، ص ٢٩٨ .

(٣) كانت رزواليوسف قد وضعته مع جبهة المعارضـة الوفدية داخل البرلـمان ، بينما نفى عبد المحسن حمودة ذلك ، مشيرا الى أن هنـاك صلات بينهما نظرا لانتمائه لنفس قريته « مطوبس » .

مجلس النواب الأخير ، يتضح تقاص نفوذ كبار الملاك الزراعيين ، امام الوضع الخاص للمهنيين الذين كانوا يمثلون أعلى نسبة بعد كبار الملاك الزراعيين داخل المجلس ، وهو أمر كان له دلالته ، كما عكس الثقل الخاص للمهنيين ، وبصفة خاصة المحامين داخل المجلس (٤) .

ولما كانت الطليعة الوفدية ـ كما أسلفنا القول ـ قد تعرضت لضربات متلاحقة من جانب حكومات الأقلية ، وخصوصا فى عهد اسماعيل صدقى ، نظرا لمواقفها التقدمية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية أو القضايا الاجتماعية والاقتصادية ، دون ان تلقى التأييد أو المؤازرة من جانب قيادات الوفد ذات الاتجاه اليمينى المحافظ ، والذى تمكن خلال هذه الفترة من احتواء هذه العناصر داخل الحزب ، لذا فقد تجنب هذا التيار التقدمى المساس بمصالح كبار الملاك الزراعيين ، لعدم الاصطدام بالخط السياسى لتوجهات الحزب بخصوص هذه المسألة ، ولكيلا يتهم أفراد هذا التيار ـ كما حدث فى يوليو ١٩٤٦ ـ بالشيوعية والدعوة لقلب نظام الحكم (٥) . ومن ثم فلم نر دعوة صريحة من جانب هؤلاء داخل المجلس للمطالبة بتحديد الملكية الزراعية ، كما فعل آنذاك العضو الاشتراكى ابراهيم شكرى ، الذى قدم الى المجلس اقتراحا خاصا بهذه المشكلة ، طالب فيه بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا ، كما فعل من قبل محمد خطاب .

على كل حال فقد تبلورت مواقف الطليعة الوفدية داخل مجلس النواب فى العديد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كتطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية ،

---

(٤) عزة وهبى : **تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر** ، ص ٨٥ ـ ٨٧ .

(٥) انظر مقالنا بعنوان « محمد مندور وفكره الاجتماعى والسياسى » ، مجلة المؤرخ المصرى ، العدد الثانى ، يوليو ١٩٨٨ ، ص ١١٩ ـ ١٥٢ .

والأخذ بمبدأ التصاعد ، أو الدعوة الى توزيع الأراضى المستصلحة وتاجيرها لصغار الملاك والمعدمين أو بيعها لهم بشروط ميسرة ، اضافة الى الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة . وهو ما سوف نعرض له فى ضوء مناقشات الأعضاء داخل المجلس .

اولا ـ المشكلة الاجتماعية والاستغلال الاقتصادى :

فى افتتاح الدورة البرلمانية العاشرة ، القى النحاس باشا على الأعضاء خطاب العرش الذى تضمن برنامج الحكومة الخاص بتدعيم الاقتصاد الوطنى وتنمية الثروة القومية بمواصلة العمل ومضاعفة الانتاج . وقد أشار فى هذا الخطاب أيضا الى اهتمام الحكومة بتصنيع البلاد ، باعتباره ـ على حد قوله ـ من العوامل الهامة والرئيسية فى رفع مستوى معيشة جماهير هذا الشعب (٦) .

على ان النحاس لم يبين فى خطاب العرش السابق الاشارة اليه السبل التى ستتبعها الحكومة لتوفير الاعتمادات اللازمة لمثل هذه المشروعات الضخمة ، التى تضمنها خطاب العرش ، كزيادة الضرائب المباشرة على أصحاب الأراضى الزراعية والتى لم تكن تمثل سوى ٣ر٤٪ من مجموع الايرادات العامة للدولة آنذاك ، بينما كانت ترصد ملايين الجنيهات من الميزانية على مشروعات تخدم فى الأساس مصالح أصحاب هذه الأراضى والتى كان يملك ½٪ من ملاكها نحو ٢ر١٦٠ر٠٠٠ فدان منها أى ما يعادل حوالى ٣٧٪ من المساحة الكلية للأراضى المنزرعة خلال تلك الفترة . كذلك لم يوضح خطاب العرش هذا الاجراءات التى ستتخذها الحكومة لمعالجة مشكلة الغلاء ومواجهة ارتفاع نفقات المعيشة والتى كان يعانى منها العديد من الفئات .

---

(٦) مضابط انعقاد مجلس النواب ، محضر جلسة ١٦ يناير ١٩٥٠ .

وكانت مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة من المشـاكل التي عجزت الحكومات المتعاقبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى مجيىء وزارة الوفد الأخيرة الى الحكم عن ايجـاد الوسائل والحلول الملاءمة لها .

وعلى الرغـم من الوعـود التي بذلتها الحـكومة لضغط المصروفات الحكومية وعدم فرض ضرائب جديدة ، فقد ارتفعت الاعتمادات فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ حوالي ٢٥ مليون جنيه عن العام السابق ، وفى العام التالى بلغت الزيادة فى أعباء الميزانية ٥٤ مليون جنيه ، تم تغطيتها برفع الرسـوم الجمركية وتعديل فئات الدمغة ورسم الايلولة على التركات وتعديل ضرائب الثروة المنقولة وضريبـة الأطيان مع تغطية ١٨٫٥ مليون جنيه من المـال الاحتياطى . وقد ترتب على هـذه السياسة ارهـاق الطبقات الفقيرة وذوى الدخل المحدود من الموظفين والعمال (٧) .

لذا ، فقد كان من الطبيعى ، أن تحظى مشكلة الغلاء وارتفاع نفقات المعيشة ، بالاضافة الى الوسائل التى اتبعتها الحكومة ، وأدت بدورها الى ارهاق الطبقات الفقيرة ، باهتمـام أعضـاء مجلس النواب ، فى محاولة لعلاج احتدام هذه الأزمة الاجتماعية ، ووضع الحلول الملاءمة لها .

ففي جلسة (١٩٥٠/٣/٧) ، استعرض ابراهيم طلعت مسألة الغلاء وأسبابها ودعـا المجلس والحكومة الى الوقوف صفا واحدا لعلاج المشكلة علاجا حاسما . وقد أوضح أن اسـباب تفاقم هذه الأزمة راجع الى انخفاض سعر الجنيه المصرى بنسبة ٣٠٪ نتيجة لخفض الجنيه الاسترلينى ، مشيرا الى انخفـاض سعره قبل ذلك اثناء الحرب العالمية الأولى بنفس النسبة ، اى

---

(٧) طارق البشرى ، المرجع السابق ، ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

انها اصبحت ٦٠٪ ، مما ترتب عليه حدوث ذلك التضخم المالى الكبير الذى تعاني منه البلاد ، وأدى الى تفاقم مشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار . وطالب ابراهيم طلعت الحكومة بمعالجة قضية التضخم النقدى ، التى أرجعها الى ذلك القرار القديم الذى صدر فى عام ١٩١٦ من وزير المالية اسما ، ولكنه فى الحقيقة صدر عن المستشار الانجليزى لوزارة المالية فى ذلك الوقت ، والذى قضى بأن يصدر البنك الأهلى العملة دون أن يكون هناك رصيد من الذهب . واستمر هذا القرار معمولا به حتى وقتنا هذا ، ورأى أن هذا هو السبب الرئيسى لمشكلة التضخم التى نعانيها الآن ، لأن النقد المتداول فى السوق نقدا لا تتوافر فيه الثقة الكافية التى تكسبه الاحترام فى الأسواق المحلية أو الخارجية .

وعلاجا لهذه المشكلة ، اقترح ابراهيم طلعت الغاء هذا القرار السابق الاشارة اليه ، وعدم السماح للبنك الأهلى باصدار أوراق نقد بضمان سندات على الخزانة البريطانية ، بأى شكل من الأشكال ، فاذا تحقق ذلك ، تبدأ الحكومة فى الحصول على قرض وطنى بمبلغ مائة مليون جنيه — على سبيل المثال — لاستغلاله فى القيام بتنفيذ بعض مشروعات التنمية الضخمة ، مما يؤدى الى امتصاص — تبعا لذلك — فائض النقد المتداول ، وبالتالى يحد من التضخم الذى تشكو منه البلاد (٨) .

أما محمد مندور الذى كان واعيا تماما بمشكلة التبعية الاقتصادية ، فقد طالب الحكومة باتخاذ الاجراءات المالية الكفيلة بدعم عملتنا ، والتحرر من الارتباط بعملة الاسترلينى ، مع الاستمرار فى مطالبة انجلترا بسداد ما عليها من ديون تجاوزت الثلاثمائة مليون جنيه ، حتى يمكن النهوض بمشروعات التصنيع

---

(٨) مضابط مجلس النواب ، الجلسة التاسعة ، ١٩٥٠/٣/٧ ، ص ٥٢ — ٦٦ .

وبالاقتصاد الوطني ككل . وقد أشار محمد مندور الى مسألة اخرى لها علاقة وثيقة بمشكلة الغلاء ، وهى قوة الشراء لكافة طبقات وفئات المجتمع ، حيث يتمتع البعض من هؤلاء بقوة شراء غير محدودة ، مما يترتب عليه المساهمة من جانبهم فى زيادة حدة الغلاء وارتفاع الأسعار ارتفاعا جنونيا . لذلك يجب العمل على امتصاص الأموال الزائدة عند هؤلاء حتى تضعف لديهم قوة الشراء ، بعديد من الوسائل والاجراءات التى تقوم بها الحكومات ، عن طريق الضرائب أو القروض ، أو بسياسة السوق المفتوحة Open Market ، والتى تتلخص فى بيع الحكومة لبعض الأسهم والسندات لمثل هؤلاء . ودعا محمد مندور الحكومة الى اتخاذ اجراءات جريئة لاصلاح نظام الضرائب القائم بحيث يقيم ويفصل بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ويحقق العدالة الاجتماعية بين مختلف الطبقات والفئات .

وفيما يتعلق بمسئولية الحكومة فى الحد من ارتفاع الأسعار ، تساءل مندور بقوله : « هل من الممكن محاربة الغلاء والرسوم الجمركية فى مصر — أى الضرائب غير المباشرة التى يدفعها ذوو الدخل المحدود — تمثل ثلث ايراد الميزانية ، حيث بلغت أكثر من ٧١ مليونا من الجنيهات » . وأجاب على ذلك التساؤل بدعوة الحكومة الى خفض الرسوم الجمركية ، على أن تحل محلها الضرائب المباشرة ، باعتبارها الضرائب الديمقراطية العادلة ، مع وضعها وفقا لنظام تصاعدى لا يظلم أحدا بل يستوى فيه وقع الاحساس بعبء الضريبة ، مؤكدا على أهمية ذلك لمقاومة الغلاء . ولخص الاجراءات التى يجب أن تتبعها الحكومة — بما أسماه الاسعافات المؤقتة ذات الأثر المحدود — فى النقاط التالية :

١ — تحديد أجور الأراضى الزراعية لعلاقته الوثيقة بأزمة الغلاء .

٢ ـ تحديد ايجارات المنازل الجديدة ، فبعد أن خفت أزمة البناء وأنشئت عمارات لا حد لها لم يعد هنـاك خطر من وقف حركة البناء ، لتلافى ارتفاع ايجارها .

٣ ـ اباحة الاستيراد على أوسع مدى ممكن مع عدم التضليل باسم حماية الصناعة المحليـة ، لكى لا تمتص دماء المستهلكين من أفراد الشعب العاجز عن الحصول على القوت الضرورى .

٤ ـ تخفيض الرسوم الجمركية وخصـوصا ما كان منهـا على الضروريات .

٥ ـ تخفيض عن الخدمات العامة التى تؤديها الدولة للأفراد مثل اجرة التليفون والسـكك الحديـدية ، حتى نضرب المثـل للشركات والأفراد العاديين ، مع تعويض ذلك بالضريبة المباشرة والضرائب النوعية على الأطباء والمحامين وغيرهم ، والذى لا يدفع يكون مجرما فى حق الوطن ، على أن يكون الدفع على أسـاس الايراد الحقيقى ، تماما كمـا يحـدث فى جميـع دول العـالم ، مما يترتب عليه تعويض العجز الذى يحدث فى الميزانيـة من تخفيض الرسوم الجمركية .

ونظرا للارتباط الوثيق بين تدهور وفساد الادارة الحكومية من ناحية ومشكلة الغلاء وارتفاع الأسعار من ناحيـة أخرى ، لذا فقد اقترح محمد مندور أن تقوم الحكومة بتشكيل لجنة منها ومن بعض النواب والشيوخ لبحث الخلل فى الأداة الحـكومية ووسائل علاجها للضرب على أيدى المرتشين والمختلسين ، وقد ضرب مندور مثلا على ذلك بديوان المحاسبة وما يقوم به بين وقت وآخر بالكشف عن اختلاسات مشينة وخطيرة ، منبها بأنه عندما يصل الأمر الى هـذا الحد يجب أن ندق ناقوس الخطر ، موضحا أن الأداة الحكومية ستظل عاجزة عن القيام بدورها ما لم تستأصل

اسباب الفوضى وتتطهر من الفساد المنتشر فيها انتشارا سرطانيا .
وقد اكد على اهمية تكوين مثل هذه اللجنة لتبحث عن الأسباب وتعالجها ، وفقا لما يتراءى لها « بالقسوة او باللين أو بانصاف الموظفين ماليا او باحالتهم الى مجالس التأديب أو تشديد العقوبات عليهم لتكون رادعة » . وبذلك تستطيع الحكومة وهى تقوم بدراسة سياستها ان تعتمد على موظفين مخلصين شرفاء ، يتمتعون بمقدرة وكفاءة فى اداء المهام المسندة اليهم ، حينئذ تتمكن الحكومة من تنفيذ سياستها وبرامجها الاصلاحية وتصل الى نتائج ايجابية والا فلا فائدة من رسم السياسات ان لم يؤيدها ويصاحبها التنفيذ (٩) .

وفى مايو ١٩٥٠ ، عادت قضية الغلاء وارتفاع الأسعار لتطل براسها من جديد ، ففى الجلسة الخامسة والعشرون ، طالب النائب الاشتراكى ابراهيم شكرى بضرورة جعل الضريبة على الأرض الزراعية تصاعدية بحيث تحدد وفقا لمساحة الأرض الزراعية التى يمتلكها الأفراد ، مؤكدا أن ذلك يمثل افضل الوسائل لعلاج الأزمة ، حتى تتمكن من وضع القواعد والأسس الصحيحة لتوزيع الملكية الزراعية فى مصر ، لأن « محاولة فرض ضرائب حقيقية على من يجب أن تفرض عليهم هى العلاج الوحيد للمشكلة التى ندور حولها » وانتقد مسلك الحكومات المتعاقبة التى تتنصل من القيام بالاصلاحات الداخلية والمشروعات المختلفة، التى طالب بها من قبل الأعضاء والرأى العام ، بحجة عدم توافر الموارد المالية اللازمة لمثل هذه المشروعات ، بالرغم من توافرها ، ولكنها لا تحصل من الأفراد بطريقة عادلة . وأشار على الحكومة بانها لو أرادت حقا السير فى مشروعاتها الاصلاحية ، فيجب عليها أن تسلك الأساليب الاشتراكية الحقيقية ، وذلك بالاكثار من

---

(٩) المصدر السابق ، نفس الجلسة المشار اليها .

الضرائب المباشرة ، والتخفيف من الضرائب غير المباشرة التى يتحملها العامل والفقير على قدم المساواة مع الغنى الكبير (١٠) ، وقد أيده فى هذا النائب محمد مندور وأضاف بأن ابراهيم شكرى تحدث عن عدم التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، اذ تبلغ الأخيرة ١٠٣ ملايين من الجنيهات بينما لا تتجاوز الأولى اربعة وعشرين مليونا من الجنيهات . والسبب الأساسى فى هذا الاختلال الواضح راجع الى أن الضرائب المباشرة تلقى الاعراض التام والمقاومة الشديدة من جانب أصحاب المصانع والمتاجر وملاك الأراضى الزراعية والعقارات المختلفة ، بينما من السهولة بمكان فرض الضرائب غير المباشرة على أفراد الشعب المستهلكين ، من خلال تلك العوائد التى تحصلها الدولة كالرسوم الجمركية أو مقابل بعض الخدمات العامة التى تؤديها الدولة للأفراد ، ولهذا تلجأ اليها الحكومة كلما احتاجت الى تنمية وزيادة مواردها المالية. ثم عاد ليطالب الحكومة مرة أخرى بتناول نظام الضرائب بالبحث والاصلاح ، ودعا الى أن تقيم التوازن العادل بين هذين النوعين من الضرائب ، لتحقيق الديمقراطية الاجتماعية العادلة والرفق بهذا الشعب .

ولضمان تحقيق أكبر قدر من الاستقلال الاقتصادى ، طالب محمد مندور الحكومة بالقيام بتنفيذ مشروعات اصلاحية ضخمة ، يمكن تغطية نفقاتها بالضرائب ، مع عدم اللجوء الى الاستعانة بالقروض الا عند الضرورة القسوة ، وعندما تكون المشروعات انتاجية (١١) .

---

(١٠) عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(١١) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرون ، ٢٣ مايو ١٩٥٠ ، ص ٦٧ وما بعدها .

وحين استعرض الدكتور رياض شمس ـ طليعة وفدية ـ موضوع الغلاء وطرق معالجته ، بعد أن قفزت الأسعار في البلاد قفزات سريعة ، لم يجد لها مثيلا ـ على حد قوله ـ في أي بلد آخر . طالب بفلسفة جديدة في السياسة التي تتبعها الحكومة بخصوص فرض الضرائب ، فرأى أن تقوم الدولة بتحصيل ضرائب مضاعفة من القادرين على الحصول « على الدجاج والشواء والثمار الفاخرة ، ويدفعون في أقة الكريز ثلاثين قرشا ، بينما لا يستطيع غيرهم أن يأكل الخيار !! نريد من يشترى أقة الكريز بثلاثين قرشا أن يدفع لوزارة المالية ثلاثين قرشا أخرى » . وضرب بعض الأمثلة على ذلك بما يحدث في بريطانيا ، حيث تقوم الحكومة بفرض ضريبة على الكماليات الفاخرة التي تباع في انجلترا دون أن يجد في ميزانية الحكومة المصرية مثل تلك الضريبة التي يطلقون عليها Purchase Tax . وقد طالب رياض شمس وزير المالية أن يقوم بفرض ضريبة جديدة في مصر كهذه الضريبة المفروضة في انجلترا ، لكي تمد الدولة بالموارد المالية والتي بها ، وبغيرها من المصادر الأخرى ، يتمكن « أحد عشر مليونا من المصريين من شرب الماء النقي ، حتى لا يتعرضوا للاصابة بالامراض القاتلة كالبلهارسيا والانكلستوما » . ثم وجه انتقاده الى الاعتمادات المالية الهزيلة الموجهة لمكافحة الغلاء وهي ستة ملايين من الجنيهات ، تنفق كلها في سبيل رغيف الخبز وحده ، مع أن الذى يدفع مليما زائدا في ثمن الرغيف لا يشعر به . وطالب بوضع عشرين مليونا من الجنيهات تحت تصرف الوزير المسئول لمكافحة ومواجهة هذه المشكلة ، وبأن ترتفع ضرائب الكماليات في الميزانية من مليونين الى عشرين مليونا من الجنيهات (١٢) .

وقد اختتم ابراهيم طلعت المناقشة حول هذا الموضوع

---

(١٢) المصدر السابق ، نفس الجلسة ، ص ٧٤ وما بعدها .

بتأييده لفرض ضرائب تصـــاعدية ، ودعـا وزير المـالية الى مضـاعفة ايراد الميزانية الى أربعمائة مليون من الجنيهات بدلا من مائتين ، وهو المطلب الذى أشـار اليه من قبل الدكتور رياض شمس (١٣) .

ولتحقيق هذا الهـدف ، اقترح ابراهيم طلعت أن تعمل الوزارة جاهدة على التوسع الأفقى فى مجال الزراعة ، عن طريق العناية والاهتمام بتعمير أراضى الواحات الداخلة ، والخارجة ، لاستزراع مساحة واسعة من الأراضى البور ، وفقا لنظام الرى الجوفى ، وربط هذه الواحات بالوجه القبلى بمواصلات سـهلة لزيادة الانتاج الزراعى . ودعـا الى موافقة وزير المـالية وكذا وزير الحربية والبحرية على الاستعانة بالجيش المصرى فى أوقات السـلم لاستصلاح هذه الأراضى . وحين انتقده أحـد النواب « بأن هذا العمل يتنافى مع كرامة الجيش التى يجب أن نحـافظ عليها » رد عليه ابراهيم طلعت ، بأن تكليف الجيش بهذه المهمـة لا يتنافى مع كرامته ، ضاربا المثل بالولايات المتحدة الأمريكية التى سبقتنا فى هذا المجال ، بالرغم مما تمتلكه من قوة وثروة (١٤) .

ولمـا كان يسار الوفد ، ممثلا فى الطليعة ، واعيا تماما لقضية التبعية ، وحقيقة الاستعمار الاقتصـادى للبلاد ، فقد انتهز قيام

---

(١٣) كانت ميزانية هذا العام تبلغ مائتا مليون من الجنيهات .

(١٤) المصدر السابق ، نفس الجلسة . ووفقا لمـا ذكره ابراهيم طلعت فى مذكراته ، أنه عقب قيام الثورة ، التقى جمال عبد الناصر به ، طالبا منه وضع مشروع لتحديد الملكية الزراعية ، على أن يحظى بموافقـة الوفد ، ولم يكن سراج الدين يعلم ان ابراهيم طلعت قد شارك فى وضـع هذا القانون ، وانه اول من طرحه على الرأى العام بنشره فى صحيفة المصرى فى عددهـا الصادر فى ١٢ اغسطس ١٩٥٢ . انظر روزاليوسف ، العدد ٢٥١٧ ، ٦ سبتمبر ١٩٧٦ ، ص ٢٤ وما بعدها . مذكرات ابراهيم طلعت بعنوان أيام الوفد الأخيرة .

حكومة الوفد باعلان الكفاح المسلح عقب الغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ ، ايتقدم باقتراح بقانون من النائب مصطفى موسى لالغاء امتياز شركة سكة حديد الدلتا المصرية ، واستيلاء وزارة المواصلات على كافة أموالها ومتعلقاتها الأخرى عقارية ومنقولة ، وكانت اللجنة قد أشارت فى تقريرها الى أن هـذا الاقتراح مقبول شكلا وقررت احالته الى لجنة الشئون التشريعية بالمجلس .
وقد أشارت المذكرة التفسيرية الملحقة بالاقتراح الى الاستغلال الاقتصادي الذى تعرضت له مصر من قبل الراسماليين الأجانب الذين استخدموا كافة السبل والوسائل لامتصاص دماء الشعب واستنزاف ثروات البلاد الصناعية والمعدنية والتجارية . ونوهت الى جهد الدولة فى العمل على تمصير الشركات الأجنبية عن طريق التشريع الذى حتم احتفاظ المصريين بنسبة ٥١٪ من رأسمال الشركة المساهمة ، بالاضافة الى اشتراكهم فى مجالس الادارة بنسبة معينة ، الى جانب استخدام عدد محدد من العمال والموظفين المصريين بحيث يمنحون نسبة تلائم عددهم فى الأجور .
وأضافت المذكرة ، أنه على الرغم من كل هـذا وذاك فقد ظل من الصعب فنيا وماليا مراقبة بعض هذه الشركات ، نظرا لاحتفاظها بجنسيتها الأجنبية وبادارتها واصول حساباتها خارج البلاد .
وطالبت المذكرة بالتخلص من هذه العوائق التى خلقها الاستعمار ، عن طريق الغاء الامتيازات الأجنبية التى قامت فى الأساس على استغلال المرافق العامة كشركة مياه القاهرة وشركة ترام القاهرة وشركة سكك حديد الدلتا ، لما يحوط بمثل هذه الشركات شبهة النشاط الاستعماري (١٥) .

---

(١٥) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الثالثة عشرة ، ١٨ فبراير ١٩٥٢ ، ص ٥٢ ـ ٥٤ . وقد نوهت المذكرة أيضا الى أن الاضرابات المتكررة لعمال الشركة منذ الغاء معاهدة ١٩٣٦ ترجع الى استفزاز أصحاب ـ

الطليعة والقضية الوطنية :

شغلت القضية الوطنية ، المتعلقة بجلاء القوات البريطانية عن البلاد وتحقيق وحدة وادى النيل الجانب الأكبر من برامج الأحزاب المصرية ، وحدد الاشتغال بها مقدرة وتأثير الحركة الوطنية ، بل وكل الساسة المصريين على مختلف مشاربهم واتجاهاتهم ، وكانت المعيار الرئيسى لمدى ما تمتعوا به من شعبية لدى الجماهير ، كما كانت من العوامل الهامة لسقوط معظمهم من مناصب الحكم والسلطة ومن مسرح الأحداث السياسية وضياعهم فى زوايا التاريخ (١٦) .

وحين نتناول موقف الوفد ، باعتباره طليعة الأحزاب التقليدية المصرية فى تبنى القضية الوطنية ومسألة الديمقراطية السياسية ؛ تجدر الاشارة الى حقيقة هامة لها ارتباط وثيق بظاهرة الاعتدال والتطرف فى تبنى المطالب الوطنية ، تجاه السياسة البريطانية ، لكل حزب من الأحزاب السياسية المصرية ــ باستثناء الحزب الوطنى ــ هذه الحقيقة ترتبط بوجود هذا الحزب أو ذاك فى السلطة او خارجها بين صفوف المعارضة . فنجد الوفد ، وهو فى صفوف المعارضة يشتد هجومه على مسلك الحكومة القائمة من ناحية ، وعلى السياسة البريطانية من ناحية أخرى ، ويطالب باجراء انتخابات حرة ديمقراطية ، تسفر عن وزارة قوية تسندها الأغلبية البرلمانية ، لضمان الوصول الى الحكم ، حتى يتمكن

= الشركة ومديرها للعمال المصريين ، مما ترتب عليه اصابة الجبهة الداخلية بالارتباك والفوضى . ومما هو جدير بالذكر أيضا أنه لم تكد تمر أيام قليلة على موافقة المجلس على احالة اقتراح مصطفى موسى هذا الى اللجنة التشريعية حتى اجلت جلساته ثم حل المجلس نفسه فيما بعد .

(١٦) أحمد زكريا الشلق : **حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ــ ١٩٥٣** ، ص ١٦١ .

من الدخول في مفاوضات جديدة مع الحكومة البريطانية لتعديل المعاهدة المصرية ـ البريطانية ـ ولاستكمال المطالب القومية ، وايجاد الحلول الملائمة للمسائل المعلقة بينهما ، يتضح هذا بجلاء من خلال مطالعتنا للصحف الوفدية خلال تلك الفترة ، والتي كانت تعتمد في الأساس على حملات التشهير والاثارة الصحفية ضـد حكومات الأقلية القائمة آنذاك كما كان يحـدث بالنسبة لكافـة الأحزاب المصرية وهي تقف بين صفوف المعارضة ؛ مما يوضح بجلاء أن هذه الأحزاب ، بما فيها الوفد ، لم تكن في الواقع أحزاب ثورية تقدمية بقدر ما كانت أحزاب سياسية جماهيرية تناور من أجـل الوصـول الى السـلطة وتسـعى اليها بمختلف السـبل والوسائل (١٧) .

واستمرارا لهذه السياسة التي كانت ينتهجها الوفد ، فقد حفل عام ١٩٥٠ بسلسلة من المحـادثات بين الجـانبين المصري والبريطـاني ، لم يتحقق من خلالها تقـدم ملموس فيما يتعلق بالقضية الوطنية . وقد انعكس هذا الموقف في خطاب العرش الذي القاه النحاس في افتتاح دورة الانعقاد الثاني لمجلس النواب في ١٦ نوفمبر ١٩٥٠ حيث بدا واضحا ان الحكومة تستخدم سلاح التهديد بالغاء المعاهدة بعد أن عجزت عن احراز اي تقدم ملموس

---

(١٧) دليلنا على ذلك ـ على سبيل المثال ـ تلك المذكرة التي قدمها الوفد المصري إلى الحكومة البريطـانية في ابريل ١٩٤٠ ، طالبا فيها تحقيق الاستقلال التام وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد ، بالاضافة الى الغاء الأحكام العرفية وتحقيق وحدة وادي النيل ، ثم تنحيه عن تلك المطالب وعدم اثارته لتلك القضايا ، بعد أن وصـل الى الحكم في فبراير ١٩٤٢ . انظر مذكرة الوفد ، الاهرام ، ٢ ابريل ١٩٤٠ . كذلك أعاد زعماء وقادة أحزاب المعارضة المصرية الى الأذهان تلك المذكرة التي قدمها الوفد وهو في المعارضة ، حين طالب هؤلاء من قـادة الحلفـاء في نوفمـبر ١٩٤٣ بنفس مطـالب الوفـد السابقـة انظر F.O. 371/35541, Weekely Report from 25 November to I December 1943.

من خـلال تلك المفاوضـات التى دامت بين الوفـدين فأعلنت « ان المعاهدة قد فقدت صلاحيتها كأساس للعلاقات المصريـة البريطانية وانه لا مناص من تقرير الغائها ولا مفر من الوصول الى أحكام جديدة ترتكز على أسس جديدة تقرونها جميعا الا وهى الجلاء الناجز الشـامل ووحدة مصر والسودان تحت التـاج المصرى » (١٨) .

وفى مايو ١٩٥١ قدمت ثلاثة طلبات للمناقشة بخصوص تلك القضية كان أولها موجه من النائب محمد حنفى الشريف ــ طليعة وفدية ــ الى رئيس الوزراء ووزير الخارجيـة عن المباحثات الدائرة بين مصر وانجلترا حول حق مصر فى الجلاء والوحدة ، وعن عدم تحقيق الحكومة وعدها الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش بالغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي ١٨٩٩ الخاصة بالسودان ، وخصـوصا بعد ما ثبت بالدليل القـاطع « سـوء نية الانجليز فيما يتعلق بموقفهـا الخـاص بالجـلاء وفقا لشروط تتعـارض مع اسـتقلال البـلاد ، وبعد ان شرعت انجلترا عن طريق الحاكم العـام بالسـودان فى تنفيذ سياسـتها الاستعماريـة فى فصـل السـودان نهائيا عن مصر » . كذلك أشـار البعض الى انتهـاك بريطانيا لنصوص معاهدة ١٨٨٨ (معاهدة القسطنطينية) التى نصت على حرية المرور فى قناة السـويس وعلى حيادها التـام ومسئولية مصر فى الدفاع عنها باعتبارها أرضا مصرية . وقـد أدان النائب الوفدى محمد بلال ــ طليعـة ــ موقف بريطانيـا

---

(١٨) مما هو جدير بالملاحظة أن تهديد الحكومة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ ، وفقا لما أشارت اليه خطبة النحـاس فى البرلمـان فى نوفمبر ١٩٥٠ ، لم يكن جادا وصريحا . فقد كشفت الوثائق البريطـانية عن حقيقة التناقض بين تصريح الحكومة وموقفها الغير معلن رسميا تجـاه الحكومة البريطانية ، والذى تمثل فى اسراع عدد من الوزراء الى دار السفارة البريطانية عقب التصريح مباشرة ، ليؤكدوا للمسئولين البريطـانيين حرصهم على استمرار التعاون بين الحكومتين .

الرافض لاستخدام مصر لحقها في منع مرور الناقلات البترولية الى اسرائيل عن طريق القناة ، ووصف ذلك العمل بأن بريطانيا تستخدم اسرائيل كطابور خامس في منطقة الشرق الأوسط .

وعلى اية حال ، فان المطلب الوطني بالغاء المعاهدة قد تحقق اخيرا في ٨ اكتوبر ١٩٥١ ، عندما اعلن النحاس باشا في بيان تاريخي أمام البرلمان الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان ١٨٩٩ وايداع المراسيم الخاصة بذلك في البرلمان . فجاء هذا البيان اعلانا وتأكيدا بأن طريق المفاوضة لتحقيق الأهداف الوطنية في الاستقلال طريق مغلق ، كما أنه أوضح بجلاء تام ان مطلب الالغاء كان ملحا داخل المجلس كما كان ملحا خارجه . وانه لم يكن قاصرا على ممثلي الوفد داخل المجلس ، بل من المنتمين لأحزاب أخرى ، وخصوصا الحزب الوطني (١٩) .

وعقب الغاء المعاهدة واعلان الكفاح المسلح قدم النائب الوفدي ـ طليعة ـ محمد رفيق الطرزي الى المجلس اقتراح بقانون خاص بحظر التعاون مع القوات البريطانية ، وبتشديد العقوبات في القانون الذي تقدمت به الحكومة والذي نص ـ فيما نص عليه ـ « على فرض عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او السجن على كل من عقد بنفسه أو عن طريق واسطة أو نفذ اتفاق مع قوات عسكرية أجنبية غير معترف بشرعية وجودها في البلاد » . طالب رفيق الطرزي بتشديد هذه العقوبات وأن يكون الاعدام عقوبة « لكل من أجرم في حق بلده ووطنه ، بتعاونه مع من هتكوا أعراضنا وذبحوا أولادنا وانتهكوا حرماتنا »،

---

(١٩) عزة وهبى ، المرجع السابق ، ص ١٢٥ . وكان التيار التقدمي داخل حزب الوفد ، ممثلا في الطليعة ، يرى أن العودة الى المفاوضات حلقة مفرغة ، لانه ما دام الحديث عن المبدأ مرفوض فكل شيء مرفوض بعده ولا محل لوجوده على الاطلاق .

مشيرا فى ذلك الى إن عقوبتى السجن أو الحبس« عقوبتان تتضاءلان امام فظاعة الجرم الذى يرتكبه هؤلاء الخونة » (٢٠) .

وفيما يتعلق بعلاقة مصر بالتحالف الغربى فقد أثير بمناسبة الموقف الذى اتخذته مصر ازاء النزاع فى كوريا عام ١٩٥٠ ، ففى اغسطس من هـذا العام وجه الدكتور محمد بلال سؤالين الى وزير الخارجية فى أعقاب قرار مصر بالامتناع عن التصـويت فى مجلس الأمن بالنسبة للحرب الكورية ، وكيف فسر من قبل بعض الجهات ومن بينها مجلس العموم البريطـانى على نحو يغير من طبيعته . وتساءل عما اذا كان قد طرأ ما يدعو الى أى تحول فى قرار الحكومة السابق .

أما المسألة التالية المتعلقة بموقف مصر من التحـالف الغربى والتى تناولتها بعض مناقشات مجلس النواب فتتصل بموضوع الدفاع المشترك الذى كانت بريطانيا تطالب بتطبيقه مستندة الى حجة مؤداها ان مصر معرضـة ـ بحـكم موقعها الاستراتيجى واهميتها ـ لهجوم شيوعى ، وانها لا تملك امكانية الدفـاع عن نفسها مما يتطلب ضرورة اشتراكها فى محالفة دفاعية أو فى نظام للدفاع المشترك مع بريطانيا بحيث يمكن صد أى هجوم تتعرض له البلاد .

وقد ادركت الحركة الوطنية المصرية حقيقة هذه المقترحات وخطورتها فأعلنت بوضـوح تام رفضها الصريح لها ، كما ارتفعت عدة أصوات فى البرلمـان تتخذ نفس الموقف ، ففى مناقشة تقرير لجنة الرد على خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٥٠ رفض كل من النائب السعدى محمد سامح موسى ، والنـائبين الوفـديين

---

(٢٠) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٤ يناير ١٩٥٢ . ومما هو جدير بالملاحظة أن رفيق الطرزى قد تبرع بكميات وفيرة من الذخيرة وبعض الأسلحة ، مساهمة منه فى حركة الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطانى فى منطقة القناة :

ابراهيم طلعت وسيد حسين أغا ، والنائب الوطنى د. نور الدين طراف اصرار بريطانيا على رفض الجلاء عن مصر بحجة الدفاع عن موقعها الاستراتيجى الهام وخاصة بالنسبة لمنطقة القناة ، واعربوا عن ادراكهم لحقيقة هذه المقترحات وطالبوا بأن يترك الدفاع عن مصر لأبنائها وحدهم . وشن مصطفى موسى ـ تلميحا ـ هجوما شديدا على محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ، والذى كان قد أدلى بتصريح حول الدفاع المشترك اثار سخطا وردود فعل عديدة لدى الأوساط الشعبية والسياسية ، لخروجه على اجماع الأمة فى رفض الدفاع المشترك كأساس للمفاوضات . وقد أشار مصطفى موسى الى أن آراءه تمثل مناقصة على حساب الأهداف الوطنية ، ووصف صوته بأنه صوت غير وطنى ، وأكد أن ارادة البلاد فوق أنها بارزة فى البرلمان فهى ظاهرة محددة فى المظاهرات الشعبية الرافضة لهذا الاتجاه (٢١) .

وفى أوائل مايو ١٩٥١ ، تقدم ابراهيم طلعت باستجواب الى وزير الحربية والبحرية عن عدم اتخاذ الاجراءات القانونية ضد اللواء احمد فؤاد صادق باشا القائد العام السابق لحملة فلسطين بسبب ادلائه بتصريحات متتالية الى الصحف يدعو فيها الى فكرة الدفاع المشترك عسكريا بين مصر وبريطانيا ، والى ضرورة اشتراك الجيش المصرى فى الحرب الكورية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، ويهاجم فكرة حياد مصر . وقام المستجوب وهو يشرح رأيه بعرض آراء اللواء صادق التى نشرتها جريدة الأساس وغيرها من الصحف الأخرى ، مشيرا الى التأثير السلبى الذى يمكن أن ينعكس من مثل هذه التصريحات على الروح

---

(٢١) مضبطة الجلسة الرابعة ، ١١ ، ١٩٥٠/٢/١٢ ، ص ٤٦ . كذلك عزة وهبى ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

المعنوية للجيش المصري . وطالب ابراهيم طلعت بضرورة تجريده من رتبه وألقابه ونياشينه ، نظرا لدعوته الى ارسال الجيش المصرى الى كوريا ليحارب مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الذى ترفض فيه البلاد كلها فكرة الدفاع المشترك وقد قام وزير الحربية والبحرية بعرض راى الحكومة حول هذا الاستجواب ، فأشار الى أن لجوء هذا الضابط الى اصدار هذه التصريحات يعتبر خروج على التقاليد العسكرية ، وزج لنفسه فى غمار التيارات السياسية ، بالاضافة الى ما تضمنته هذه التصريحات من اذاعة لبعض أسرار الجيش المصرى ، وانتهى الوزير من الرد على هذا الاستجواب ، مشيرا الى أن الحكومة قد رأت فى النهاية احالته الى المعاش (٢٢) . وقد تقدم ابراهيم طلعت بعد ذلك بسؤال الى الحكومة حول موقفها من فكرة الدفاع المشترك وهل هو موضع مساومة مع الانجليز ، وعما اذا كانت الحكومة تعتزم سن القوانين التى من شأنها ايقاف « الطابور الخامس » عند حده ، وهو الطابور المكون من المصريين الذين يدعون لفكرة الدفاع المشترك والتعاون مع الانجليز (٢٣) .

الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية :

وحين نتعرض لموقف هذا التيار داخل المجلس من الولايات

---

(٢٢) مضابط مجلس النواب ، مضبطة الجلسة الخامسة والعشرون ، ١٩٥١/٥/١ ، ص ٢٦ . ووفقا لما ذكره جمال عبد الناصر لابراهيم طلعت أثناء لقائه معه فى ٢ اغسطس سنة ١٩٥٢ ، اتجهت الأنظار من جانب الضباط الاحرار الى اللواء محمد نجيب لنزاهته ومواقفه الوطنية رئيسا للحركة ، بعد ان كانت النية متجهة الى اختيار اللواء أحمد فؤاد صادق رئيسا لها : غير انهم عدلوا عن هذا الاختيار بعد أن كشف ابراهيم طلعت مساوىء هذا الرجل ، روزاليوسف ، ٦سبتمبر ١٩٧٦ . مذكرات ابراهيم طلعت .

(٢٣) عزة وهبى ، المرجع السابق ، ص ١٦٧ .

المتحدة الأمريكية باعتبارها قائدة التحالف الغربى ، نلاحظ مدى الادراك والوعى من جانبهم لحقيقة الولايات المتحدة والدور الذى كانت تلعبه للحلول محل الاستعمار البريطانى فى المنطقة ، وتأييدها لاقامة اسرائيل لكى تمثل شـوكة فى قلب العالم العربى ، بالاضافة الى تطلعها للسيطرة والاستغلال الاقتصـادى لمصـادر الثروات الطبيعية فى المنطقة (٢٤) .

ففى مايو ١٩٥٠ تحدث الدكتور محمد بلال عن حقيقـة لولايات المتحدة الأمريكية فوضعها فى مصاف الدول الاستعمارية ، وأشار الى انها قد تخلت دائما عن كل المواثيق التى وضعتها ، مثل مبادىء ولسن الأربعة عشر وميثاق الاطلنطى ، ثم ميثاق الأمم المتحدة ، موضحا دورها فى ضياع فلسطين سواء قبل أو بعد اندلاع الحرب العربية ـ الاسرائيلية ، مشيرا الى هدف المعسكر الأنجلو أمريكى من خلق دولة اسرائيل فى المنطقة لتكون بمثابة ركيزة له ، ثم عرض لموقف الولايات المتحدة من اللاجئين الفلسطينيين وكيف حرمتهم من مساعدتها سواء فى شكل اعانات أو قروض ، مبينا مدى ضخامة الدعاية الصهيونية فى الولايات المتحدة وتأثيرها على الرأى العام هناك .

وفى شهر يونيو من العام التالى (١٩٥١) نظر مجلس النواب تقرير لجنة الشئون الخارجية حول البرنامج الذى طرحه الرئيس الأمريكى ترومان بشأن التعاون الفنى بين مصر والولايات المتحدة طبقا للنقطة الرابعة من البرنامج . وقد رفض كل من محمد بلال

---

(٢٤) انظر المقـال الذى نشر برابطة الشباب يحمل عنوان « الجزيرة العربيـة تحت وطـأة الاستعمار الأمريكى » حيث يوضح السياسـة الأمريكيـة الجديدة فى المنطقة والتى كانت تتجه بخطى حثيثة نحو تأسيس الشركات الاستغلالية ، تدعمها القواعد الحربيـة ، وتقوى نفوذها عن طريق اثارة الفتن والحروب فى المنطقة . رابطة الشباب ، ١٧ ابريل ١٩٤٧ .

وابراهيم طلعت ومصطفى موسى هـذه الاتفاقيـة . واسـتند محمد بلال فى رفضه الى وجود حساب لم يصف بعد بين الدول العربية والولايات المتحدة حيث ساهمت هذه الأخيرة فى اقامة اسرائيل لتكون شوكة فى قلب العالم العربى ، مشيرا الى انهـا اذا كانت تريد مساعدة مصر حقا فان عليها ان تتدخل لمعاونتها فى الحصول على الجلاء ، واعرب عن مخاوفه من أن يكون هـذا المشروع وسيلة لفرض السيطرة الأمريكية على مصر . وقد وافق ابراهيم طلعت على كل الآراء السابقة لمحمد بلال ، وكذلك التى ادلى بها ابراهيم شكرى (اشتراكى) ونور الدين طراف (وطنى) بخصوص رغبة الولايات المتحدة فى الهيمنة على المنطقة واخضاع مصر لنفوذها الاستغلالى واستنزاف مواردها .

وقد تحدث وزير الخارجية ببيان حول الموضوع أكد فيه حرص الحكومة على سيادة واستقلال مصر ، وعلى انها لا يمكن أن تفرط فى أى منهما ، ثم علق على رأى المعارضين بانهم يقيسون أمور القرن العشرين بمقياس القرن الثامن عشر أو التاسع عشر ، ودلل على ذلك بانهم حين تناولوا الاستعمار نسوا أن الأمور قد تغيرت حيث انتهى الاستعمار فى كثير من الدول التى حصلت على استقلالها ، كمـا استقرت نظم جديدة فى العلاقات الدولية تمثلت فى ميثاق عصبة الأمم ثم ميثاق الأمم المتحدة ، واكد أن هـذه الاتفاقية انما تستند الى قرار للمجلس الاقتصادي والاجتماعى التابع للأمم المتحدة فى دور انعقاده التاسع بتاريخ ١٥ اغسطس عام ١٩٤٩ والذى يقضى بتبادل المعونة الفنية بين الدول الأعضاء بهدف رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لشعوب البـلاد التى لم تستكمل بعد نموها الاقتصادى . واضاف أن الولايات المتحدة وهى تعقد مثل هذه الاتفاقـات انما تسـعى لتحقيق عدد من الأهداف بعضه مقبول ويمكن الاستفادة منه مثل تخوفها من انتشار الشيوعية ، واكد ان مصر لا تجد أى مبررات لعدم التعاون

مع الولايات المتحدة الأمريكية فى هـذا الأمر مهما كانت وجوه الخلاف بين سياستيهما فى النواحى الأخرى . وخلص من ذلك الى رفض الادعاء بأن المشروعات الأمريكية مجرد شباك تصطاد بها الولايات المتحدة غيرها من الدول .

وقد علق مصطفى موسى على بيـان محمد صـلاح الدين وزيـر الخارجيـة فاعترض على وصفـه للمعارضـين بأنهـم يفكرون بعقليـة القرن التاسـع عشر فى أمور القرن العشرين ، مشـيرا الى أن القرن العشرين لم يأت بجديد بالنسـبة للقضية الوطنيـة ، فالاحتـلال مازال قائمـا ، ونعى على الوزيـر تمسكه ببعض الضمانات القانونية الواردة فى الاتفاقيـة ضاربا المثال على ذلك بأن دستور الأمم المتحدة قد تضمن نصـا صريحا على عدم أحقية أية دولة فى أن تبقى جيوش احتلال فى أرض أية دولة أخرى دون موافقتها ، وعلى الرغم من هـذا فان ذلك النص لم تكن له أية قيمة حين عرضت مصر قضيتها أمام مجلس الأمن ، واضاف مصطفى موسى بأن الهدف المشترك بين مصر والولايات المتحدة فيما يتعلق بمكافحة الشيوعية يجب أن يقترن بالادراك الواضح واعلام الأمريكيين بأن الاستعمار من أحد أسباب انتشار الشيوعية ، ومن ثم فعلى الولايات المتحدة أن تعمل على جـلاء الجيوش البريطانيـة عن مصر ، واكد أن ماضى الولايات المتحدة سواء فى موقفها من اسرائيل أو تأييدها لبريطانيا يجعل الشعور بأن لها من النوايا ما لايمكن الاطمئنان اليه شعورا منطقيا (٢٥) . فكان ذلك يمثل وعيا من جانب هـذا التيار بحقيقة الولايات المتحدة والدور الذى بدأت تلعبه فى المنطقة كوريث للاستعمار البريطـانى .

---

(٢٥) عزة وهبى ، المرجع السابق ، ص ١٦٨ - ١٧٢ .

خاتمـــة

خاتمـــة :

فيما بين عـامي ١٩٤٥ ، ١٩٥٢ ، وجدت ثلاثة تيـارات سياسية مختلفة داخل حزب الوفد . تمثل التيار الأول فى الجناح اليمينى المحافظ الذى كان يسيطر تماما على الحزب ولجنته القيادية (الهيئة الوفدية العليا) . والجناح الليبرالى الذى كان يشكل أقلية فى اللجنة القيادية للحزب ويحـاول التمسك بمثل الوفد العليا فى الدفـاع عن الحرية والديمقراطية والدستور ، ويمثل هؤلاء أصدق تمثيل محمد صلاح الدين وابراهيم فرج ومحمود سليمان غنام وعبد الفتاح حسن . وأخيرا التيار التقدمى الذى كان يتمتع بشعبية جماهيرية واســعة بين الأوساط الشعبية والذى عبر عن تواجده على الساحة السياسية من خلال الأفكار التى طرحتها جماعة الطليعة الوفدية فيما يتعلق بالقضية الوطنية والمسألة الاجتماعية .

ووفقا لمـا توافر لدينا من معلومات تتعلق ببدايات ونهايات ظهور هـذا التيار الأخير وتواجده داخل الحزب ، يمكننا القول أن الطليعة الوفدية قد غابت عن الساحة السياسية كتنظيم يتمتع ـ الى حد ما ـ بقدر من الاستقلال الذاتى عن الحزب ، عقب القاء القبض على أغلب قيادات التنظيم والزج بهم فى أعمـاق السجون فى مايو ١٩٤٧ ، ثم اغلاق صحيفتهم التى كانت تعبر عن

افكارهم ويقومون بالانفاق عليها وتمويلها ذاتيا ، فى ديسمبر من نفس العام (١) . غير أن هذا لا ينفي تواجد بعض أفراد من قيادتها ومؤسسيها منذ هذه الفترة التى شهدت اختفاء الطليعة كتنظيم وحتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ . ودليلنا على ذلك مواقف عزيز فهمى وآخرين من اعضاء التنظيم فى اجهاض تشريعات الصحافة فى يوليو ١٩٥١ ، والتى كانت تمثل قيدا على الحريات العامة . هذا بالاضافة الى الدور الذى لعبه هؤلاء فى برلمان الوفد الأخير ، عن طريق تقديم بعض الاقتراحات والحلول للعديد من القضايا التى كانت تمس المجتمع المصرى آنذاك ، كالدعوة الى تطوير نظام الضرائب على الأرض الزراعية ، أو توزيع الأراضى المستصلحة وتأجيرها لصغار الملاك والمعدمين ، وكذا الدفاع عن الديمقراطية والحريات العامة ، دون التعرض صراحة لصلب المشكلة الاجتماعية ، ونعنى بها سوء توزيع الملكية الزراعية ، كما فعلت بعض الفصائل والتنظيمات السياسية الأخرى التى ظهرت على الساحة السياسية .

وعلى الرغم من اختلاف التركيب الاجتماعى للطليعة الوفدية عن قيادات الحزب من الجناح اليمينى المحافظ ، الا انها لم تفكر فى الانفصال او الانشقاق عن الوفد ، وارتضت لنفسها الارتباط بالتيار الأصيل داخل الحزب والعمل تحت جناحه ، على أمل أن تدفعه الى سلوك سياسة أكثر تقدمية ، غير أنها عجزت ، بدورها ، لعديد من العوامل ، لعل اهمها عدم تواجدها فى اللجنة القيادية للحزب ، ولقصور الامكانات المادية ، عن أن تفرض رؤاها على قيادات الحزب من الجناح اليمينى ، وأن تضع الأهداف

---

(١) جدير بالملاحظة أن رابطة الشباب قد عادت للظهور مرة أخرى فى مايو ١٩٥٠ وهى تعبر عن أفكار الوفد ، دون أن يكون للطليعة دور فى اصدارها . وكان يتولى رئاسة تحريرها يس سراج الدين .

التى سعت الى تحقيقها موضع التطبيق والتنفيذ العملى ، ومن ثم تجنيب البلاد حدوث مثل هذه الثورة التى عصفت بالنظام السياسى برمته فى يوليو ١٩٥٢ .

على ان هذا لا ينفى الدور الهام الذى لعبته الطليعة الوفدية فى الحركة الوطنية التى شهدتها البلاد عامى ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ ، كما انها استطاعت ان تقدم لحزبها مضمونا اجتماعيا للاستقلال الوطنى ، واساسا اجتماعيا للحركة الوطنية ، ومفهوما مؤداه ان الاستقلال ليس مجرد رموز قانونية وسياسية ولكن ينبغى ان يتضمن محتوى اجتماعيا وحقوقا اقتصادية للمواطنين ، حيث ربطت بين الاستقلال الوطنى وتحقيق العدالة الاجتماعية لمختلف فئات الجماهير . وقد لعب هذا التيار ايضا دورا هاما ومؤثرا فى طرح صورة تقدمية لحزب الوفد آنذاك ، وفى دفعه الى انتهاج بعض السياسات الاشتراكية كتقرير مجانية التعليم واقرار مشروع الضمان الاجتماعى للمواطنين ، هذا بالاضافة الى حمله على الغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصة بالسودان .

وحين قامت الثورة ، بادر هـذا التيار الى تأييدها ، ودعا أحمد أبو الفتح ـ صديق جمال عبد الناصر ـ الجماهير لتأييدها ومؤازرتها ، وحذر المتخلفين والخائفين والمترددين ، باعتبار ان حركة الجيش تهدف الى اعادة البلاد الى الحياة الديمقراطية فى ظل القانون واحكام الدستور (٢) . كما بادر ابراهيم طلعت

---

(٢) جدير بالذكر أن سكرتير محمد نجيب النقيب اسماعيل فريد ، وهو من الرعيل الثانى لضباط الثورة والذى أصبح محافظا للدقهلية فيما بعد كان متزوجا من اخت مصطفى موسى أحد قيادات الطليعة الوفدية واحد اعضاء برلمان الوفد الأخير ، وهو الذى اقترح على عبد الفتاح حسن أن يتوجه ـ أى عبد الفتاح حسن ـ ومحمد صلاح الدين لزيارة قادة الحركة بثكنات مصطفى باشا وقد نشرت الصحف بيانا عن زيارة عبد الفتاح حسن وصلاح الدين للقيادة والتى تمت مساء ١٩٥٢/٧/٢٥ . انظر عبد الفتاح حسن ، ذكريات سياسية .

ــ صـديق عبد الناصر ورفيقه فى مصر الفتـاة قبل انضـمامه الى الوفـد ــ الى كتابـة سلسـلة من المقـالات بصحيفـة المصرى ، أشـار فيها على رجـال الثورة باعـادة بنـاء الدولة على أسس جديدة ، ورفع لواء الدستور . ودعـاهم الى الابتعاد عن الافاقين والمنافقين ، الذين قد يلوحون بعدم جدوى الحيـاة النيابية فى الظروف الراهنة ، والدعوة الى « دكتاتورية عادلة » ، حتى تطهر الأحزاب نفسها . ورأى ابراهيم طلعت أن يبدأ التطهير بتطهير الادارة الحكومية تطهيرا كاملا شاملا من أنصار العهد الماضى داخليا وخارجيا (٣) . وأبدى تخوفه من اقامة مثل هذه الدكتاتورية العادلة وعدم وجود من يدافع عن الدستور من الاعتداء عليه(٤) .

أما محمد مندور ، العقل المفكر للطليعة الوفدية ، فقد نشر فى ديسمبر ١٩٥٢ كتيبا صغيرا بعنوان « الديمقراطية السياسية »، أوضح فيه لقادة الحركة مدى تأييد وحماس الشعب لهم ، مذكرا أعضـاء التنظيم بأن المفهوم أن يؤدى طرد الملك من مصر عـودة السيادة الى الأمة بعد أن زال مغتصبها وان يصبح رضا الأمـة وثقتها الوسيلة الوحيدة لتولى الحكم فى البلاد وتوجيه مصيرها . وانتقد عدم تحقيق هـذا الحلم حتى يومنا هذا ، مشيرا الى أن الدستور والقوانين هما وعـاء سيادة الأمة (٥) . وقد طـالب محمد مندور بضرورة تعدد الأحزاب ، باعتباره ضرورة ملازمة لطبيعة الديمقراطية . ووجه هجومه على الذين يدعون لمحـاربة هذا التعدد ، باعتبارها « دعوة رجعية تحارب الحرية ، وتمهد السبيل لأنواع الحكم الاستبدادى الذى يجب أن نجنب بلادنا ويلاته ، لكى نظل أحرارا ، وحتى تزدهر ملكات شعبنا فى ظل

(٣) المصرى ، العدد ٥٢٨٦ ، ١٩٥٢/٨/١٥ .

(٤) المصرى ، العدد ٥٢٩٠ ، ١٩٥٢/٨/٢٠ . وكانت هـذه السلسلة بعنوان « فلسفة الانقلاب ــ كيف نبنى الدولة » .

(٥) محمد مندور : الديمقراطية السياسية ، ص ٨ .

الحرية المقدسة » (٦) . واضاف بأن الدعوة الى نظـام الحزب الواحد أو محاربة تعدد الأحزاب لا تقل خطورة عن الدعوة الى محاربة الحزبيـة والتحزب فى ذاته وذلك لأن النظام الديمقراطى لا يقوم بطبيعته الا على تعدد الأحزاب ليكون رقيبا على البعض الآخر ، مشيرا إلى أن منح الحقوق السياسـية لكافة المواطنين وسيلة فعالة لرفع مستواهم المـادى والثقافى بينما حرمانهم من تلك الحقوق يتركهم عبئا ثقيلا على الدولة ، مما يعوق تقدمهـا وتحقيق الانسجام والترابط بين طبقاتها الاجتماعية المختلفة ، بما يعنى من قلقلة لأسس الحياة العامة . وأكد على أن محاربة الحزبية ستنتهى الى اقصـاء جميع الأكفاء ـ وهو ما حـدث بالفعل ـ عن الاهتمام بمصير وطنهم ، وبذلك تصبح السياسـة حكرا على التافهين أو العاجزين او المرتزقة والأفاقين ـ وهو ما حدث بالفعل أيضا ـ وفى هذا أكبر افساد للحياة العامة (٧) .

على أن هذه الدعوة من جانب الطليعة الوفدية لم تلق آذانا صاغية لدى القائمين على الحركة ، وانتصرت الأصوات التى نادت بالغاء الدستور ووضع دستور آخر يتفق مع الأوضـاع الجديدة ، وتعطيل الحيـاة النيابية فترة من الزمن ينفرد خـلالها قـادة الثورة بالحكم المطلق لعمل الاصلاحات العاجلة التى لا تحتمل الروتين الدستورى . بل القى القبض على بعض قادة واعضـاء هذا التيار التقدمى فى يناير ١٩٥٣ ، كابراهيم طلعت وعبد المحسن حموده واحمد عبد الجواد وهبه ، وزج بهم فى السجون ، ليكونوا رفقاء مع الذين افسـدوا الحياة السياسية فى مصر قبل الثورة .

---

(٦) المصدر السابق ، ص ٢٧ ـ ٣١ .

(٧) نفس المصدر . وجدير بالملاحظة ان شعار قادة الثورة كان يقول صراحة « من تحزب فقد خان » اشـارة من جانبهم الى رفض الحيـاة الحزبية والتعددية .

ملاحـــق الدراســـة

ملحـــق ١

ثلاث نكسات الى الوراء

للدكتور محمد مندور

لم يكد ينتشر خبر تولى اسماعيل صدقى لرياسة الوزارة حتى تولدت فى الراى العام هزات عنيفة تنبىء كلها بان الأمـــة المصرية ترى فى توليه ثلاث نكسات الى الوراء : نكسة انسانية ، ونكسة دستورية ، ونكسة اجتماعية . وواحدة من هــذه خليقة بأن تثير الراى العام ، فكيف اذا اجتمعت الثلاث فى وقت يغلى فيه مرجل الرأى العام بالاتجاهات المضـــادة لمــا عرف به صدقى على طول الخط .

ولنوضح تلك النكسات لعلنا بذلك نوفر على صدقى وعلى الأمة نضالا لا نظنه فى مصلحة احد ، ولن يصيب منه البلاد غير تعطيل جديد فى قضاياها الخارجية والداخلية على السواء .

النكسة الانسانية :

لقد عرف المصريون فى صدقى غلظة وقسوة لا نظن انهـــا قد فارقت بعد خيالهم ، أو تخلص منها احساسهم ، حتى لقد أصبح

عهده المشهور مضرب الأمثال فى ظلم الحـاكم للمحكوم ، واستبداد الحكومة بالأمة ، ولقد أحييت عودته الى الحكم تلك الذكريات البغيضة فى النفوس ، وزاد الطين بلة ان جاء توليه الحكم فى أيام عصيبة تنتفض فيها الأمة عن بكرة ابيها غاضبة لحريتها المهدرة وحقوقها الوطنية التى تخبطت فى علاجها الحـكومة السابقـة (حكومة النقراشى) اكبر التخبط .

والراى العام عندما يستيقظ لا يحسن تحديه ، ومن الحكمة أن يجاب الى مطالبه المشروعة ، وقد شكا الراى العام شـكوى صريحة مرة من عسف البوليس أيام الحكومة السابقة ثم فوجىء بتولى صدقى فآمن بأن مجيىء هـذا الرجل يمثل نكسـة انسانية لاشك فيها ، ومن هذا كان غضبه الذى نطقت به مظاهرات اليوم ، والذى نخشى أن يستفحل امره حتى يتسع الخرق على الراتق .

النكسة الدستورية :

منذ أن وضعت الحرب أوزارها والغت الأحكام العرفية . اخذت الدول المختلفة تعود الى شعوبها لتفصح تلك الشـعوب عن ارادتها وتستطيع بذلك ان تختـار من الرجـال من يمثلون السياسة التى ترتضيها ، والمستقبل الذى تسعى اليه ، بعد أن غيرت الحرب من قيم الحياة وأوضاعها ، وبعد أن أطلقت الحريات من عقالها وكان من الطبيعى ان تطالب مصر بمثل ما جرى فى كافة بلاد العالم وبخاصـة اذا ذكرنا أن لمصر قضية وطنية كبيرة تحتاج فى علاجها الى سند قوى من الشعب وارادة منعقدة وراء من ينطقون بلسانه .

ولقد طالبت مصر بهذا الفعل ولازالت تطالب به حتى بح صوتها ومن الحكمة الوطنيـة والكياسة السياسية أن تمكن الأمة من الافصـاح عن ارادتها ، لأنه من غير المعقول أن يسكت ملايين المصريين فى القرن العشرين عن حقهم المشروع فى تقرير مصـيرهم

ومصير أبنائهم واحفادهم من بعدهم . هذه حقائق لاشـك فيها ، ولا مفر منها ، ولهذا عندما يقال لهؤلاء المصريين أن صدقي باشا سيتولى أموركم ، وهم يعرفون من الماضي القريب أن صـدقي رجل ذو نزعة استبدادية لا يتورع عنـدما تشتد مقاومة الأمة لحكمه حتى عن تعطيل الدستور ، بل والغائه واستبداله بغيره ، يكونون معذورين كل العذر ، عندما يتوقعون من توليه نكسـة دستورية تزيدهم غضبا .

النكسة الاجتماعية :

فى العالم كله الآن اتجاه نحو انصاف طبقات الشعب المحرومة وتمكينها من الحيـاة الكريمة ، والفل من يد الرأسمالية الظالمة ، وذلك حتى فى بلاد كانجلترا ذاتها حيث أخذت الدولة تسـتولى على المؤسسات الكبرى كالبنوك والمناجم ، وشركات الاحتكار ، كما أخذت تصدر التشريعات التى تحمى العمال من جشع أصحاب الأعمال ، وتؤمنهم من البطـالة والعجز والمرض واصابات العمل . نعم فى العالم أجمع ، حتى فى البلاد الرأسمالية كانجلترا تسير سياسة الدول نحو التقريب بين الثراء الفاحش والفقر المدقع وازالة الفوارق التى لا تقوم على أسـاس من مواهب النفس أو الصبر على العمل والجد فيه .

ومصر باعتراف الجميع من اشد بلاد الأرض حاجة الى تحقيق شيء من العدالة الاجتماعية بين سكانها ، وهى لهذا كانت تنتظر الا يلى أمورها رجل عرف بتطرفه الرجعى نتيجة لاتساع مصالحه الخاصـة وهو رئيس لاتحـاد الصـناعات فى مصر ، المسيطر على حياتنا الصناعية كلها تقريبا ، وقد بلغ به الأمر أن حاول غير مرة فى البرلمـان نفسه اتخاذ الشعور الوطنى وسيلة لارهاق المستهلكين من افراد الشعب لمصلحة المنتجين من أصحاب الصناعات وذلك بمناداته بالحماية الجمركية ، كما اعترض غير

مرة على انصاف الموظفين وانصاف العمال ، وناهض كل مشروع شعبى يرمى الى علاج أدواء هـذا الشعب المزمنة من فقر ومرض وجهل ، وكل ذلك خوفا من أن تطالب الدولة كبار الاثرياء بضرائب جديدة مع أن ما يدفعه هؤلاء النـاس لا يبلغ ربع أو خمس ما يدفعه أمثالهم زمن السلم فى أى بلد متحضر . ولهذا أعتبرت الأمة المصرية تولية صـدقى للوزارة أيضـا نكسـة اجتماعيـة لاشك فيها .

ونصيحتنا لصدقى هى ألا يزيد الأمور سـوءا وأن يختصر الطريق فيجنب البلاد أياما طاحنة لا مبرر لها ، بل فيها أكبر الضرر على الوطن وقضاياه ، وأن يوفر على نفسه اضافة صفحة جديدة الى صفحاتـه المـاضية التى لايزال المصريون يذكرونها اسـوأ الذكرى (١) .

(١) الوفد المصرى ، العدد ٢٣٦٩ ، ١٧ فبراير ١٩٤٦ .

ملحق ٢

اتصال المثقفين بالعمال

للدكتور محمد مندور

لقد بدت بمصر هذه الأيام ظاهرة تعتبر نقطة تحول خطيرة في تاريخنا الحديث ، ويظهر هذا التحول من المقارنة بين الحركة الوطنية في سنة ١٩١٩ والحركة الوطنية الحالية ، ففي سنة ١٩١٩ ، كانت الأمة لا تتحرك الا اذا طلب اليها الزعماء الحركة ، وخطبوا في جموع الشعب وساروا في المظاهرات ، اما اليوم ، فقد نضج التفكير السياسي حتى راينا جموع الشباب من « طلبة وعمال » يقررون بأنفسهم خطوات الجهاد العملي وينفذونها وتستجيب الأمة لندائهم .

وفي سنة ١٩١٩ ، كانت الحركة سياسية بحتة فليس لها الا هدف واحد ، هو الغاء الحماية وتحقيق الاستقلال ، اما اليوم، فقد أصبح ان الحركة القائمة لا تعتبر تحقيق الاستقلال نفسه الغاية النهائية التي يقف عندها الجهاد ، وذلك لأن الفرد قد أصبح يدرك ادراكا واضحا انه لا خير في الغاء الرق الخارجي اذا دام الرق الداخلي جاثما على صدره ، وأنه لا جدوى أن يصبح

الوطن عزيزا ، اذا ظل الفرد ذليلا ، بل ان التخلص من الاستعمار نفسه ليس الا وسيلة لرفع مستوى الحياة بين طبقات الشعب ، وذلك بمنع الأجنبى من أن يستغل مصـــادر الثروة فى بلادنا .

وليس بكاف أن ندافع عن قوتنا وقوت أبنائنا ومواطنينـا ضد الأجنبى بل لابد من أن ندافع عنه أيضا ضد المستغلين من المصريين والاثرياء الجشعين حتى تتحقق العدالة بين الناس ، وتتاح الفرص لكافة المواهب ، ويفسح المجـال لكل نشــاط انسانى منتج .

والذى لاشك فيه هو ان الأمر لم يعد يحتمل تسويفا ، فجموع الأمة عاقدة العزم على تغيير الأوضــاع الاجتماعية القائمة واعاده النظر فى الهوة السحيقة التى تفصل بين الغنى والبؤس فى مصر ، وأن الشعب لم يعد يقنع بالوعود الخاوية والاصلاحات الهزيلة التى تقرب من الاحسان ، وانه يتطلب اليوم سياســة جريئة لا لمحاربة الفقر والمرض والجهل فحسب ، فتلك واجبات الحكومة البديهية ، وانما لخلق ظروف للعمــل تتفق وكرامــة البشر ، ولا تحرمهم من ثمرة مجهودهم الكاملة ، كما تفتح أمــام المواهب الطريق واسعا لا تقوم فيه حواجز مصطنعة ولا عوائق ظالمــة باغية .

واذا كانت هناك طبقة كبيرة من الأمة وهى طبقة الفلاحين لم تدرك بعد مدى ما هى فيه من بؤس ولا تحركت للخلاص منه ، فان ذلك آت عما قريب ، وذلك لأن هــذا التفكير لم يعد قاصرا على العواصم بل امتد الى المراكز وأخذ يتسرب الى القرى (١) .

---

(١) البعث ، ١٩٤٦/٣/١ .

ملحق ٣

مشكلة الفلاح

للدكتور محمد مندور

ان الحل الطبيعي لمشكلة الفقر فى البلاد سيحتاج بلا ريب الى استغلال أتم لمصادر ثروتنا ، وتنمية لانتاجنا العام ، ولكنه ايضا متعلق اشد التعلق بمشكلة التوزيع ، ولهذا لا نستطيع الا أن نؤيد الاقتراح الذى تقدم به الشيخ المحترم محمد بك خطاب الى المجلس لوضع حد أعلى للملكية ، كما أننا مازلنا نطالب باتمام تشريعات العمال والفلاحين بوضع حد ادنى لأجورهم وتنظيم وسائل التأمينات الاجتماعية التى تقيهم شر التعطل والشيخوخة والمرض وذل الاحسان .

ثم اننا قلنا ونكرر انه لم تعد فى بلاد العالم المتمدين أمم لا تأخذ اليوم فى نظمها المالية بمبدأ التصاعد فى الضريبة ، غير مصر ، وهذا المبدأ هو الذى سيمكن الحكومة من أن تنمى مواردها لتنهض بمرافق هذا الشعب المسكين .

وثمة ضريبة التركات ، وهى الضريبة الوحيدة التى تتناول راس المال باعادة التوزيع فلماذا لا تقرر فى نسب تصاعدية

كافية لاعادة توزيع الملكية فى بلاد لا يستند فيها حق الملكية تاريخيا الى كسب الانسان وعرق جبينه .

هذه هى السبل لحل مشكلتنا الاجتماعية ، وأما الاحسان ، واطعام الانسان لأخيه وجبة طعام شفقة به ، فذلك شعور جارح لكل احساس انسانى ، وهو خليق بأن يميت فى النفوس أبناء هذا الشعب ما فيها من كرامة .

ان الانسان لا يعيش بالاحسان ، ولا ينبغى أن يعيش بالاحسان ، وانما الواجب أن نقرر له حقوقا ترتبها الدولة للأفراد ، وان يمكن من يستطيع العمل منهم من ذلك ، وأن يكون من عمل كل فرد ما يكفى ليقوته ويقوت أولاده ، على نحو جدير بكرامة الانسانية التى نشارك فيها جميعا (١) .

---

(١) **البعث** ، ١٩٤٥/٤/١١ . وكانت هذه المقالة ردا على الاقتراح الذى تقدم به مراد باشا وهبة الى مجلس النواب والخاص بدعوة كبار الأثرياء من الملاك والرأسماليين الى التبرع لفتح مطاعم شعبية تقدم للفلاحين المعوزين وجبة من الطعام مجانا ، وقد أثار هذا الاقتراح مناقشات داخل المجلس استمرت أياما . أما المشروع الذى تقدم به محمد خطاب الى مجلس الشيوخ فى يونيو ١٩٤٥ ، فكان يقضى بتحديد الملكية الزراعية بخمسين فدانا للمستقبل أيضا .

ملحــق ٤

الاستعمار الاقتصادى

للدكتور محمد مندور

لن نمل تكرار القول بأن الغاية النهائية من الاستعمار انما هى الاستغلال الاقتصادى وابتزاز ثروات مصر بل نهبها نهبا .

وانه وان تكن الحكومة المصرية الحالية قد اعلنت فى ظاهر اللفظ ما لم يكن بد من ان تعلنه من ان مصر لايمكن أن تتنازل عن أى جزء مما لها من ديون على انجلترا ، تلك الديون التى بلغت كما صرح وزير المـالية نفسه مبلغ ٤٥٠ مليونا من الجنيهات نقول انه وان تكن الحكومة المصرية الحالية قد صرحت هــذا التصريح الذى كان من المستحيل أن تصرح بغيره فنيا وسياسيا ــ الا أن هنــاك لسوء الحظ الى جانب هذا التصريح عدة تصريحات وحقــائق اخرى مزعجــة لانها ستنتهى بأن يصــل الانجليز الى ما يريدون من تخفيض تلك الديون بل ونهب بلادنا واحراق شعبنا المرهق بنار الغلاء والافقار .

واهم تلك الحقائق المرة هو ما صرح به وزير المـالية فى بيانه عن الميزانية من قوله أن الحكومة المصرية قد قررت أن

يسمح للمستوردين فى مصر من انجلترا وغيرها من بلاد الكتلة الاسترلينية بربح قدره ٣٥٪ من ثمن الشراء ، بينما لا يسمح للمستوردين من أمريكا الا بربح قدره ٢٠٪ وسيكون معنى ذلك بداهة أن يفضل جميع المستوردين الاستيراد من انجلترا ومن بلاد العملة الاسترلينية حتى ولو كانت البضائع المستوردة اغلى ثمنا واقل جودة ، لأن ما يحرص عليه المستورد هو ربحه الخاص . وسيبنى على ذلك أن تجد انجلترا دائما وسيلة لأن تبيع لنا ما تريد وبالثمن الذى تطلبه . وستجد دائما المستورد الذى يستجلب منها ما تريد توريده لمصر . ومن الغريب أن وزير المالية قد حاول تبرير هذا القرار بضرورة قصر ما تستورده مصر من أمريكا على الضروريات لعدم توازن ميزاننا التجارى معها وعدم وفرة الدولارات بين أيدينا . كما قال الوزير بأن هذا الاجراء سيكون من شأنه تخفيض نفقات الحياة فى مصر . وكلتا الحجتين مردوده .

فأما عن اختلال ميزاننا التجارى مع امريكا وعدم توفر الدولارات فليست سبيل علاجه هذا الاجراء العجيب الذى اتخذته الحكومة والذى سيمكن الانجليز من نهبنا . وانما علاجه هو من جهة حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية ، اى ديون مصر على انجلترا ، وحمل الانجليز على أن يدفعوا منها جانبا معقولا بالدولارات ومن الجهة الأخرى اطلاق القيود التى كان الانجليز قد وضعوها على تجارتنا الخارجية أثناء الحرب والتى لايزال الكثير منها معمولا به الى الآن .

ومما تجدر ملاحظته ان صادراتنا الى الولايات المتحدة الأمريكية قد اخذت تزيد زيادة كبيرة . فقد جاء فى تقرير على الشمشى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى ، ان صادراتنا الى تلك البلاد قد بلغت سنة ١٩٤٦ ٥٫٥٧٠٫٠٠٠ جنيه مقابل

٢٫٩٣٢٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٤٥ . واذن فميزاننا التجارى مع الولايات المتحدة آخذ فى سبيل التوازن ولو أن تجارتنا الخارجية أطلقت قيودها لاسرع هذا الميزان فى توازنه .

ومن الغريب أن نلاحظ انه بينما زادت صادراتنا الى أمريكا هذه الزيادة الكبيرة لم تزد صادراتنا الى انجلترا كما قال الشمسى اية زيادة . اذ ظلت واقفة عند ١١ مليونا من الجنيهات وذلك بينما اربت وارداتنا منها فى سنة ١٩٤٦ على ضعف ما كانت عليه فى سنة ١٩٤٥ ؛ اذ بلغت ٢٤٫٩٥٠٫٠٠٠ جنيها مقابل ١٠٫٩٥٥٫٠٠٠ جنيها فى سنة ١٩٤٥ . ولايمكن القول بأن زيادة استيرادنا من انجلترا قد كانت فيه مصلحة لمصر لأن كل هذا المبلغ قد دفع ، ولم تقبل انجلترا طبعا اية مقاصة فى الديون التى عليها لنا اى لم تستنزل من تلك الديون لأن الانجليز لم يقبلوا حتى اليوم هذا المبدأ . ثم ان ما استوردناه قد كان خاضعا لقرار الحكومة السابق الخاص بأرباح المستوردين . ولا ريب أن كثيرا مما استوردناه قد كان أغلى ثمنا واقل جودة مما كنا نستطيع استيراده من أمريكا . بل هناك ما هو أدعى الى الاستنكار والثورة، فقد ثبت ان كثيرا من البضائع أمريكية الأصل ، ولكنها مرت بانجلترا ثم استوردناها منها بعد ان دفعنا ربحا كبيرا للتجار الانجليز وأمعن من كل ذلك فى استغلال البلاد ما علمناه من مصدر وثيق من ان الشلن الانجليزى يحسبه هؤلاء البغاة علينا بستة قروش وثمانية مليمات . مع أن سعره الرسمى خمسة قروش فقط . ومع أن سعره الحقيقى — اى فى السوق السوداء — لا يساوى الا قرشين ونصف قرش وذلك لمتانة عملتنا وقوتها وسلامة ماليتنا وتوازن ميزانيتنا وكوننا دائنين لا مدينين بينما انجلترا على نقيضنا فى كل ذلك ، مما يضعف عملتها ويتدهور بها فى السوق السوداء .

ونخلص من كل هــذه الحقائق بالرد على الحجة الثانيــة التى زعمها وزير المــالية عندما قال ان سياســة التفرقة بين نسبة أرباح من يستوردون من انجلترا ومن يستوردون من امريكا سيؤدى الى خفض نفقات الحياة فى مصر . ذلك لأن ما شرحناه سابقا ينطق بوضــوح بان النتيجة ستكون عكس ذلك تماما .

عجيب اذن أمر هؤلاء الانجليز وأعجب منه أمر حكومتنــا التى تمكنهم من استغلال بلادنا على هــذا النحو المعيب وذلك بدلا من أن تحملهم على ان يدفعوا ما عليهم لنا من دين وأن يطلقوا ما كبلوا به تجارتنا الخارجية وعملتنا من قيود واثقال .

ان الأمر جد خطير وهو كما قلنا غير مرة لا يقل أهميــة عن مشكلة استقلال البلاد ولكنه لمــا كان لسوء الحظ أمرا فنيا لا يلقى اليه الشعب بالا فانه يمر دون انتباه وملاحظة ، وفى هذا ما يحزن . لأنه يمس حياة هــذا الشعب المسكين فى الصميم ويزيده ضنكا على ضنك ومع ذلك فاننا نبصر قدر استطاعتنا وعلى الشعب أن يصحو لمقاتله (١) .

---

(١) صوت الأمة ، العدد ٢٠٩ ، ٢٨ مارس ١٩٤٧ .

ملحق ٥

تفاؤل

للدكتور عزيز فهمى

كتب على المصريين أن يعيشوا فى هذا العهد السعيد كما يراد لهم لا كما يريدون . وقدر لهم ان ينصرفوا الى شئونهم الخاصة فمن اقحم نفسه منهم فى غير ما يخصه من الشئون فعليه أن يصطنع الحلم وأن يأخذ نفسه بشيء كثير من الاناة وعليه أولا واخيرا أن يتعود الرضا والطاعة والاذعان .

وبين صاحب الدولة وبين اللورد خلاف يسير على بعض تفصيلات لن تحد من حريتنا فى استنشاق الهواء اذا اراد احدنا أن يملأ رئتيه من الهواء . وبينهما خلاف شكلى حول مجلس الدفاع الذى كثر الحديث عنه فى هذه الأيام وسواء أكان هذا المجلس استشاريا وكان اجتماعه رهنا بدعوة من الحكومتين كما يريد صاحب الدولة أم كان لهذا المجلس حق الاجتماع متى شاءت الظروف وكلما هو شاء فلن يحول أحد الأمرين دون استنشاقنا للهواء وسنستطيع فى الحالتين أن نغدو وأن نروح طلقاء وسنصيب من الطعام حاجتنا منه اذا شعرنا بحاجتنا الى الطعام وأن

نعب من المـاء كلما أصابنا العطش وشـعرنا بحاجتنا الى المـاء .

وبين المفاوضين المصريين والبريطانيين خلاف آخر حول نوع المحالفة . أتكون دفاعية عن مصر وجاراتهـا أم تكون دفاعيـة وهجومية فى كل ميدان . فعند الأولين الا تشترك مصر مع انجلترا فى حرب الا اذا هوجمت مصر او هوجم بلد متاخم لمصر . وعند الآخرين أن يكون اشتراكها فى الدفاع والهجوم وفى الاستعداد لها كلما هددت الفريقين المتعاهدين عوامل حربيـة خارجية لايشترط وجودها فى مصر وما حولها .

وتفسير ذلك أن مصر ستصبح فى الرأى الأول قاعدة للدفاع عن الشرق الأوسط وانها ستتحول بعبـارة اخرى الى قلعـة بريطانية حصينة تدافع عنها الامبراطورية عن الشرق الأوسـط كلما تعرض هذا الشرق لخطر من الاخطار . وما الذى يمنع من تحويلها الى قلعة بريطانيـة ؟ أليست مصر زعيمـة الشرق ؟ بلى .. ! وفى تحويلها الى قلعة بريطانية تمييز لها عن غيرها من بلاد الشرق واعتراف من الامبراطورية بزعامة مصر فى هـذه الناحية من الأرض . وتفسيره فى الرأى الأخير أن تبعية مصر لحليفتها ستصبح كاملة شاملة وأن المصريين سيجندون للدفـاع عن الامبراطورية كلما نشبت بينها وبين غيرها من بلاد العالم حرب وان المصريين وأبناءهم سيقاتلون فى كل ناحيـة من الكرة الأرضية دفاعا عن العلم البريطـانى لا دفاعا عن مصر ولا دفاعا عن جاراتها فحسب وفى ذلك دليل على ثقة الامبراطورية بمصر وفيه تكريم للجندى المصرى اى تكريم ! (١) .

---

(١) صوت الأمة ، العدد الثانى ، ٣٠ يولية سنة ١٩٤٦ .

ملحق ٦

جناية العهد الحاضر

للدكتور عزيز فهمى

لقد اجمع المصريون على مطلبين هما الجلاء وتحقيق وحدة وادى النيل ، ولم يكن فى برنامجهم تعديل معاهدة ولا استمرار محالفة ، ولو كانت الأمة مصدر السلطات حقا لظفرت بما تريد ، ولكن العهد الحاضر أنكر عليها حقها فى المطلبين او فى المطلب الأوحد ، واختار لها تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ (مذكرة وزارة النقراشى) تعديلا يتفق ومطامع غلاة المستعمرين (مذكرة المفاوضين المصريين بتاريخ اول اغسطس) ولو شاء العهد الحاضر لنقض معاهدة ١٩٣٦ ، ولو شاء لأبلغ الحكومة البريطانية تحرر مصر من قيودها لاستحالة تنفيذها استحالة قانونية بعد « تغير الظروف » او لاخلال الحليفة بالتزاماتها ، ومن بينها الجلاء عن العاصمتين وعن المدن المصرية فى اقصاه نوفمبر سنة ١٩٤٤ .

على ان السبب الأول وحده كاف لنقض المعاهدة ولتحرر مصر من كل التزام يتعارض مع حقوقها وواجباتها المنصوص عليها فى ميثاق السلام ، ولا خلاف فى ذلك فمن المسلم به فى

القانون الدولى أن كل محالفة ــ ولو كانت أبدية ــ وأن كل معاهدة تتضمن شرطا فاسخا اذا تغيرت الظروف . وقد زالت الظروف التى أوجبت عقد معاهدة ١٩٣٦ ، واذا انقضى السبب بطل المسبب . وأحكام الميثاق لاغية لقيود المعاهدة لانها تتعارض معها ، والمادة ١٠٣ منه تقول : « اذا تعارضت التزامات عضو من أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هذا الميثاق مع اى التزام دولى آخر يرتبط به فالعبرة بالتزاماته المترتبة على هذا الميثاق » .

ان التحالف العسكرى فى معاهدة ١٩٣٦ لم يفرض على مصر تقديم المعونة لحليفتها عند قيام الحرب الا « داخل حدودها » لأن قوة مصر غير معادلة لقوات حليفتها ولأن احتمال الحرب بالنسبة لمصر لا يقاس بحالات احتمالها بالنسبة لامبراطورية جشعة مترامية الأطراف . ولكن الامبراطورية العجوز تريد أن تجدد شبابها عن طريق عقد محالفات ثنائية مع مصر وجاراتها تفرض عليهن سفك الدم المصرىوسفك الدم العربى فى سبيل الامبراطورية ليرفرف علمها فى الشرق الأوسط ، ولنجدتها فى كل حرب تتعرض لها فى الشرق أو الغرب ، وقد استعرت شهوتها الى الاستعمار وضجت املاكها الحرة ومستعمراتها من كل التضحيات التى فرضتها الحرب الأخيرة وهكذا نبتت فكرة التوسع الاستعمارى فى راس مستر بيفن وفى الشرق الأوسط متسع للاستعمار ما دامت مصر زعيمة الشرق ، وما دام العهد الحاضر فى مصر حريصا على تقديم كل ترضية يريدها جنابه أو تفرضها حكومة العمال . وهكذا قبل المفاوضون المصريون ما عدا واحد منهم ، أو عدا بعضهم ، شروط التسليم التى امليت عليهم واولها ان يحارب المصريون خارج الحدود المصرية وان يسفك دمهم ليرفرف العلم البريطانى على البلاد المتاخمة لمصر .

وهكذا قبل المفاوضون المصريون ــ ما عدا واحدا منهم ــ
نشاء مجلس الدفاع المشترك . وهكذا اتفق المفاوض الأول ومن
بسيل لعابه من حضرات المفاوضين الى الحكم كالسعديين على
ستمرار فتح باب المفاوضات . فلحساب من يستمر فتح باب
المفاوضات على مصراعيه وعلى أى أساس يزمع المفاوض الأول
ومن يتحرقون شوقا الى الحكم استئناف المفاوضات ؟ .

وكيف استباح المفاوض الأول لنفسه أن يصدر مع شريكيه
لورد ستانسجيت وسير رونالد كامبل بيانهم المائع المشترك ،
والى متى تستمر مؤامرة الباب المفتوح ؟ . لقد تضمنت المذكرة
المصرية التى تمسك بها المفاوضون جميعا قبولهم فرض الحماية
وما هو شر من الحماية . والمقترحات البريطانية مطابقة فى اصلها
للمذكرة المصرية فالجلاء مؤجل فى المشروعين والسودان قضية
منفصلة . والمادة الثانية من المشروع المصرى تفرض تبادل
المعونة فى حالة الحرب وفى حالة احتمال خطر الحرب . والمادة
الثالثة تقضى بانشاء مجلس الدفاع واختصاصاته واحدة فى
المشروعين ومبدأ المشاركة فى المشروع المصرى يفرض على مصر
قبول الحماية البريطانية وآثارها كما يفرض عليها أن تدافع عن
الامبراطورية فى البر والبحر والجو وان تساهم فى دفاعها
« بالعتاد والرجال » وان تتخذ التدابير العسكرية اللازمة لمواجهة
الموقف الدولى بوجه عام والتدابير اللازمة للدفاع فى الاقاليم
المتاخمة بوجه خاص .

وعلى الجملة فالمشروع المصرى يجعل مصر « اقليما بريطانيا »
يديره مجلس الدفاع أو ضيعة بريطانية يستغل المجلس عتادها
ويستخدم رجالها للدفاع عن الامبراطورية لا فى الشرق الأوسط
فحسب ، بل فى الشرق والغرب وفى كل ناحية من الأرض والمشروع
المصرى يفرض على مصر التزامات أقسى بكثير من التزامات الأملاك

الحرة التى تتكون منها المملكة المتحدة « الدومينيون » فهـذه لا تساهم فى حرب الامبراطورية الا فى حدود طاقاتها ولا يساق أبناؤها الى الحرب الا بموافقتها ولكن المشروع المصرى يجنـد المصريين لخدمة الاستعمـار ويجعل مصر تابعـة للامبراطوريـة فلحساب من يبقى باب المفاوضات مفتوحا ؟ ولحساب من يريدون استئناف المفاوضات ؟ (١) .

---

(١) صوت الأمة ، العدد ٣٢ ، ٢ سبتمبر ١٩٤٦ .

ملحق ٧

نحو الحرية

أحمد كمال عبد الرازق

((المحامى وأحد أعضاء التنظيم))

أجل نحوها دائما ، ونحن الآن فى منتصف الطريق اليها ، وهذه قصة كل شعب وقضية كل أمة ، ولابد من نضال رهيب يتذوق فيه الشعب مرارة الجوع والظلم والحرمان . ونحن أذ نكتب للناس ما تخطه اقلامنا نعلن اننا من أبناء هذه الطبقة الفقيرة الكادحة ، طبقات الفلاحين والطلبة والعمال ، وصغار الموظفين وابناء الشوارع والدهماء ، نحن الشعب لنا كل الحقوق ولنا كل السلطات ، نحن الشعب الذى استعمره الانجليز ومزقوا قواه وحطموا حركاته نحو التحرير . نحن كل شيء ولكن بيدنا الفقر وفى أصواتنا النشيج والأنين فاذا امسكنا أقلامنا تحركت ضمائرنا ثائرة غاضبة ، فمستعمر يرمينا ليقتلنا بالخداع والتضليل ، واقليات تحكمت وحكمت بالحديد والنار والأرض والمنازل والسيارات والمصانع ليست ملكا لنا نحن العبيد !! وبعد هذا يقولون لأقلام الأحرار كفى عن النشيد والترتيل .

ولن تكف الأقلام أبدا لأنها حرة وفى طريقها نحو الحرية والملايين منا تعيش فى الأكواخ وتشرب الحنظل وتأكل الطين وتعانق المرض وتعشق الموت .. وعصـــارات الفكر ملقاة وكتاب الشعب حيارى ومظلومون وأنغام حلوة حرمت علينا وأناشيد الحرية أصبحت من علائم الشغب والعويل .

وهذه الحياة منكرة فالاخلاق والضـــمائر كسلع فى السوق وبينما تسود الدنيا ونلبس ثوب الحداد يشرق فجر جديد من أيام الحرية وتمر الأيام ثقيلة حافلة بالآلام والآمال آلام الشـــعب وآمال العبيد . وحتى السجون كتبوا عليها « اصلاح وتهذيب وتديب » وأدخلوا فيها الأحرار والمصلحين . والانجليز المجرمون زعموا الجلاء وصـــدقهم بعض المغرضـــين . ولكن الشعب وعى حقائق الأمور وازاح ستار الزور .

عتاة لهم أذناب وذيول فرقوا وسادوا ووضعوا الاغـلال فى ايدى العبيد ومهما كان الأمر فنحن الشعب والشعب خالد الى الأبد . وهؤلاء الذين يعملون للوطن ويتدربون على خشـــونة الحياة فى أعماق السجون والمعتقلات هم رجـــال الغد وأبطـــال الحرية . ونحن ننشد للحرية فرادى مشردين وغدا نرتل أنغامها أجمعين ويدوى صوتنا للعالمين (١) .

---

(١) رابطة الشباب ، العدد ١٥٨ ، ١٧ أبريل ١٩٤٧ .

ملحق ٨

نحو الحرية

أحمد كمال عبد الرازق

ونحن نكتب للناس عن الحرية فى عهد اهدرت فيه كل الحريات واهدر دستورنا وعبث الظالمون بقضية الوادى وفق سياساتهم ومصالحهم .

فهذه الراسمالية المدمرة لا المعمرة قد جاوزت كل حد وأعلنت عصيانها المطلق للشعب . فاذا ما أبصرنا جموع الفلاحين والعمال والطلبة وصغار الموظفين بأن حقوقهم مسلوبة ، وأنه من حق المواطن الصالح الشريف أن يرفض طوق الذل والعبودية اخذوا علينا وسنوا التشريعات الجائرة ليحطموا الوعى الجديد . ولكن فليثقوا تماما انه سيأتى اليوم الذى نرى الفلاح سيد الأرض ، والعامل حرا فى المصنع ، ونشهد الجامعات والمدارس تفتح أبوابها لكل فرد من افراد الشعب ليتعلم دون مقابل وعندئذ نطمئن على الدستور الذى أعلن أن الشعب مصدر السلطات .

ففى الوقت الذى يتآمر الانجليز وأذنابهم على مستقبل الشعب المصرى بالتحايل على حريته وعلى حقه فى الحياة والبقاء

وفى الوقت الذى يسرق الانجليز فيه أموالنا ويريدون التهرب من الديون التى نهبوها من الشعب المصرى الفقير ، نرى لزاما علينا أن ننادى بقطع العلاقات فورا مع هذه الدولة الفاجرة ، ويؤيدنا فى ذلك كل مواطن صالح يؤمن بأن الاستقلال ليس منحة من الانجليز المستعمرين .

لذلك ننادى باصلاح المجتمع على أساس شعبى يرتكز على سياسات عامة شعارها المجموع قبل الفرد حتى لا نصطلب بسياسة فردية عرجاء تمليها الرجعية وحب السلطان ونحن لا نتجاهل أبدا حريات الأفراد وحقوقهم لانها جزء لا يتجزأ من نضالنا الشعبى الرهيب . ولكننا نقول انه من الأمان لمستقبل شعبنا ان نصبغ الخطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصبغة شعبية قومية ، وبهذا وحده تحل المشاكل بعضها بعضا وتخلص الشعب المستعبد من الأطواق التى فى عنقه .

يجب أن تقوم كل سياسة فى هذا البلد على مبادىء رشيدة تؤمن بهذا الكائن المعنوى الخالد والذى هو جموع الشعب ويسميه خصومنا بالدهماء والرعاع وأبناء الشوارع ونتخبط حين نغمض اعيننا ونلغى عقولنا فندور حول انفسنا اذا لم نضع المعايير القويمة التى تضمن لنا رقيا ومجدا .

هذا الريف مظلم وجائع وفقير . ومن أسس الاصلاح أن نبدأ بالريف والفلاح والعامل وبالطبقات الفقيرة لأنها هى التى تكون هذا الكائن المعنوى العظيم أى الشعب (١) .

---

(١) رابطة الشباب ، العدد ١٥٦ ، ٢٤ أبريل ١٩٤٧ .

ملحق ٩

كلمة الطليعة

عبد المحسن حموده

ظهر فى أفق السياسة المصرية اتجاه جديد يدعى أصحابه انه يترفع عن النظام الحزبى وعن التيارات الكامنة فى حياتنا القومية فيقوم فرد بتأليف جماعة فوق الأحزاب متظاهرا بالاصلاح والتجديد ، وينشر آخر جريدة معلنا فيها انها ارقى من ان تنتمى الى حزب ، ويكون آخرون جبهة او اتحادا لا ترى تحبيذ سياسة أو تفضيل حركة من الحركات بدعوى الحياد . وليس صفة الادعاء وحدها هى التى تثير العجب فى امر هذه التشكيلات بل انه لما يدعو الى الدهشة حقا أن يتمسح هؤلاء جميعا بكلمات « الوحدة الوطنية » مبررين « حيادهم » المزعوم بأنه خير ما يعمل فى سبيل الوطن فيعملون بذلك على أن تفقد تلك الألفاظ السامية مدلولاتها النبيلة . اذ ما هى « الوحدة » مثلا ؟ أليست هى التى يرنو اليها شعب معذب بائس !! وحدة حقيقية بين صفوف الشعب نفسه . وحدة فى أفكاره وآرائه ، وحدة فى تكوينه وتنظيمه ، وحدة فى مبادئه واهدافه ، ووحدة ايضا فى قيادته الأمينة المستمدة من ضميره واعماقه .

وما هي الوطنية ؟ أليست هي المعنى الذى يهدف الى اسعاد الشعب وانقاذه من هوة الذل والنكبة والشقاء . شيء آخر يعمدون به الى البلبلة والتشويه وهي الفاظ « الاعتدال » وما يرادفها فلقد أخذت تلك الألفاظ على لسان هؤلاء مدلولات كاذبة يقصد بها الرضاء والمديح في الوقت الذى يفسرون فيه الصمود السياسى بالحزبية والتعصب والتطرف . ولكن ما معنى الاعتدال وعدم الحزبية فى نظر هؤلاء ؟ . أهو اعتدال فى التمسك بالأهداف والمبادىء وعدم الخروج عليها !! أهو اعتدال فى الصمود فى ميدان الكفاح وتحمل تبعاته ! ؟ أهو اعتدال وحياد فى الوطنية أهو اعتدال فى انقاذ جمهرة الشعب البائس ؟ لئن كانت هذه تفسيراتهم فاننا بعيدون عنها كل البعد . نحن الطلبة والشباب والعمال نرى فى الوفد دون فلول الأحزاب الكسيحة الأخرى معانى الوطنية الصادقة والصلابة فى الكفاح . فاذا قلنا اننا « طليعة الوفد » فنعنى بذلك الفخر بتعصبنا لوفديتنا وتطرفنا فى مبادئها . نحن الطليعة الوفدية يشرفها قولهم اننا فى مقدمة المنضوين تحت لواء الوفد . ان للوفد من الماضى والتراث الخالد ما يشرف كل مصرى وطنى فالوفد ليس وليد اليوم ولكنه وليد ثورات تغلغلت فى ضمير الشعب .

ان هذا الشعب الأبى الذى طالما استغله المستبدون أصبح أوعى من أن يقع بنغماتهم التى لا ترمى الا الى تضليلهم بأن الطليعة الوفدية تعلن تعصبها لمبادىء أخرى . اننا متعصبون لطرد الانجليز من أراضينا متعصبون فى دفاعنا عن الحرية

والديمقراطية الحقة . متعصبون لتأييد حقوق وطننا المغتصبة . متعصبون فى دفاعنا عن العمال والفلاحين وجميع طوائف الشعب المقهورة . متعصبون لنشر العلم وفتح الجامعات والمدارس لأبناء الرعاع والدهماء . أجل متعصبون ، ولكن لوطننا وشعبنا . تلك خطتنا التى نعمل لها فهل من مزيد ؟ نحن الطليعة نترسم فى هذه المبادىء تعاليم قائدنا « مصطفى النحاس » (١) .

---

(١) رابطة الشباب ، العدد ١٦٥ ، ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ . ومما تجدر الاشارة اليه أن « رابطة الشباب » قد احتجبت عن الصدور عقب القاء القبض على قيادات التنظيم فى مايو ١٩٤٧ ، ثم عادت الى الصدور مرة ثانية فى نوفمبر من نفس العام ، بعد أن عانى القائمون على اصدارها مرارة السجن والتشريد .

ملحـق ١٠

عزيـز فهمى

شهيد الحرية وحقوق الانسان (١٩٠٩ ـ ١٩٥٢)

ولد عزيز فهمى عـام ١٩٠٩ بطنطا ، وهو الابن الوحيـد لعبد السلام فهمى جمعه باشا ، احد كبار الملاك المصريين ورئيس مجلس النواب فى عهد حكومة الوفد الأخيرة ، وسكرتير عـام الحزب لفترة قصيرة خلفا لصبرى باشا ابو علم الذى كان قد توفى فى أبريل ١٩٤٧ ، واحد المجاهدين فى الحركة الوطنيـة دفاعا عن الحرية والدستور منذ ثورة ١٩١٩ .

وقد تلقى عزيز فهمى علومه الابتدائية والثانوية بطنطا ، ثم انتقل الى القاهرة للحصـول على البكالوريا ، وبعد ذلك التحق بالجامعة المصرية ، حيث جمع بين دراسـة الحقوق فى كليـة الحقوق ، ودراسة الأدب بالانتساب الى كلية الآداب ، تماما كما فعل صديقه ورفيقه فى الكفاح الدكتور محمد مندور ، فنـال ليسانس الآداب عام ١٩٣٢ والحقوق عام ١٩٣٣ ، وكانت رسالته التى قدمها الى كليـة الآداب فى المقارنة فى الشـعر العربى بين

العصرين الأموى والعباسى (١) .

ومنذ الفترة المبكرة من حياته المدرسية ، بدت عليه علامات الوطنية ، حين كان يصحبه والده فى استقبالات سعد زغلول ، فكان كثيرا ما يهتف امامه بالحرية . وعندما وصل الى المرحلة الجامعية نضج تفكيره فى الدفاع عن الحريات العامة ، حين قاد حركة المعارضة الطلابية ضد سياسة الحكومة ، واعتدائها على استقلال الجامعة ، باخراج الدكتور طه حسين منها . كذلك تزعم حركة المعارضة فى الجامعة وتأليب الشباب ضد حكومة صدقى حين قامت بالاعتداء على الحريات والغاء دستور ١٩٢٣ .

وفى عام ١٩٣٣ ، سافر عزيز فهمى الى باريس للحصول على الدكتوراه فى القانون . وكان موضوع رسالته (الامتيازات الأجنبية فى مصر ومعاهدة مونترو) ، فكانت اول رسالة من مصرى عن هذه المعاهدة ، ثم التحق فى الوقت ذاته بالسوربون للحصول على الدكتوراه فى الآداب ، وبعد ذلك عاد الى مصر عام ١٩٤٢ ، بعد أن جمع بين دراسة القانون والآداب .

وعندما عاد الى مصر عين ، ولفترة قصيرة ، فى منصب وكيل نيابة بالمحاكم المختلطة ، ثم ضاق صدرا بالقيود الحكومية ، فاستقال من منصبه الذى كان يسيل عليه لعاب المئات من أبناء

---

(١) الرافعى : شعراء الوطنية فى مصر ، ص ٣٥٤ ـ ٣٥٧ . ومما قاله الرافعى فى نعيه لعزيز فهمى « كانت وطنيته فوق حزبيته ، وعقيدته أساس شخصيته ، كان يرى فى الحياة السياسية رسالة يؤديها لا يبتغى منها لنفسه مغنما ولا نفعا ، ولا يقصد الا وجه الله والوطن » . وقد اشار اللواء محمد نجيب عقب قيام الثورة مباشرة بمواقف عزيز فهمى الوطنية ، واصفا اياه بانه كان يتكلم فى وقت صمت فيه الجميع ، وانه كان يعبر عن رأى الشعب تعبيرا صادقا امينا وانه لم يكن ينتمى الى حزب بعينه وانما كان يمثل الشعب بأكمله عندما تحدى الملك السابق . المصرى ، العدد ٥٢٨٧ ، ١٧ اغسطس ١٩٥٢ .

الوجاهة ، مفضلا العمل الحر حيث اشتغل بالمحاماة والصحافة فكانت أولى مقالاته الصحفية تفيض وطنية ، حيث حملت عنوان « اهدافنا » . ثم تتالت مقالاته الوطنية والتى لايمكن احصاؤها لتعددها وتنوعها فنجدها تارة ضد الاستعمار وأخرى ضد الطغيان والفساد وكبت الحريات ، مما عرضته الى الرقابة المستمرة من قبل البوليس السياسى ، بالاضافة الى الاعتقال والسجن مرارا بتهمة العيب فى الذات الملكية ، او التحريض على الاخلال بالنظام القائم على الاستبداد والقهر الطبقى وتأليب الطبقات . وكذا لهجماته الضارية ضد سلطات الاحتلال وساسته الجديدة التى كانت تهدف الى ربط البلاد باتفاقيات خاصة للدفاع المشترك والأحلاف العسكرية .

وكان من بين مواقف عزيز فهمى الوطنية دفاعا عن الحريات، مهاجمته للمرسوم الخاص بمكافحة الشيوعية فى عهد حكومة صدقى ، وهو المرسوم (١١٧) والذى تضمنت مواده ــ فيما تضمنت ــ نصا يفرض « العقاب على كل مصرى يقيم فى المملكة المصرية يشترك او ينضم ــ من غير ترخيص من الحكومة ــ الى جمعيات او هيئات او انظمة من اى نوع كانت ذات صفة دولية يكون مقرها فى الخارج » .

هاجم عزيز فهمى هذا المرسوم ، مشيرا الى انه لم يكن يقصد به مكافحة الشيوعية ، ولكنه الأسلوب الثالث من اساليب الاستعمار . فتحت ستار مكافحة الشيوعية يحاولون القضاء على كل معارضة وكبت كل صوت حر واخماد كل حركة وطنية . وأوضح الدليل العملى على ذلك ، بأن تطبيق هذا التشريع لم يقتصر على اليساريين وحدهم ، بل امتد الى كافة العناصر التقدمية الوطنية . واضاف عزيز فهمى بأن الهدف الأساسى لهذا التشريع الشاذ والتشريعات الأخرى المماثلة هو عزل مصر

عن العالم الخارجي عزلة تامة ، وكبت صوتها فى الداخل ، ليتسنى حصرها آخر الأمر فى نطاق الامبراطورية البريطانية ، وادماجها فى عداد مستعمراتها ، واصفا اياه ـ أى هذا التشريع ـ بأنه اعتداء صارخ على ابسط حقوق الانسان (١) .

ولعزيز فهمي ثلاث مواقف برلمانية خالدة ورائعة ، دفاعا عن الحريات العامة وحرية الصحافة ، والاعتداء على الدستور ، والانتقاص من سلطات مجلس الدولة واستقلال القضاء .

وقد تمثل الموقف الأول فى كشفه لخيوط المؤامرة التى حيكت ودبرت ضد حرية الصحافة عن طريق تلك التشريعات التى قدمت للبرلمان فى يولبو ١٩٥١ باسم أحد النواب الوفديين (اسطفان باسيلى) ، وبدا واضحا أن فى الميدان جبهتين ، جبهة صممت على « تمرير التشريعات واقرارها » وجبهة المعارضين من العناصر التقدمية بزعامة عزيز فهمى ، الذى وقف فى النادى السعدى ليقود حملة ضارية ضد هذه التشريعات ، مما أثار الجانب الأكبر من أعضاء الهيئة البرلمانية الوفدية ، وقام مقدم التشريعات نفسه يعلن براءته منها .

ولم يكتف عزيز فهمى بسحب باسيلى لمشروعه هذا المقيد لحرية الصحافة والحريات العامة ، بل تقدم الى المجلس باقتراحين لالغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات والخاصة بحظر النشر ، كما تقدم بمشروع قانون خاص بتعديل المادة ١٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وذلك لمنع الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر ، وافق البرلمان عليه فى ١٣ أغسطس ١٩٥١ ، وصدق الملك فى ٢٣ سبتمبر من نفس العام .

وفى ديسمبر ١٩٥١ ، تقدمت الحكومة الوفدية أيضا الى

---

(١) **الجماهير** ، العدد ١٥ ، ١٤ يوليو ١٩٤٧ .

البرلمان بمشروع قانون خاص بتعديل قانون مجلس الدولة بهدف الانتقاص من سلطات المجلس واستقلاله ، حيث اباح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الاشراف الادارى على المجلس ، ويسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومية لتكون من حق لجنة قضائية تشكل لهذا الغرض .

عندما حدث ذلك كله ، وقف عزيز فهمى ، وفى جلستين متتاليتين تحت قبة البرلمان كالصخرة العاتية ، يهاجم مشروع الحكومة بلا هوادة ، وراح يوضح للأعضاء الهدف من المشروع وهو الانتقاص من سلطات المجلس واختصاصاته . وكان الموضوع المطروح للمناقشة فقهيا اكثر منه موضوعا عاما ، ومع ذلك فقد ظل عزيز فهمى يتكلم فى احدى الجلستين زهاء خمس ساعات متتالية ، حتى لقد أشفق عليه الكثيرون من أعضاء المجلس من شدة ما بذل من جهد وعناء ، رغم ضآلة تكوينه الجسمانى .

وكان مما قاله عزيز فهمى مخاطبا أعضاء المجلس « نحن هنا قضاة نحرص على صيانة قوانين الدولة ويجب أن نكون غيورين على تنفيذها لاننا نتولى باسم الشعب ونيابة عن الأمة الرقابة على السلطة التنفيذية والسهر على تنفيذ القوانين » .

ووجه انتقاده الى الحكومة ، متسائلا عن الأسباب والدوافع التى حدت بها الى تقديم هذا المشروع ، وهل كان وليد الغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان ، أم هل جد بعد حركة الكفاح المسلح ضد العدو فى المعركة التحريرية الكبرى ، وقد شمرت المعركة عن ساقها ، وغلت مراجلها ، ولم يبق أمام الحكومة والبرلمان سوى واجب واحد هو تجنيد كل الجهود للانتصار فى المعركة ، دون الانصراف عن غيرها .

وعاد ليوجه نقدا اشد الى الحكومة ومواقفها المتناقضة

بقوله : « **كنت اظن ان الحكومة ستعرض على المجلس فى جلسته هذه مشروع قانون يقضى باباحة حمل السلاح ، او مشروع قانون بفرض عقوبة صارمة على من يتعاون مع العدو ، تنفيذا لتلك القرارات الوطنية الخالدة التى اتخذها مجلس الوزراء اخيرا ، ولكن شيئا من هذا لم يحدث ، بل تقدمت الحكومة بدلا من ذلك بمشروعها هذا ، فكان اول مشروع قانون عام تتقدم به الى البرلمان بعد الغاء المعاهدة (١) !! واضاف بانه كان يرجو ان نتسامى جميعا ــ نوابا وحكومة ــ الى جلال هذا الموقف الخطير الذى نحن فيه لنكون جديرين بالنيابة عن الأمة ، وبقيادة الدفة فى هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ البلاد ، ولكن الحكومة ابت الا أن تجند جهودها التشريعية لتعديل قانون مجلس الدولة وان تشغلنا بهذا التعديل ، دون ان تبين لنا بواعث هذا التعديل » (٢) .**

وفى أول مايو ١٩٥٢ ، انطفأت الشعلة المتوهجة ، وسكنت الحركة الدائبة ، وخمدت القوة الجبارة ، حيث تربص القدر بعزيز فهمى . ففى صباح ذلك اليوم سافر عزيز فهمى الى الفشن للمرافعة فى احدى قضاياه الوطنيـة ، دفاعا عن الحريات ، وفى اثناء طريقه الى المحكمة ارتطمت السيارة التى كان يستقلها بجذع شجرة وانقلبت فى الترعة المجاورة وعندئذ لفظ عزيز فهمى

---

(١) مما هو جدير بالذكر أن عزيز فهمى كان من بين المجاهدين فى معارك القناة التى دارت بين الفدائيين وقوات الاحتلال ، وقام خطيبا وواعظا فى السويس لدرء الخلافات التى كادت أن تحدث بين عنصرى الأمة ودعا الى الوحدة الوطنية ومقاومة العدو . وأنشد بين المقاتلين قصيدته الوطنية المقدسة لتحفيذهم على القتال وعدم التردد فى مقاومة هؤلاء ، وكان مطلعها :

سلوا « دنكرك » هل ثبتوا بارض وكيف اتخذوا النعام لهم ركابا

(٢) مضابط مجلس النواب ، محضر الجلسة الرابعة ١٩٥١/١٢/٢٧ ، ص ٩ ــ ٣١ ، جلسة ١٩٥١/١٢/١٨ ، ص ٢٩ وما بعدها .

أنفاسه الأخيرة ، ليكون أول شهيد فى ساحة المعركة دفاعا عن الحرية وحقوق الانسان المصرى (٣) .

---

(٣) عقب القاء القبض على سائق السيارة التى استقلها عزيز فهمى ، قام رئيس نيابة الجيزة بالتحقيق معه ، فذكر أن والده كان مفتشا لحسابات الخاصة الملكية ، وتوفى عام ١٩٤٦ ، وأنه يعرف عزيز فهمى تمام المعرفة . وقد تبين من التحقيق أنه قام بفتح باب السيارة ليتمكن من النجاة بنفسه مما تسبب عنه اندفاع المياه داخل السيارة الأمر الذى أدى الى وفاة عزيز فهمى . وهناك احتمال أن الحادث قد وقع بتدبير من جانب السراى ـ عن طريق الحرس الحديدى التابع للملك ـ والقوى المعارضة لعزيز فهمى لموقفه من تشريعات الصحافة وقانون المشبوهين والانتقاص من سلطات مجلس الدولة . ومن الطريف والغريب والمريب معا ، أن يكون محامى خصمه فى القضية التى استشهد من اجلها هو اسطفان باسيلى مقدم مشروعات قوانين تشريعات الصحافة وقد سبق وقوع حادث عزيز فهمى حادث آخر من جانب الحرس الحديدى التابع للملك فاروق على رفيق الطرزى أحد أعضاء الطليعة الوفدية ، نتيجة لمواقفه الوطنية المناوئة للملك والسراى .

ملحق ١١

ابراهيم طلعت

(١٩١٨ - ٠٠٠٠)

بدأ حياته النضالية عضوا فى حزب مصر الفتاة ، وبعد التحاقه بكلية الحقوق عين رئيسا للجنة جمعية مصر الفتاة بالاسكندرية ، وكان سليمان حافظ من أكبر المشجعين للجمعية ماديا وأدبيا ، باعتبارها هيئة سياسية متطرفة ضد الوفد .

ويذكر ابراهيم طلعت فى مذكراته أنه عندما استقال من حزب مصر الفتاة سنة ١٩٤٧ وقدم طلبا للانضمام الى الهيئة الوفدية ، زاره سليمان حافظ لكى يلومه ويوجه اليه احتجاجا شديدا على تصرفه هذا ، مذكرا اياه بأنه كان فى المعسكر المضاد له سنوات عديدة ، فكيف يحدث هذا التحول سريعا من أقصى اليمين الى أقصى اليسار .

وكان وهو طالبا بالكلية أحد الطلاب المشاغبين - على حد تعبير السنهورى وأحمد لطفى السيد - وقد فصل من الجامعة مرارا لتزعمه بعض المظاهرات ضد حكومات الأقلية وسياستها ، وكذا حكومة الوفد . وحوكم ذات مرة أمام مجلس التأديب الذى كان ينعقد برئاسة احمد لطفى السيد مدير الجامعة آنئذ . كذلك

كلفته حماسته واعجابه بهتلر لمواجهته الانجليز ، أثناء عضويته بمصر الفتاة ، كلفه ذلك ثلاث سنوات من عمره قضاها فى المعتقل ، وهو فى مقتبل حياته العملية ، منذ عام ١٩٤٢ ، ثم رحل الى مستشفى حلوان لتدهور حالته الصحية .

وكان أروع ما قام به أثناء عضويته ببرلمـان الوفد الأخير عام ١٩٥٠ ، ذلك الاستجواب الذى قدمه داخل المجلس للواء أحمد فؤاد صادق قائد حرب فلسطين لتراخيه فى اداء واجباته مما سبب خسارة فادحة للجيش المصرى اثناء المواجهة العسكرية. وقد طالب ابراهيم طلعت فى استجوابه هـذا بتجريده من رتبـه وألقابه ونياشينه التى حصـل عليها ، لأنه كان يدعو الى ارسال الجيش المصرى الى كوريا للحرب مع الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت الذى كانت جماهير الشعب المصرى بمختلف اتجاهاتها ضد سياسة الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية .

وقد كان لموقفه هذا ابلغ الأثر فى أن تغض قيـادة الثورة نظرها عن اختيار أحمد فؤاد صادق كقائد للحـركة ، واتجهت الأنظار ـ فيما بعد وكما افصح عن ذلك جمـال عبد النـاصر لابراهيم طلعت ـ الى اختيار اللواء محمد نجيب لنزاهته وسمعته الحسنة وعدم تلوثه بفساد ذلك العهد ، اضافة الى تعرضـه للخطر ، حين قام بترشيح نفسـه ضد حسـين سرى عامر فى انتخابات مجلس ادارة نادى الضباط ، فكان ذلك يمثل تحديا من جانبه للملك فاروق ذاته .

وقد شارك ابراهيم طلعت ، الذى كان احد رفقاء عبد الناصر بمصر الفتاة ، فى وضـع قانون تحديد الملكية الزراعية ، وكان اول من طرحـه على الراى العـام بنشره فى صحيفـة المصرى فى ١٢ اغسطس عام ١٩٥٢ ، ولم يعلم سراج الدين بذلك الا اثنـاء

اللقاء الذى رتبه ابراهيم طلعت بينه وبين عبد الناصر وبعض اعضاء مجلس قيادة الثورة .

ويبدو أن عبد الناصر قد استخدم ابراهيم طلعت ، ولفترة محددة ، ليكون بمثابة همزة الوصـــل بين قيادة الثورة وبين قيادة الوفد ، باعتباره أقرب أصدقاء النحاس لتمتعه بثقته . وبعد أن استنفذت القيادة أغراضها ، قامت بالقبض على ابراهيم طلعت فى ١٦ يناير عـام ١٩٥٣ ، حيث تم نقله الى سجن الأجـانب . ثم أعيد اعتقاله مرة ثانية ، ومعه سليمان حافظ عام ١٩٥٦ .

مصادر الدراسة

مصـــادر الدراســة

أولا ـ وثائق عربيــة :

ـــ مجموعـــة محـــاضر جلســـات مجلس النـواب (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) .

ثانيا ـ وثائق اجنبية :

ـــ وثــائق وزارة الخارجيـــة البريطانيــة تحت عنــوان
Weekly Appreciation from Cairo to F.O.

وقد تمت الاستعانة بما يأتى :

- **F.O. 371/45932. 20 — 26 Sept., 1945.**
- **F.O. 371/53289, 21, Feb. 1946.**
- **F.O. 371/53289. 21, Feb. 1946.**
- **F.O. 371/63021, 29 August, 1947.**
- **F.O. 371/63021, 13, Sept., 1947.**
- **F.O. 371/63021, 16, August, 1947.**

ثالثا ـ مذكرات شخصية :

ـــ ابراهيم طلعت :

أيام الوفد الأخيرة . مذكرات نشرت على حلقات بمجلة روزاليوسف فيما بين ١٩٧٦/٨/٢٣ ، ١٩٧٧/٣/٧ .

ـــ عبد الفتاح حسن :

ذكريات سياسية ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

رابعا ـ لقاءات شخصية :

ـــ لقاءات مع الدكتور مهندس عبد المحسن حموده احد أعضاء التنظيم بتاريخ ٢/١٤ ، ٣/٨ ، ١٩٨٩/٣/١٤ .

خامسا ـ الدوريـات :

ـــ **البعث** : اسبوعية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ .

ـــ **الجماهير** ، أسبوعية ، ١٩٤٧ .

ـــ **الوفد المصرى** ، يومية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ .

ـــ **المصرى** ، **يومية** ، ١٩٤٦ ، ١٩٥١ .

ـــ **الأهرام** ، يومية ، أبريل ١٩٤٠ .

ـــ **رابطة الشباب** ، اسبوعية ، ١٩٤٧ ـ ١٩٥٢ .

ـــ **روزاليوسف** ، يومية ، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ .

ـــ **صوت الأمة** ، **يومية** ، ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ .

سادسا ـ المراجـع :

ـــ **أحمد زكريا الشلق ، الدكتور :**

حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ ـ ١٩٥٣ ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٢ .

ـــ **احمـد صـادق سـعد :**

صفحات من اليسار المصرى فى اعقـاب الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

ـــ **رفعت السـعيد ، الدكتور :**

تاريخ المنظمـات اليسارية المصريـة ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ، القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٧٨ .

الصحافة اليسارية فى مصر ١٩٢٥ ـ ١٩٤٨ ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٧ .

— رءوف عباس حامد ، الدكتور :
جماعة النهضة القومية ، القاهرة ، دار فكر ، ١٩٨٥ .

— رول ماير ، ترجمة أحمد صادق سعد :
الدراسات التاريخية المعاصرة ١٩٣٦ – ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

— شهدى عطية الشافعى :
تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، القاهرة ، ط ٢ ١٩٨٣ .

— صلاح عيسى :
محاكمة فؤاد سراج الدين ، القاهرة ، مدبولى ، ١٩٨٣ .

— عاصم أحمد الدسوقى ، الدكتور :
مصر فى الحرب العالمية الثانية ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— عبد الرحمن الرافعى :
فى أعقاب الثورة المصرية ، جـ ٣ ، القاهرة ، النهضة ، ١٩٥١ .
شعراء الوطنية فى مصر ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

— عبد العظيم رمضان ، الدكتور :
حزب الوفد بين اليمين واليسار ، الكاتب اعداد يونيو ، اغسطس ، اكتوبر ١٩٧٣ .

— عـزة وهبـى :
تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر – دراسة تحليلية لآخر برلمان مصرى قبل ثورة ١٩٥٢ ،

القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، ١٩٨٥ .

— **علي الدين هلال ، الدكتور :**

السياسة والحكم في مصر . العهد البرلماني ١٩٢٣ — ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

— **طارق البشرى :**

الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ — ١٩٥٢ ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٣ .

— **مارسيل كلومب ، ترجمة زهير الشايب :**

تطور مصر ، القاهرة ، ط ٢ بدون تاريخ .

— **محمد انيس ، الدكتور :**

تطور المجتمع المصرى من الاقطاع الى ثورة يوليو ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

— **محمد زكي عبد القادر :**

محنة الدستور ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٣ .

— **محمد مندور ، الدكتور :**

الديمقراطية السياسية ، القاهرة ، كتاب المواطن ، ١٩٥٢ .

— **يونان لبيب رزق ، الدكتور :**

تاريخ الوزارات المصرية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية بالأهرام ، ١٩٧٥ .

الفهـرس

صفحة

صـــدر في هذه السلسلة

٨ ـ التطورات الاجتماعية فى الريف المصـرى قبل ثورة ١٩١٩ ٠

د٠ فاطمة علم الدين عبد الواحد ٠

٩ ـ المرأة المصرية والتغيرات الاجتماعية ١٩١٩ ـ ١٩٤٥

د ٠ لطيفة محمد سالم ٠

١٠ ـ الأسس التاريخية للتكامل الاقتصـادى ين مصـر والسودان ـ « دراسة فى العلاقات الاقتصادية المصرية السـودانية ١٨٢١ ـ ١٨٤٨ » ٠

د ٠ نسيم مقار ٠

١١ ـ حول الفكرة العربية فى مصر ـ « دراسة فى تاريخ الفكر السياسى المصرى المعاصر » ٠

د ٠ فؤاد المرسى خاطر ٠

١٢ـ صحافة الحزب الوطنى ١٩٠٧ ـ ١٩١٢ ـ « دراســة تاريخية » ٠

د ٠ يواقيم رزق مرقص ٠

١٣ ـ الجامعة الأهلية بين النشأة والتطور ٠

د ٠ سامية حسن ابراهيم ٠

١٤ ـ العلاقات المصرية السودانية ١٩١٩ ـ ١٩٢٤ ٠

د ٠ أحمد دياب ٠

١٥ ـ حركة الترجمة فى مصر فى القرن العشـرين

احمد عصام الدين ٠

١٦ ـ مصر وحركات التحرر الوطنى فى شمال أفريقيا ٠

د ٠ عبد الله عبد الرازق ابراهيم ٠

١٧ ـ رؤية فى تحديث الفكر المصرى ـ « دراسة فى فكر أحمد فتحى زغلول » ·

د · أحمد زكريا الشلق ·

١٨ ـ صناعة تاريخ مصر الحديث ـ « دراسة فى فكر عبد الرحمن الرافعى » ·

د · حمادة محمود اسماعيل ·

١٩ ـ الصحافة والحركة الوطنية المصرية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢ ـ من ملفات الخارجية البريطانية ·

د · لطيفة محمد سالم ·

٢٠ ـ الدبلوماسية المصرية وقضية فلسطين ١٩٤٧،١٩٤٨ ·

د · عادل حسين غنيم ·

٢١ ـ الجمعية الوطنية المصرية سنة ١٨٨٣ ـ « جمعية الانتقام » ·

د · زين العابدين شمس الدين نجم ·

٢٢ ـ قضية الفلاح فى البرلمان المصرى ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦ ·

د · زكريا سليمان بيومى ·

٢٣ ـ فصول فى تاريخ تحديث المدن فى مصر ١٨٢٠ ـ ١٩١٤ ·

د · حلمى احمد شلبى ·

٢٤ ـ الأزهر ودوره السياسى والحضارى فى أفريقيا ·
د · شوقى الجمل ·

(المطبعة الوفدية)

٢٥ ـ تطور النقل والمواصلات الداخلية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ ٠

د ٠ فاطمة علم الدين ٠

٢٦ ـ جمعية مصر الفتاة ١٨٧٩ دراسة وثيقية

د ٠ على شلش ٠

٢٧ ـ السودان فى البرلمان المصرى ـ ١٩٢٤ ـ ١٩٣٦

د ٠ يواقيم رزق مرقص ٠

٢٨ ـ عصر حككيان ٠

أ ٠ د / أحمد عبد الرحيم مصطفى ٠

٢٩ ـ صغار ملاك الأراضى الزراعية فى مديرية المنوفية ٠ ١٨٩١ ـ ١٩١٣ ٠

د ٠ حلمى احمد شلبى

٣٠ ـ المجالس النيابية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى

د ٠ سعيده محمد حسنى

٣١ ـ دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ ، ١٩١٩ ـ ١٩٢٢
ود ٠ عاصم محروس عبد المطلب

وبين يديك :

ـ الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢
د ٠ اسماعيل محمد زين الدين

تتناقش هذه الدراسة (الطليعة الوفدية) باعتبارها إحدى فصائل الحركة الوطنية المصرية الهامة ، التى قدر لها أن تلعب دورا بارزا فى الأحداث السياسية التى شهدتها البلاد فيما بين عامى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ ، حين قدمت مفهوما للاستقلال الوطنى وضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية .

كما ترصد الدراسة بالتحليل كيف وقف هذا التيار بالمرصاد لكل من قام - سواء من رجال حزب الوفد ذاته أو حكومات الأقلية - بمحاولة الاعتداء على الحريات العامة أو الدستور ، وأكدت ظاهرة كون « الوفد » جبهة وطنية تجمعت تحت مظلتها أجنحة العمل الشعبى ، وأن اليسار كان موجودا تحت العباءة الواسعة للحزب الشعبى الكبير ، حين كان هذا الجناح ذا طابع سياسى قاده أحمد ماهر والنقراشى قبل ١٩٣٦ ثم أخذ طابعه الاجتماعى بعد ذلك بقيادة عزيز فهمى ومحمد مندور

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٧٥ قرشا